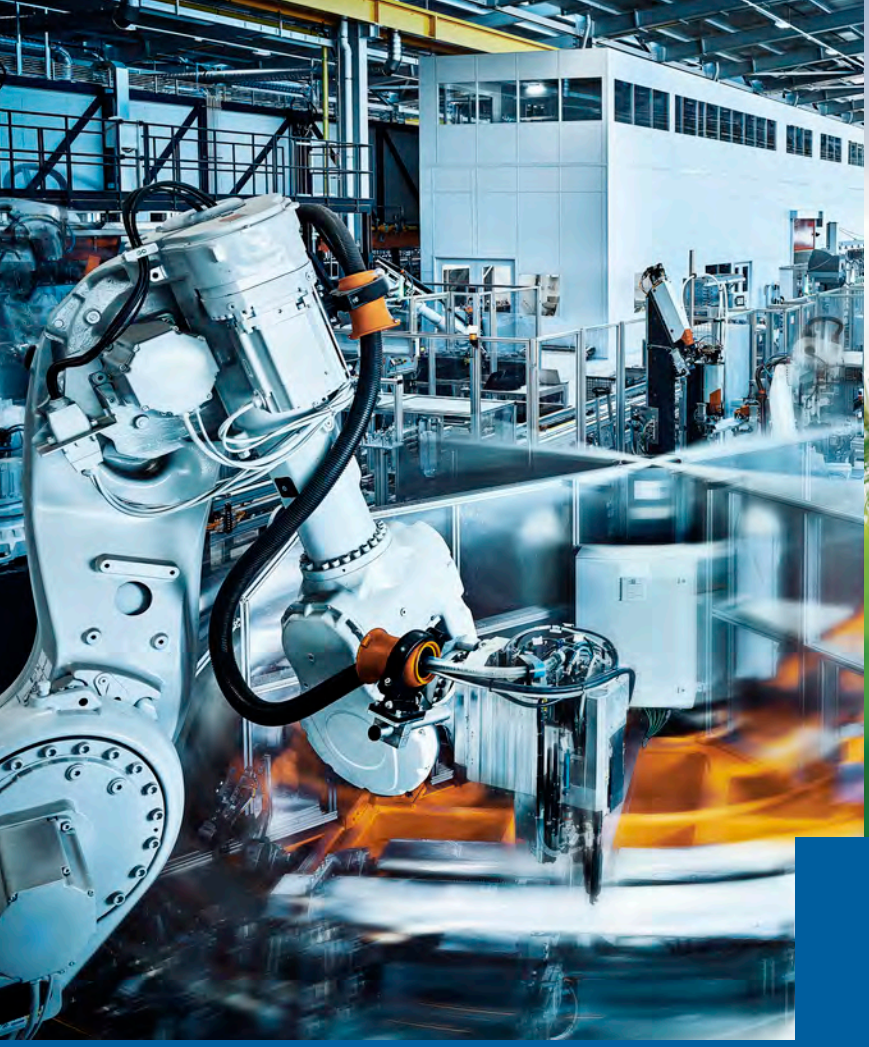

الطريق إلى النمو في عصر يسوده عدم اليقين

التقرير السنوي لصندوق
النقد الدولي ٢٠٢٥

العالم يواجه حالة من عدم اليقين **الاستثنائي**

إثيوبيا

النظام التجاري العالمي يُعاد تشكيله.

تحولات هائلة تجعل **البيئة الاقتصادية** أكثر صعوبة.

هذه التطورات تأتي بالإضافة إلى حالة عدم اليقين الناجمة عن الصراعات الدائرة والتحولات الرئيسية التي تجعل البيئة الاقتصادية أكثر صعوبة وغير محددة المسار.

تخلق التحولات التكنولوجية وثورة الذكاء الصناعي تغيرات كبيرة رغم ما تبشر به من فرص جديدة. فالكوارث الطبيعية والظواهر الجوية المتطرفة التي باتت أكثر تواترا مستمرة في فرض تكاليف ضخمة على الاقتصاد الكلي في كثير من البلدان.

وتتسبب التوترات التجارية وما يصاحبها من رسوم جمركية في تفاقم آفاق النمو المنخفض والمديونية المرتفعة. وفي شهر إبريل، خفّض صندوق النقد الدولي تنبؤاته للنمو في الأجل القريب إلى ٢,٨٪ في العام الجاري و٣٪ لعام ٢٠٢٦، ولا تزال تنبؤات النمو لخمس سنوات في أدنى مستوياتها منذ عقود.

ورغم التراجع المستمر في التضخم العالمي فإنه يمضي بوتيرة أبطأ وأقل تزامنا مما سبق، وهو ما يترتب عليه زيادة تباعد المسارات بين البنوك المركزية، وما لذلك من آثار غير مباشرة على أسعار الأصول وأسعار الصرف.

وأصيبت البلدان منخفضة الدخل بضرر بالغ على وجه الخصوص من جراء البيئة الخارجية الحالية. فبعد أن أثبتت صلابتها في مواجهة سلسلة من الصدمات – بما في ذلك جائحة كوفيد–١٩ والتداعيات من الحرب الروسية في أوكرانيا – تعمل حاليا على تنفيذ إصلاحات اقتصادية صعبة وضرورية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومع ذلك، في ظل الأوضاع الجارية، تتعرض هذه البلدان لمخاطر الإطاحة بها بعيدا عن مسار تقارب مستويات الدخل والحد من الفقر.

وإزاء هذه الخلفية، فإن التحدي الاقتصادي الذي يواجه بلداننا الأعضاء في المقام الأول هو النمو – أو بالأحرى عدم النمو. ولتحقيق نمو أقوى سيتعين على البلدان مضاعفة جهودها على المستوى الداخلي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتحسين إمكانات النمو فيها. وفي سياق ازدياد عدم اليقين العالمي، فإن العمل يبدأ في الداخل.

وتمثل الإصلاحات التحويلية بهدف زيادة الإنتاجية وتعزيز النمو ضرورة حتمية، بما في ذلك الحد من الإجراءات البيروقراطية، وزيادة التنافس، وتعزيز ريادة الأعمال، واعتماد نظام ضريبي أبسط وأكثر اتساقا، وتحسين الهياكل التنظيمية الرقمية، وزيادة مستويات المشاركة الاقتصادية، وتعميق أسواق رأس المال.

وثمة حاجة لبذل الجهود على مستوى السياسات لاستعادة الاستدامة المالية وبناء هوامش الأمان الكافية للتعامل مع الصدمات المستقبلية التي قد تكون ضخمة ومتكررة. وبينما يمكن بذل هذه الجهود تدريجيا ينبغي استهلالها على الفور لإفساح المجال للإنفاق على الأولويات. فكلما طال انتظار البلدان من الممكن أن تكون التصحيحات أكثر حدة.

ومع بذل الحكومات الجهود على الصعيد الداخلي ينبغي أيضا أن تتعاون على المستوى الدولي لتشجيع قيام بيئة تجارية مستقرة وواضحة المسار، وتيسير إعادة هيكلة الديون، والتصدي للتحديات المشتركة. فتفاقم التوترات التجارية يمكن أن يؤدي إلى خفض النمو بدرجة أكبر في الأجلين القصير والطويل، بينما يمكن أن يؤدي تباعد مواقف السياسات وتحولاتها السريعة أو تراجع المزاج العام إلى هبوط أسعار الأصول مما يتسبب في تفاقم المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي.

خلاصة الأمر، البيئة الحالية تقتضي الوضوح والالتزام والتنسيق.

ويعكف صندوق النقد الدولي على إعداد مشورته ومواءمتها مع الظروف المختلفة لمساعدة بلدانه الأعضاء على مواجهة هذه

التحديات الاستثنائية. ولتحقيق هذا الهدف، فإنه يسعى لاجتذاب آراء جديدة من خلال إنشاء مجلس استشاري جديد حول ريادة الأعمال والنمو.

وسوف يواصل الصندوق تركيزه على المهام المنوطة به والمتعلقة بتشجيع الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، وتكثيف جهوده في تقييم التداعيات الناجمة عن تدابير السياسات التجارية والصناعية، وتحليل الاختلالات الخارجية.

ومع تطور المشهد العالمي، لا يزال الصندوق يتحلى بالمرونة ويضطلع بالمسؤولية تجاه احتياجات بلدانه الأعضاء المتغيرة، مع التكيف حسب الضرورة مع التطورات في الاقتصاد العالمي وأولويات السياسات. ويتضح ذلك من خلال اتخاذه عدد من القرارات، بما فيها الحفاظ على ارتفاع حدود الاستفادة من موارده؛ وإصلاحات إحدى أهم أدواته لتقديم القروض للبلدان منخفضة الدخل – أي الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر؛ وتحديث سياسة الرسوم والرسوم الإضافية – وكلها قرارات أبرزتها السيدة المدير العام في رسالتها.

والصندوق حريص كذلك على ضمان صياغة توصياته بحيث تراعي حماية الفئات الأشد تعرضا للمخاطر. فمشورته بشأن السياسات تحث على خلق الوظائف، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، والتصدي للفساد، وتساهم في تحقيق المساواة في الاستفادة من موارده. وتساهم أنشطته في مجال تنمية القدرات في تقوية الأطر المؤسسية وتزويد صناع السياسات بالمهارات اللازمة لتصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الفعالة.

وبعد مرور ثمانين عاما منذ نشأته، يواصل الصندوق الاستعانة بقوته الفريدة على حشد الأطراف المعنية لتشجيع التعاون متعدد الأطراف في مواجهة التحديات العالمية. وييسر إقامة الحوار بين البلدان الأعضاء لتشجيع التعاون حول مجموعة واسعة من القضايا العابرة للحدود.

وبينما تتغير الأزمان والظروف، يبقى التزام الصندوق بتشجيع التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

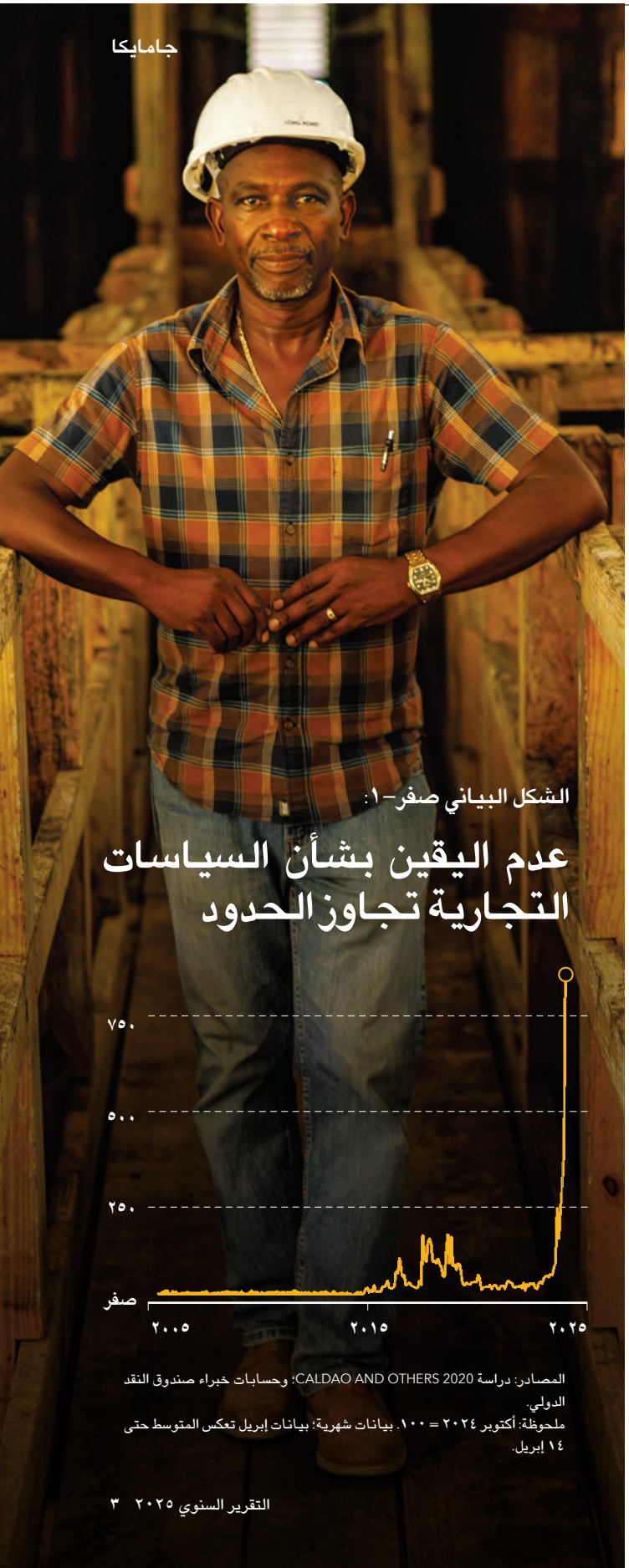

المصادر: دراسة CALDAO AND OTHERS 2020؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: أكتوبر ٢٠٢٤ = ١٠٠. بيانات شهرية؛ بيانات إبريل تعكس المتوسط حتى ١٤ إبريل.

رسالة من
المدير
العام

عزيزي القارئ،

اتسم الاقتصاد العالمي على مدار الإثني عشر شهرا الأخيرة بالتغير، حيث نشهد في الوقت الراهن تحولات هائلة بما في ذلك التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتحولات الديمغرافية. وفي صدارة تلك التحولات، نجد أن التحولات الكبيرة في السياسات تعيد تشكيل تدفقات التجارة ورؤوس الأموال على مستوى العالم.

ورغم صلابة الاقتصاد العالمي أمام الصدمات المتلاحقة في السنوات الأخيرة، فإن الآفاق الاقتصادية لا تزال متسمة بالفتور. وبينما تبلغ تنبؤات النمو العالمي للسنوات الخمس التالية حوالي ٣٪، وهي أقل كثيرا من متوسط التوسع الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب وقدره ٣,٧٪، لا نزال نواجه آفاقا اقتصادية تتسم بالنمو المنخفض والمديونية المرتفعة.

وإزاء هذه الخلفية، تواجه البلدان الأعضاء في الصندوق تحديات جسيمة، بما في ذلك الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، وضمان استدامة القدرة على تحمل الدين، ومعالجة الاختلالات بين البلدان، وتعزيز آفاق النمو للجميع.

والسبيل إلى تحقيق هذه الأهداف يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة وكبيرة على مستوى السياسات. فالإصلاح يبدأ من الداخل، وأمام بلدان العالم الكثير مما يمكن أن تفعله لترتيب أوضاعها الاقتصادية. فبوسعها تعزيز إنتاجيتها وتقوية نموها المحلي؛ واستعادة مواردها المالية الوقائية لتوفير الحيز اللازم للاستثمارات المطلوبة بشدة فضلا عن الاستعداد للصدمات المستقبلية؛ بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار المالي وبناء الصلابة.

ومن خلال النظر إلى ما هو أبعد من الحدود القومية، ينبغي أن تواصل البلدان سعيها لإيجاد حلول تعاونية لتحدياتها الاقتصادية المشتركة.

وفي سياق هذا المشهد الاقتصادي المتغير، سيواصل الصندوق دعمه لبلدانه الأعضاء. وسيتأقلم حسب الضرورة لمساعدة البلدان على اجتياز هذه الفترة العصيبة ومعالجة الاختلالات.

ويقدم الصندوق هذا الدعم من موقع قوة، ولا يقتصر ذلك على قوة ميزانيته العمومية، بل إنه تجاوز أيضا مستهدفاته لتعبئة الاحتياطيات الوقائية التي تمثل هامش الأمان المالي للمؤسسة.

وعلى مدار السنة الماضية، اتخذ مجلسنا التنفيذي قرارات مهمة لضمان بقاء الصندوق شريكا قويا وسريع الاستجابة. ومن بين هذه القرارات الحفاظ على ارتفاع حدود الاستفادة من موارده لتقديم الدعم المالي الكافي للبلدان التي تتعرض لصدمات مزمنة – وهو أحد التدابير التي اتخذت لأول مرة أثناء الجائحة.

وفي إطار عزمنا ممارسة مسؤوليتنا المالية، فقد قطعنا شوطا طويلا في تنفيذ إصلاحات حيوية في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر لتعزيز قدرتنا على دعم البلدان الأشد تعرضا للمخاطر مع ضمان استدامة قدرة التمويل الذاتي لهذا الصندوق.

وقمنا كذلك بتحديث سياستنا للرسوم والرسوم الإضافية، بحيث يترتب على هذا التغيير خفض تكاليف الاقتراض لبلداننا الأعضاء بنحو ١,٢ مليار سنويا مع الحفاظ في الوقت نفسه على قدرة الصندوق لمواصلة تقوية هوامش الأمان المالي لديه. وتأتي هذه الخطوات انعكاسا لالتزامنا بخدمة بلداننا الأعضاء – بمرونة ومسؤولية وإنصاف.

إن الزمن يتغير، ولكن تركيزنا لا يزال منصبا على مهمتنا الرئيسية، أي المساعدة في تهيئة الظروف لضمان قوة الاقتصاد الكلي واستقراره، بسبل منها تشجيع النمو الدائم، مع تحقيق استقرار الأسعار والاستقرار المالي.

وبينما تتسبب حالة التغير المستمر في زيادة التحديات أمام صنع السياسات السليمة، فإن التحدي يتضمن دائما فرصة سانحة. وينبغي أن نغتنم هذه اللحظة. ومع اختيار السياسات السليمة يصبح بناء عالم أفضل توازنا وأكثر استدامة ورخاء هدفا قريب المنال.

كريستالينا غورغييفا
المدير العام

العمل الذي نضطلع به

يعمل صندوق النقد الدولي على مساعدة بلدانه الأعضاء على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ عليه ويدعم تحقيق النمو المستدام والرخاء لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩١ بلدا من خلال أنشطته التالية:

الرقابة الاقتصادية
١٣٣ عملية تحقق من سلامة اقتصادات البلدان

يتابع صندوق النقد الدولي من خلال أنشطته الرقابية وضع النظام النقدي الدولي والسياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء. وفي سياق هذا العمل، الذي يجري على المستويين القُطْري والعالمي، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر المحتملة التي تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن تعديلات السياسات. وتتضمن الرقابة القُطرية مشاورات منتظمة (سنوية في العادة) مع البلدان الأعضاء بصفة منفردة، فيما يُعرف باسم مشاورات المادة الرابعة. وفي ظل برنامج تقييم القطاع المالي، يُجري الصندوق كذلك تحليلات متعمقة بانتظام للقطاعات المالية المؤثرة على النظام المالي.

تايلند

الإقراض

قروض بإجمالي ٦٣ مليار دولار إلى ٢٠ بلدا، منها حوالي ٩ مليارات دولار إلى ١٣ بلدا منخفض الدخل

يقدم الصندوق التمويل لبلدانه الأعضاء التي تواجه احتياجات فعلية أو محتملة أو مرتقبة في ميزان المدفوعات لمساعدتها على إعادة بناء احتياطياتها الدولية وحل مشكلات موازين مدفوعاتها، مع تشجيع النمو الاقتصادي القوي. ورغم أن معظم التمويل يُقدّم لدعم برنامج اقتصادي، فإن الصندوق يقدم كذلك التمويل الطارئ القائم على الصرف العاجل للموارد وفق شرطية محدودة – وتم تقديم مثل هذا التمويل بمستويات غير مسبوقة في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-١٩.

تنمية القدرات

٣٨٢ مليون دولار للمشورة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، وتعلُّم الأقران

يعمل الصندوق مع البلدان لتقوية مؤسساتها الاقتصادية من خلال تقديم المساعدة الفنية والتدريب للتعامل مع القضايا الاقتصادية وقضايا القطاع المالي المهمة. وتساعد هذه الجهود البلدان في تنفيذ السياسات الاقتصادية وسياسات القطاع المالي بدرجة أعلى من الفعالية ومعالجة التحديات المعقدة. وينقل الصندوق ما لديه من معرفة – وكذلك المعرفة لدى بلدانه الأعضاء – إلى المؤسسات الحكومية مثل وزارات المالية والبنوك المركزية والهيئات الإحصائية وأجهزة الرقابة المالية وإدارات الإيرادات من خلال تقديم المشورة العملية والتدريب والتعلم بين الأقران. ويقدم الصندوق أنشطة تنمية القدرات بالتواجد الشخصي ومن بُعد عن طريق خبرائه، والمستشارين المقيمين لفترات طويلة في البلد المعني، والمستشارين في مراكز تنمية القدرات الإقليمية البالغ عددها ١٧ مركزا، والخبراء الخارجيين لفترات قصيرة، وكذلك من خلال التدريب في الفصول الدراسية، والحلقات التطبيقية العملية والندوات، والدورات التدريبية المجانية عبر شبكة الإنترنت.

العمل الذي نضطلع به يتبع في الصفحة ٢٤ »

من نحن

يضم صندوق النقد الدولي فريقا للإدارة العليا و١٨ إدارة تضطلع بأعماله المتعلقة بالبلدان والسياسات والتحليل والعمل الفني. ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء كبار المسؤولين في الصندوق على الصفحة رقم ٦٧ وعلى الهيكل التنظيمي للصندوق على الصفحة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي بعنوان "كبار المسؤولين في صندوق النقد الدولي".

من نحن يتبع في الصفحة ٦٠ »

IM
11251234

تشجيع النمو في عصر التحوّل

في هذا التقرير

١٢
الجزء الأول
عن كثب

١٢
نحو تحقيق نمو دائم في عالم يسوده عدم اليقين
ينبغي لصناع السياسات تسوية التوترات التجارية، وحماية الاستقرار، وتنفيذ الإصلاحات المواتية للنمو حتى يمكنهم تحقيق نمو دائم في عالم يسوده عدم اليقين.

١٦
تصاعد مستويات الدين وتصحيحات أوضاع المالية العامة
الدين العام العالمي يواصل الارتفاع، مما يتطلب تصحيحات عاجلة لأوضاع المالية العامة لضمان الاستدامة والصلابة في ظل أجواء عدم اليقين الاقتصادي وضغوط الإنفاق.

٢٠
تزايد المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي
ازدادت مؤخرا المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي العالمي جراء تزايد تشديد الأوضاع المالية وحالة عدم اليقين التجاري، ومواطن الضعف في أسواق رأس المال والمؤسسات والدين السيادي.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٥
طالع المزيد على شبكة الإنترنت
IMF.ORG/AR2025

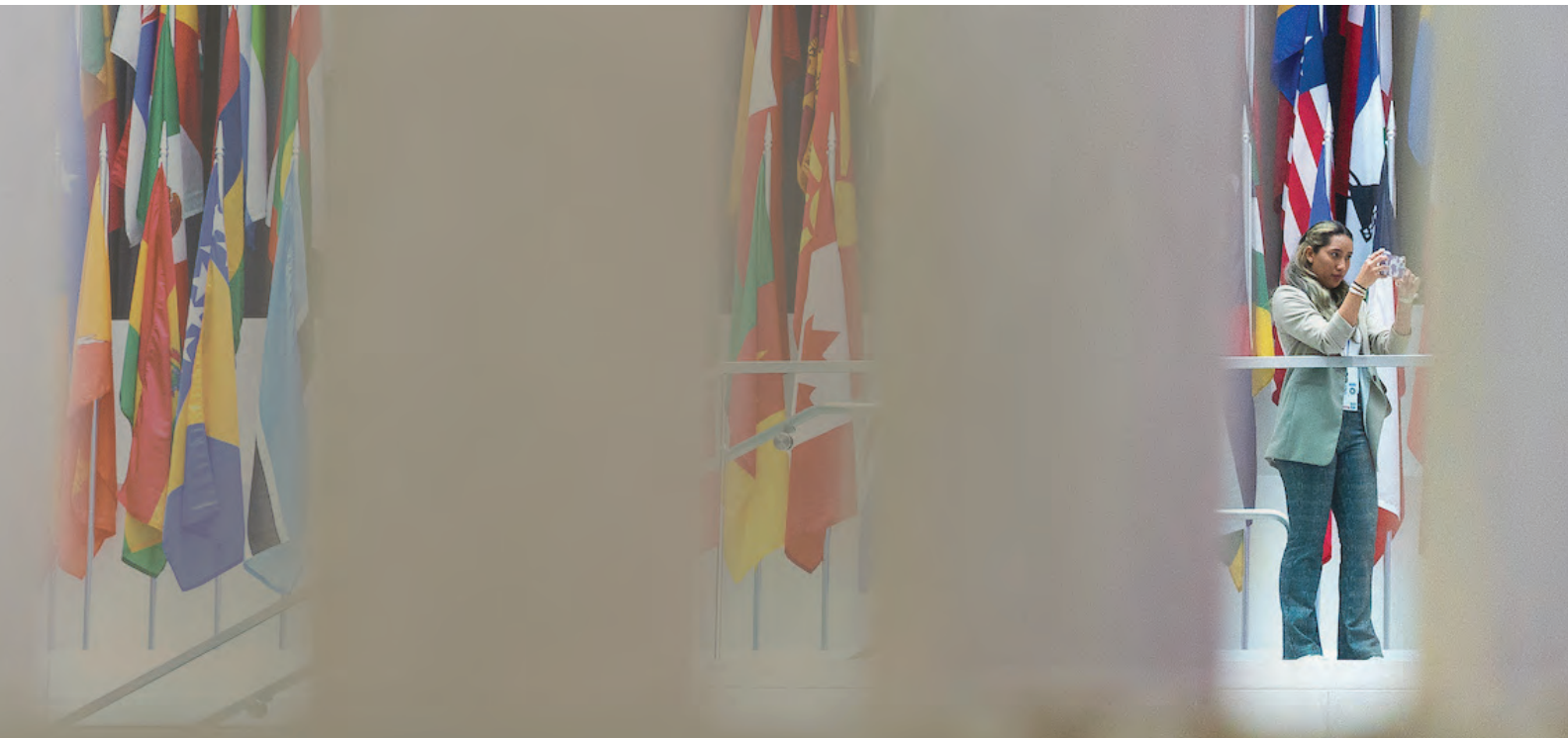

٢٤
الجزء الثاني
العمل الذي نضطلع به

٦٠
الجزء الثالث
من نحن

٢٤
الرقابة الاقتصادية

٢٧
الإقراض

٤٤
تنمية القدرات

٦٤
فريق الإدارة العليا

٦٦
المديرون التنفيذيون والمناوبون

٦٨
الموارد

٧٦
المساءلة والشفافية

٨٤
المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

الولايات المتحدة

عن كثب

على البلدان **تشجيع** الابتكار، **والاستثمار** في البنية التحتية، **وتبسيط** البيئة التنظيمية.

الولايات المتحدة

نحو نمو دائم في عالم يكتنفه عدم اليقين

الاقتصاد العالمي

يقف حاليا عند مفترق الطرق. ورغم الصلابة الاقتصادية الملحوظة على الصعيد العالمي طوال السنوات الخمس الماضية، فقد ازدادت حدة التوترات التجارية منذ نشر التقرير السنوي السابق، وزادت مشاعر عدم اليقين بشأن السياسات. وإزاء هذه الخلفية، أصبح تحقيق نمو مطرّد أكثر صعوبة.

وتشهد تدفقات التجارة ورأس المال حاليا تغيرات جذرية، وهناك تحولات كبيرة تجري حاليا على مستوى السياسات في الاقتصادات الكبرى. وتسعى السلطات جاهدة لمعالجة تزايد التضييق في الأوضاع المالية وارتفاع تقلبات الأسواق، بينما تسببت صدمات السنوات الأخيرة في نضوب هوامش المناورة من خلال السياسات.

وينبغي لصناع السياسات المسارعة بالتصدي لثلاث أولويات: أولا، يتعين عليهم تهدئة التوترات التجارية ومعالجة الاختلالات الأساسية. وفي هذا الصدد، من الضروري خلق بيئة قائمة على القواعد تحقق المنافسة على قدم المساواة، مع تجنب السياسات التشويهية المصممة لتأمين ميزة تنافسية والتدابير التي تعوق تدفق التجارة.

وتتمثل الأولوية الثانية في العمل معا لحماية الاستقرار الاقتصادي والمالي. وبإمكان البلدان تحقيق هذا الأمر على النحو الأمثل عن طريق ترتيب أوضاعها الاقتصادية في الداخل من خلال برامج تصحيح موثوقة وواقعية. وسيتطلب ذلك الاستعانة

الشكل البياني ١-١:

أداء وتوقعات النمو

(٪)

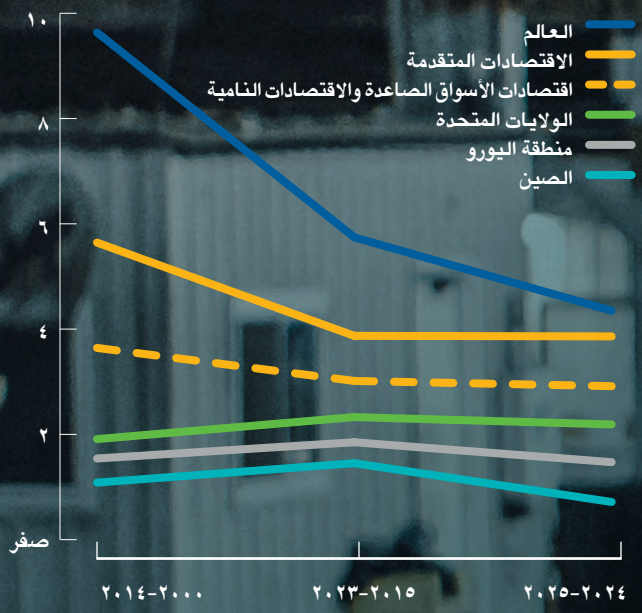

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-٢:

فجوة الناتج العالمية

(٪)

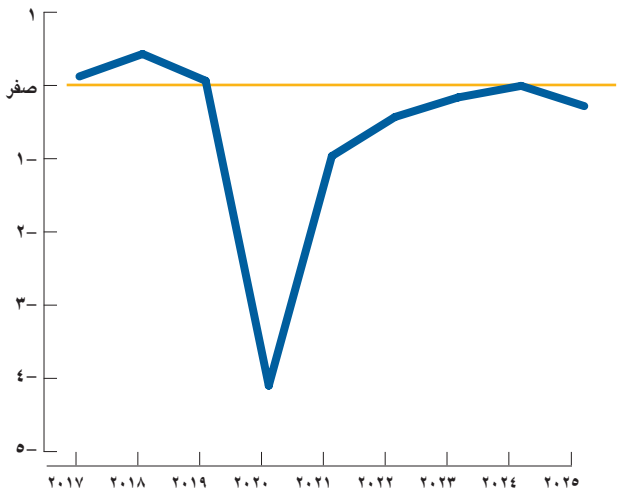

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

بأطر المالية العامة متوسطة الأجل والضبط المالي لخفض الديون وإعادة بناء هوامش الأمان المالي. وسوف يكون من الضروري أيضا تنفيذ إصلاحات المالية العامة الموجهة، من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق في الاقتصادات المتقدمة وتعبئة الإيرادات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أو مزيج من كليهما، حسب ظروف كل بلد على حدة.

وبالتزامن مع ذلك، قد يتعين على السلطات تنفيذ تدابير دعم مؤقتة وموجهة للمستحقين وفي الوقت المناسب بغية التخفيف من تأثير الإصلاحات وحماية الفئات الأشد تأثرا.

وتتطلب البيئة الحالية كذلك اعتماد سياسات تتسم بالمرونة للتخفيف من وطأة الصدمات، مع مواصلة البنوك المركزية تركيزها بشدة على تحقيق تضخم منخفض ومستقر.

وسيقتضي السعي لتحقيق النمو التعاون على المستوى الدولي، لا سيما لتسوية الاختلالات العالمية. وتشكل التوازنات الداخلية بين الادخار والاستثمار عاملا أساسيا، فهي قد تميل بدرجة مفرطة إلى جانب أو آخر. ويمكنها أن تقود دفة أرصدة الحساب الجاري الخارجي وبالتالي تدفقات رأس المال. ومن شأن إعادة التوازن أن تعزز الاستقرار ليس على المستوى الداخلي فحسب، بل وخارجيا

أوزبكستان

روسيا

أيضا، وعالميا. وبوسع كل البلدان السعي لاعتماد سياسات لتحسين التوازن الداخلي والخارجي، مما يدعم تحقيق الصلابة الجماعية والرفاهية.

وتتمثل الأولوية الثالثة في مضاعفة الجهود لتنفيذ الإصلاحات الداعمة للنمو من أجل زيادة الإنتاجية والناتج الممكن. وعلى البلدان إعطاء الأولوية لسياساتها الداخلية والإصلاحات الهيكلية في أسواق العمل والمنتجات والأسواق المالية (مع الحفاظ على صرامة القواعد التنظيمية).

ولتحقيق هذا الهدف، يجب على البلدان تشجيع الابتكار، والاستثمار في البنية التحتية، وتبسيط البيئة التنظيمية. وسيكون من الضروري اعتماد سياسات تشجع ريادة الأعمال والتنافس لدفع عجلة الإنتاجية وخلق فرص العمل، بينما سيكون التصدي للفساد ضروريا لإرساء قواعد المنافسة العادلة وتجنب السياسات التشويهية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم التكنولوجي، بما في ذلك ما يتعلق بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، يمكن أن يعزز الإنتاجية والنمو الممكن بدرجة أكبر.

ورغم العقبات الكبيرة أمام النمو العالمي في الوقت الحاضر، فإن المستقبل قابل للتغيير. ومن خلال اعتماد سياسات مدروسة ومحسوبة بعناية، يمكن للبلدان تسخير القوى التحويلية والتخفيف من حدة المخاطر المرتقبة.

ورغم الأوضاع العصيبة الراهنة، فإن الصندوق عاكف على مواصلة العمل كناصح أمين لصناع السياسات، والملاذ الأخير الموثوق للإقراض أثناء الأزمات لتسوية مشكلات ميزان المدفوعات، ونصير أطر السياسات القوية، ومحفل لحشد الآراء لمواجهة التحديات الاقتصادية المشتركة. وبينما نحرص على التكيف باستمرار مع الأوضاع المتغيرة، فسوف نواصل انخراطنا في جهود بلداننا الأعضاء لتلبية احتياجاتها في الأجلين المتوسط والطويل.

الجهود المنسقة
والاستباقية هي عامل رئيسي
في الوقت الحالي لتحقيق
الاستدامة المالية
وضمان الصلابة
على المدى الطويل.

تصاعد مستويات الدين والتصحيح المالي

بلغ الدين العام العالمي مستويات مرتفعة ولا يزال يواصل ارتفاعه. فقد تجاوز ١٠٠ تريليون دولار في ٢٠٢٤ ومن المتوقع أن يقارب ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي بنهاية العقد الحالي. وقد يكون الرقم النهائي أعلى من ذلك بكثير نتيجة ضغوط الإنفاق الكبيرة وسوء التقدير المزمن لتوقعات الدين.

فقد تدهور وضع المالية العامة العالمي في عام ٢٠٢٤، ولكن بفروق كبيرة عبر البلدان. وبلغ عجز المالية العامة متوسطا قدره ٥,١٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما ارتفع الدين العام بنسبة نقطة مئوية واحدة ليصل إلى ٩٢,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. ويرجع ذلك لاستمرار موروثات الإنفاق المرتفع من فترة جائحة كوفيد–١٩ وتزايد صافي مصروفات الفائدة.

وتتسبب تكاليف خدمة الدين حاليا في تضييق الحيز المتاح لتمويل استثمارات مطلوبة بشدة أو نفقات بالغة الأهمية للتنمية، بينما يفرض نقص المساعدات الأجنبية مخاطر إضافية على البلدان منخفضة الدخل.

ورغم توقعات تثبيت الدين وخفضه في ثلثي البلدان بحلول عام ٢٠٢٩، فلا تزال مستويات الدين مرتفعة مقارنة بأرقام الفترة التي سبقت الجائحة.

وفي الوقت الراهن، تساهم سياسات المالية العامة التوسعية في ازدياد علاوات الأجل على السندات الحكومية – مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف الاقتراض وإضعاف النشاط الاقتصادي. وقد تؤدي هذه الضغوط، إذا ما تُركت دون علاج، إلى نشوء مشكلات الملاءة في العديد من البلدان المعرضة للمخاطر. فهناك بالفعل ٥٣٪ من البلدان النامية منخفضة الدخل و٢٣٪ من اقتصادات الأسواق الصاعدة معرضة لمخاطر عالية تهدد ببلوغها حالة المديونية الحرجة أو بلغت تلك الحالة بالفعل.

وعلاوة على ذلك، نجد أن حالة عدم اليقين البالغ التي نتناول مناقشتها في القسم بعنوان نحو نمو دائم في عالم يكتنفه عدم اليقين على الصفحة ١٢ من هذا التقرير تؤثر على آفاق المالية العامة وعلى النمو. فالتحليلات الأخيرة تشير إلى

تايلند

الشكل البياني ١–٣:

مؤشرات المخاطر الجغرافية–السياسية، والسياسة التجارية، وعدم اليقين العالمي

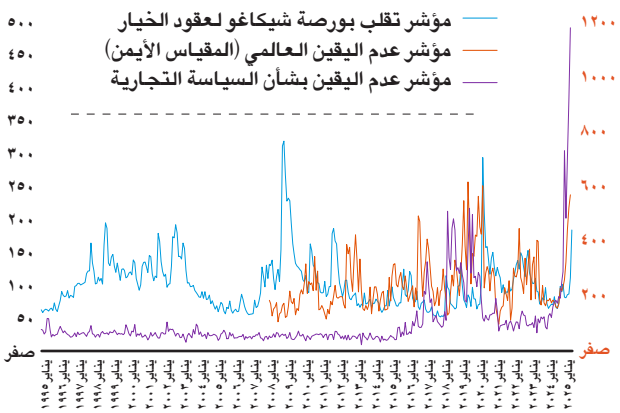

المصادر: مؤشر عدم اليقين بشأن سياسة المالية العامة: دراسة Hong, Nguyen, and Ke 2024؛ ومؤشر المخاطر الجغرافية–السياسية: دراسة Caldara and Iacoviello 2022؛ ومؤشر عدم اليقين بشأن السياسة التجارية: دراسة Caldara and others 2020؛ ومؤشر عدم اليقين العالمي: دراسة Ahir, Bloom, and Furceri 2022.

ملحوظة: الرقم المرتفع يعني درجة عدم يقين أعلى والعكس صحيح. والمقياس الأيسر يمثل المؤشر مقارنة بعام ٢٠٠٨ حيث المؤشر = ١٠٠ في ٢٠٠٨، بمعنى أن قيمة قدرها ٢٠٠ تمثل ارتفاع عدم اليقين ضعف المستوى المسجل في ٢٠٠٨. والمقياس الأيمن يوحد قياس المؤشر بمتوسط حسابي قدره ١٠٠ وانحراف معياري ١، بمعنى أن أي زيادة بوحدة واحدة تقابلها زيادة بمقدار انحراف معياري واحد.

أن ازدياد عدم اليقين الجغرافي–الاقتصادي يرتبط بحدوث زيادة في الدين العام بنحو ٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الأجل المتوسط. ويرجع السبب في ذلك إلى حد كبير لاتساع عجوزات المالية العامة، مع تزايد النفقات وتراجع الإيرادات.

وثمة حاجة ملحة في الوقت الراهن لتحول استراتيجي في سياسة المالية العامة، يركز على تصحيحات المالية العامة الداعمة للنمو، والالتزام بقواعد إنفاق أكثر صرامة، وإصلاح برامج الإنفاق الرئيسية مثل نظم معاشات التقاعد ونظام دعم الطاقة، اللذان يشكلان جزءا كبيرا من الميزانيات الوطنية.

ويتعين على البلدان التي يبلغ الدين العام فيها مستويات غير مستدامة أن تكون استباقية في جهودها لاستعادة حدود الاستدامة، بسبل منها في بعض الحالات اتخاذ القرار الصعب بإعادة هيكلة الدين. ولتحقيق هذه الغاية، صدر عن اجتماع المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية، الذي يشارك صندوق النقد الدولي في رئاسته، تقرير *"Restructuring Playbook"* لمساعدة السلطات القُطْرية بأهم الخطوات والمفاهيم والإجراءات اللازمة عند إعادة هيكلة الدين.

الشكل البياني ١–٤:

الاستجابة لوقوع حدث المخاطر الجغرافية–السياسية المحلية

(بالنقاط المئوية، شهريا)

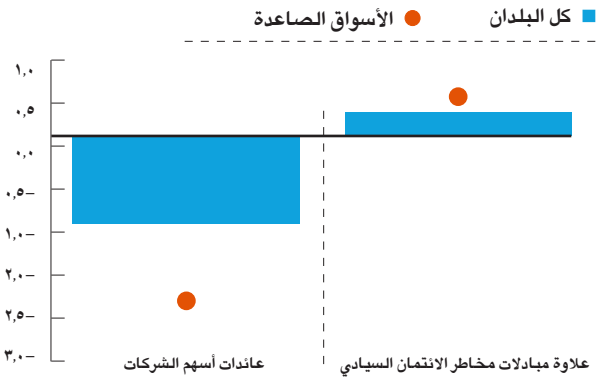

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.؛ ودراسة Caldara and Iacoviello 2022؛ وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وبيانات LSEG Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ولمعالجة تصاعد الدين العام العالمي والتخفيف من وطأة المخاطر المصاحبة بوسع معظم البلدان اعتماد سياسة التصحيح المالي التدريجي. ومن شأن ذلك أيضا أن يعود بالنفع على بناء هوامش الأمان المالي اللازمة للتغلب على أجواء عدم اليقين العالمية السائدة.

وبالنسبة للبلدان التي تعاني من ضيق الحيز المتاح للتصرف من خلال المالية العامة فينبغي أن تعيد ترتيب أولويات الإنفاق العام. أما البلدان التي تتمتع بحيز أكبر فبوسعها أن تختار التوسع على نحو يتماشى مع أهدافها متوسطة الأجل. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة التي تعاني من شيخوخة السكان فينبغي أن تشجع إصلاحات نظم المستحقات وتوسع قواعدها الضريبية. وبإمكان اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تعبئة الإيرادات عن طريق إصلاح النظم الضريبية، وإلغاء دعم الطاقة بالتدريج، وترشيد الإنفاق العام.

ولا شك أن الحاجة تحتم العمل السريع، ولكن بالتدريج، على مستوى المالية العامة. فتأجيل التصحيحات يعني اتخاذ تدابير أقوى وربما أكثر إرباكا في المستقبل. فالجهود الاستباقية والمنسقة حاليا هي عامل رئيسي في تحقيق الاستدامة المالية وضمان الصلابة على المدى الطويل.

الجدول ١–١: رصيد المالية العامة على مستوى الحكومة العامة، ٢٠١٩ – ٢٠٣٠: الرصيد الكلي

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
العالم	–٣,٥	–٩,٥	–٦,٣	–٣,٧	–٤,٩	–٥,٠	–٥,١	–٤,٧	–٤,٥	–٤,٥	–٤,٥	–٤,٦
الاقتصادات المتقدمة	–٣,٠	–١٠,٣	–٧,٢	–٣,٧	–٤,٦	–٤,٧	–٤,٣	–٣,٩	–٣,٨	–٣,٩	–٣,٩	–٤,٠
الاقتصادات المتقدمة عدا الولايات المتحدة	–١,٠	–٧,٦	–٤,٣	–٣,٧	–٢,٥	–٢,٦	–٢,٥	–٢,٥	–٢,٤	–٢,٥	–٢,٦	–٢,٦
كندا	٠,٠	–١٠,٩	–٣,١	–٣,٧	٠,١	–٢,١	–١,٩	–١,٦	–١,٤	–١,٢	–١,٠	–٠,٨
منطقة اليورو	–٠,٥	–٧,٠	–٥,١	–٣,٧	–٣,٦	–٣,١	–٣,٢	–٣,٤	–٣,٥	–٣,٥	–٣,٦	–٣,٧
فرنسا	–٢,٤	–٨,٩	–٦,٦	–٣,٧	–٥,٤	–٥,٨	–٥,٥	–٥,٩	–٦,١	–٦,١	–٦,٠	–٦,١
ألمانيا	١,٣	–٤,٤	–٣,٢	–٣,٧	–٢,٥	–٢,٨	–٣,٠	–٣,٥	–٣,٩	–٤,١	–٤,٣	–٤,٤
إيطاليا	–١,٥	–٩,٤	–٨,٩	–٣,٧	–٧,٢	–٣,٤	–٣,٣	–٢,٨	–٢,٦	–٢,٤	–٢,٥	–٢,٥
إسبانيا[١]	–٣,٠	–١٠,٠	–٦,٧	–٣,٧	–٣,٥	–٣,٢	–٢,٧	–٢,٤	–٢,٣	–٢,٢	–٢,١	–٢,٠
اليابان	–٣,٠	–٩,١	–٦,١	–٣,٧	–٢,٣	–٢,٥	–٢,٩	–٣,١	–٣,٣	–٤,٠	–٤,٦	–٥,٣
المملكة المتحدة	–٢,٥	–١٣,٢	–٧,٧	–٣,٧	–٦,١	–٥,٧	–٤,٤	–٣,٧	–٣,١	–٢,٨	–٢,٦	–٢,٣
الولايات المتحدة	–٥,٨	–١٤,١	–١١,٤	–٣,٧	–٧,٢	–٧,٣	–٦,٥	–٥,٥	–٥,٤	–٥,٦	–٥,٥	–٥,٦
اقتصادات متقدمة أخرى	–٠,١	–٤,٧	–١,١	–٣,٧	–٠,٢	–٠,٥	–٠,٦	–٠,٣	–٠,١	–٠,١	–٠,٢	–٠,٢
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	–٤,٤	–٨,٤	–٥,٠	–٣,٧	–٥,٢	–٥,٥	–٦,١	–٥,٩	–٥,٥	–٥,٤	–٥,٣	–٥,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	–٤,٤	–٨,٦	–٥,٠	–٣,٧	–٥,٣	–٥,٦	–٦,٣	–٦,١	–٥,٦	–٥,٥	–٥,٤	–٥,٤
الأسواق الصاعدة عدا الصين	–٣,١	–٧,٨	–٤,٢	–٣,٧	–٤,٢	–٤,٣	–٤,٥	–٤,٢	–٣,٨	–٣,٥	–٣,٤	–٣,٣
باستثناء البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	–٤,٦	–٨,٧	–٥,٣	–٣,٧	–٥,٨	–٦,٠	–٦,٥	–٦,٣	–٥,٩	–٥,٨	–٥,٧	–٥,٧
آسيا	–٥,٦	–٩,٤	–٦,٣	–٣,٧	–٦,٤	–٦,٧	–٧,٦	–٧,٦	–٧,٢	–٧,٢	–٧,١	–٧,١
الصين[٢]	–٦,٠	–٩,٦	–٥,٩	–٣,٧	–٦,٧	–٧,٣	–٨,٦	–٨,٥	–٨,١	–٨,١	–٨,٠	–٨,١
الهند	–٧,٧	–١٢,٩	–٩,٤	–٣,٧	–٧,٩	–٧,٤	–٦,٩	–٧,٢	–٧,١	–٧,٠	–٦,٨	–٦,٧
فيتنام	–٠,٤	–٢,٩	–١,٤	–٣,٧	–٢,٤	–١,٦	–٣,٤	–٣,٢	–٣,٠	–٢,٩	–٢,٩	–٢,٩
أوروبا	–٠,٦	–٥,٤	–١,٧	–٣,٧	–٤,٢	–٤,٤	–٤,٠	–٣,٤	–٣,٠	–٢,٨	–٢,٧	–٢,٧
روسيا	١,٩	–٤,٠	٠,٨	–٣,٧	–٢,٥	–٢,٢	–١,٠	–١,٢	–١,١	–١,١	–١,٢	–١,٣
أمريكا اللاتينية	–٣,٧	–٨,٢	–٣,٩	–٣,٧	–٥,٢	–٤,٨	–٤,٨	–٤,٠	–٣,٤	–٣,١	–٢,٩	–٢,٩
البرازيل	–٤,٩	–١١,٦	–٢,٦	–٣,٧	–٧,٧	–٦,٦	–٨,٥	–٧,٧	–٦,٣	–٥,٢	–٤,٩	–٤,٧
المكسيك	–٢,٣	–٤,٣	–٣,٧	–٣,٧	–٤,٣	–٥,٧	–٤,٠	–٣,٣	–٢,٩	–٢,٩	–٢,٩	–٢,٩
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	–٢,٣	–٨,٢	–١,٩	–٣,٧	٠,١	–١,٦	–٣,٤	–٣,٢	–٢,٤	–١,٨	–١,٥	–١,٢
المملكة العربية السعودية	–٤,٢	–١٠,٧	–٢,٢	–٣,٧	–٢,٠	–٢,٨	–٤,٩	–٤,٩	–٤,٠	–٣,٧	–٣,٣	–٣,١
جنوب إفريقيا	–٥,١	–٩,٦	–٥,٥	–٣,٧	–٥,٤	–٦,١	–٦,٦	–٦,١	–٥,٩	–٥,٨	–٥,٧	–٥,٦
البلدان النامية منخفضة الدخل	–٤,١	–٥,٤	–٤,٦	–٣,٧	–٣,٩	–٣,٤	–٣,٥	–٣,٣	–٣,١	–٣,١	–٣,٢	–٣,٢
كينيا	–٧,٤	–٨,١	–٧,٢	–٣,٧	–٥,٧	–٥,٥	–٥,٤	–٥,٠	–٤,٤	–٣,٩	–٣,٦	–٣,٦
نيجيريا	–٤,٧	–٥,٦	–٥,٥	–٣,٧	–٤,٢	–٣,٤	–٤,٥	–٤,٥	–٣,٩	–٤,٣	–٤,٧	–٤,٧
البلدان المنتجة للنفط	–٠,١	–٧,٣	–٠,٦	–٣,٧	٠,٥	–٠,٩	–١,٢	–١,٣	–١,٠	–٠,٨	–٠,٦	–٠,٥
للتذكرة												
الناتج العالمي (٪)	٢,٩	–٢,٧	٦,٦	٣,٦	٣,٥	٣,٣	٢,٨	٣,٠	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,١

المصدر: حسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند الحسابات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى ١٤ إبريل ٢٠٢٥، لكنها قد لا تعكس آخر البيانات المنشورة في كل الحالات. وللاطلاع على تاريخ آخر تحديث لبيانات كل اقتصاد، يرجى الرجوع إلى الملحوظات الواردة في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت.

وجميع متوسطات البلدان مرجحة بإجمالي الناتج المحلي الاسمي بعد تحويله إلى الدولارات الأمريكية (معدلة بتعادل القوى الشرائية فقط في حالة الناتج العالمي) بمتوسط أسعار الصرف السوقية في السنوات المشار إليها وعلى أساس توافر البيانات. وتستند التوقعات إلى تقييمات خبراء الصندوق للسياسات الحالية. وللاطلاع على تفاصيل ذات خصوصية قُطْرِية، راجع قسم "البيانات والأعراف المتبعة" والجداول ألف، باء، وجيم، ودال في الملحق الإحصائي.

[١] بما فيه دعم القطاع المالي.

[٢] تغطي أرقام العجز والدين العام في الصين الواردة في هذا الجدول قطاعا أضيق من الحكومة العامة مقارنة بتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي في تقارير مشاورات المادة الرابعة مع الصين (راجع تقرير IMF 2024 للاطلاع على مطابقة بين التقديرين).

استقرار النظام المالي يعتمد على بنوك تتمتع بمستويات رسملة جيدة، لا سيما في ظل تزايد الترابط

تزايد المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي

ازدادت المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي العالمي بصورة ملحوظة على مدار الفترة التي يغطيها هذا التقرير السنوي، غالبا بسبب تشديد الأوضاع المالية العالمية وتكثف أجواء عدم اليقين بشأن السياسات.

وقد حددت دراسة بحثية لصندوق النقد الدولي عددا من مواطن الضعف الرئيسية في النظام المالي: تزايد تركز أسواق رأس المال واحتمال المبالغة في تقييم الأصول؛ وارتفاع نسبة التمويل بالديون في المؤسسات المالية وارتباط هذه المؤسسات بالنظم المصرفية؛ ومخاطر اضطراب الأسواق المالية؛ والتحديات المحيطة بإمكانية الحفاظ على الدين في حدود مستدامة بالنسبة للكيانات السيادية المثقلة بالديون.

وتمثل الولايات المتحدة حاليا قرابة ٥٥٪ من سوق الأسهم العالمية، مقارنة بنسبة قدرها ٣٠٪ منذ عقدين. ورغم تقلب الأسواق في الآونة الأخيرة، لا تزال تقييمات بعض الأصول مبالغا فيها. وإذا استمر تدهور الأوضاع

فييتنام

الاقتصادية – وخاصة في ظل استمرار عدم اليقين بشأن السياسات والبيانات الاقتصادية الكلية المخيبة للآمال – فقد تتعرض هذه التقييمات لمزيد من التصحيحات الحادة والمفاجئة.

وقد تتسبب الأسواق المتقلبة في فرض الضغوط على المؤسسات المالية – التي يعاني بعضها من ارتفاع نسبة التمويل بالدين. فعلى مدار السنوات الأخيرة، توسعت قطاعات صناديق التحوط وإدارة الأصول وأصبحت أكثر اعتمادا على التمويل بالدين. وإضافة إلى ذلك، أصبحت هذه المؤسسات أكثر تشابكا مع القطاع المصرفي الذي تقترض منه، وهو ما يزيد من إمكانية وقوع مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية ذات الإدارة الضعيفة في موجة بيعية، مما يحتمل أن يعجل باتساع تقلبات السوق وما لذلك من انعكاسات على النظام المالي الأوسع نطاقا.

وقد تتسبب كذلك نوبات الاضطراب الجديدة في زيادة علاوات المخاطر السيادية. وهذا يمثل تهديدا على وجه الخصوص للبلدان التي تعاني من ارتفاع مستوى الدين الحكومي، مع ضيق الحيز المالي أو الاحتياطيات الأجنبية. وقد تتسبب مستويات الدين السيادي المرهقة في خلق صدمات عابرة للحدود من خلال الروابط التجارية والمالية.

وتتفاقم المخاطر الناجمة عن الدين السيادي نتيجة الترابط بين موارد القطاع العام والأنظمة المصرفية المحلية؛ أي الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك. وتفرض هذه الرابطة مخاطر مالية كلية كبيرة، لا سيما في الأسواق الصاعدة حيث تعرضت عملاتها وأسهمها الرأسمالية للضعف نتيجة تراجع آفاق النمو في البلدان منخفضة الدخل التي تصارع مع أعلى مستويات تكلفة الاقتراض الحقيقية على مدار عقد من الزمن. وهذه المجموعة الأخيرة من البلدان قد تتضرر بشدة أيضا لأنها ستواجه صعوبات أكبر في إعادة تمويل ديونها وتمويل نفقاتها.

وسوف يتعين على السلطات تنفيذ تدابير استباقية لتقليل مواطن التعرض للمخاطر والتأهب لوقوع

كينيا

كازاخستان

الصدمات. ومن بين تلك التدابير التأكد من صلابة البنية التحتية للسوق، والرقابة الحريصة على المؤسسات المالية، والاستعانة بأدوات السيولة الطارئة وتسوية الأزمات. وينبغي أن يتمثل الهدف في الحد من مواطن التعرض للمخاطر وتقوية الاستعداد لمواجهة الأزمات.

وينبغي أن تضمن السلطات قدرة المؤسسات المالية على الحصول على سيولة البنك المركزي وأن تكون مستعدة للتدخل في أوقات الضغط السوقي الحاد، وخاصة في أسواق التمويل الرئيسية. وقد يكون من الضروري توفير السيولة للمؤسسات المالية غير المصرفية، بالضمانات الوقائية الملائمة.

ولمعالجة المخاطر الجغرافية–السياسية، لا بد أن تستعين المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية بعملية تحليل السيناريوهات واختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وينبغي أن تعمل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على تقوية أسواقها المالية والمحافظة على هوامش الأمان المالي والاحتياطيات.

ويعتمد استقرار النظام المالي بشدة على البنوك المتمتعة بمستويات جيدة من الرسملة والسيولة، وخاصة في ظل تزايد الترابط بين الكيانات المصرفية وغير المصرفية. وينبغي أن تحرص الجهات التنظيمية على متابعة المخاطر الناشئة عن تلك الروابط، مع ضرورة التنفيذ الكامل لإطار اتفاقية بازل ٣ وتعزيز الرقابة.

ويتعين زيادة قوة الإشراف على نسب الرفع المالي في المؤسسات غير المصرفية، بما في ذلك تحسين شروط الإبلاغ، لضمان متابعة المخاطر النظامية.

وبينما يمكن للأزمات المالية أن تلحق ضررا بالغا بالنتائج الاقتصادية الكلية، فإن تزايد الترابط المالي العالمي يعني أن الضغوط المتولدة في إحدى مناطق الاختصاص يمكن أن يكون لها تأثير عالمي. وتبرز هذه المخاطر الدور الحيوي لأعمال الرقابة متعددة الأطراف وأهمية إقامة شبكة أمان مالي عالمية. وصندوق النقد الدولي يضطلع بكلا الوظيفتين، وهو بذلك يوفر السبل الكفيلة بسرعة وفعالية التخفيف من حدة المخاطر المالية.

يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩١ بلدا عضوا. ولتحقيق هذا الهدف، فإنه يدعم السياسات الاقتصادية التي تشجع الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي، وهما عاملان ضروريان لزيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتحقيق الرخاء الاقتصادي. والصندوق تديره بلدانه الأعضاء وهو مسؤول أمامها. وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش تبعات السياسات الاقتصادية لكل بلد عضو على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، ويوافق على التمويل المقدم من الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء، كما يشرف على أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا وخبراء الصندوق خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠٢٤ إلى ٣٠ إبريل ٢٠٢٥، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتعكس محتويات التقرير آراء المجلس التنفيذي ومناقشاته بشأن السياسات حيث كانت له مشاركات فعالة في إعداد هذا التقرير السنوي.

وتبدأ السنة المالية في صندوق النقد الدولي في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل. وتعبر التحليلات واعتبارات السياسات الواردة في هذه المطبوعة عن وجهات نظر المديرين التنفيذيين. ووحدة حقوق السحب الخاصة هي وحدة الحساب المستخدمة في الصندوق؛ وتستخدم القيم التقريبية في تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٥، كان سعر صرف حق السحب الخاص مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٧٣٧٤٠١ حق سحب خاص للدولار الأمريكي، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حق السحب الخاص هو ١,٣٥٦١١ دولار أمريكي لحق السحب الخاص. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠٢٤) هو ٠,٧٥٨٧٦٦ حق سحب خاص للدولار الأمريكي، و ١,٣١٧٩٣ دولار أمريكي لحق السحب الخاص. "مليار" تعني ألف مليون، و"تريليون" تعني ألف مليار؛ وترجع التفاوتات الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب. ولا يشير مصطلح "بلد" حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون الدولي والأعراف الدولية. ويشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل. ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في أي خرائط على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

يضطلع الصندوق بثلاث مهام بالغة الأهمية:

الرقابة الاقتصادية
إسداء المشورة للبلدان الأعضاء بشأن اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر.

الإقراض
إتاحة التمويل للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، بما في ذلك حالات عجز النقد الأجنبي الناتجة عن تجاوز المدفوعات الخارجية إيرادات النقد الأجنبي.

تنمية القدرات
توفير المساعدة الفنية والتدريب (تنمية القدرات)، عند الطلب، لمساعدة البلدان الأعضاء على تقوية مؤسساتها الاقتصادية من أجل تصميم سياسات اقتصادية سليمة وتنفيذها.

ويقع مقر الصندوق الرئيسي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم بغرض توسيع نطاق تواصله على المستوى العالمي والحفاظ على الروابط الوثيقة مع بلدانه الأعضاء. للاطلاع على مزيد من المعلومات عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت IMF.ORG.

في ٣٠ إبريل ٢٠٢٥، كان سعر صرف حق السحب الخاص مقابل الدولار الأمريكي

١ حق سحب خاص = ١,٣٥٦١١ دولار أمريكي

وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حق السحب الخاص

١ دولار أمريكي = ٠,٧٣٧٤٠١ حق سحب خاص

العمل الذي نضطلع به

الرقابة الاقتصادية يشرف

صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي ويتابع التطورات الاقتصادية العالمية مع الانخراط كذلك في عمليات منتظمة لفحص سلامة السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩١ بلدا. وتُعرف هذه الأنشطة كذلك باسم أعمال "الرقابة". ويسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي تهدد الاستقرار في البلدان الاعضاء ويقدم المشورة لحكوماتها بشأن التعديلات المحتملة في السياسات. ويدعم هذا العمل النظام النقدي الدولي عن طريق تيسير تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان، وفي سياق الحفاظ على النمو الاقتصادي السليم.

ويقدم الصندوق المشورة ذات الخصوصية القُطْرية من خلال "الرقابة الثنائية"، كما يقدم التحليلات بشأن النظام النقدي الدولي والتطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية من خلال الرقابة متعددة الأطراف.

وجاءت إحدى التحديثات المهمة في أعمال رقابة الصندوق مع بداية المرحلة الثانية من عمل صندوق استقرار القطاع المالي. ويمثل صندوق استقرار القطاع المالي، الذي أنشئ في عام ٢٠١٧، صندوقا استئمانيا متعدد المانحين يقدم التمويل لأنشطة تنمية القدرات المواضيعية

يتبع في صفحة ٢٦ »

إثيوبيا

بشأن استقرار القطاع المالي والإشراف عليه في البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من البلدان متوسطة الدخل وكذلك الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. ومنذ إنشاء صندوق استقرار القطاع المالي، أجرى صندوق النقد الدولي ٢٨ تشخيصا لقدرات البلدان على تحديد المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي ومتابعتها وإدارتها والتخفيف من حدتها. وتضع هذه العمليات التشخيصية الأساس لخطط عمل المساعدة الفنية التي تهدف إلى معالجة الثغرات التي تم تحديدها. وكان لعمل صندوق استقرار القطاع المالي تأثير ملموس على أرض الواقع، بما في ذلك تقوية الأطر الرقابية، وإنشاء إدارات الاستقرار المالي، وتعزيز أنظمة تسوية الأوضاع المالية. وسوف يستمر هذا العمل المهم في المرحلة الثانية، مستهدفا زيادة فعالية التوصيات بدرجة أكبر من خلال دقة تحديد الأولويات وتقدير الطاقة الاستيعابية للسلطات المعنية.

الرقابة الثنائية

تجري أعمال الرقابة الثنائية، مثل مشاورات المادة الرابعة وتقييمات القطاع المالي، أثناء بعثات فرق الصندوق الموفدة إلى البلدان الأعضاء. وخلال بعثات مشاورات المادة الرابعة، ينخرط خبراء الصندوق في تواصل ثنائي الاتجاه بشأن السياسات مع السلطات في البلد العضو حول مجموعة من القضايا الرئيسية، منها أسعار الصرف؛ وسياسات المالية العامة والقطاع المالي والسياسة النقدية؛ والإصلاحات الهيكلية. وتمتد المناقشات كذلك إلى التطورات في مجالات أخرى ذات أهمية بالغة للاستقرار الاقتصادي والمالي، مثل تغير المناخ والتحول الرقمي. وخلال السنة المالية ٢٠٢٤–٢٠٢٥، أجرى الصندوق ١٣٤ مشاورة من مشاورات المادة الرابعة، وثمانية تقييمات من تقييمات استقرار النظام المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي.

الرقابة متعددة الأطراف

في إطار أعمال الرقابة متعددة الأطراف، يصدر صندوق النقد الدولي تقارير نصف سنوية وتقارير مستجدات عن آخر التطورات الاقتصادية العالمية: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الراصد المالي. وتضم هذه المطبوعات فصولا مواضيعية تعرض تحليلات متعمقة لقضايا مختارة محورية. وتَصدُر أيضا تقارير مرحلية لعرض مستجدات الأوضاع الاقتصادية العالمية عند اللزوم. وبالإضافة إلى ذلك، في إطار الجهود الجارية لعرض تقييم دقيق وصريح للاختلالات العالمية المفرطة وأسبابها، ينشر الصندوق تقرير القطاع الخارجي سنويا.

وينشر الصندوق كذلك تقارير عن الآفاق الاقتصادية في المناطق المختلفة، وتتناول تطورات السياسات والتحديات الإقليمية كما تقدم تحليلات ذات خصوصية قُطْرية. كذلك تتناول مشاورات المادة الرابعة وتقييمات استقرار القطاع المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي مناقشة القضايا ذات الصلة بالرقابة متعددة الأطراف، حسب الاقتضاء.

وفي الواقع العملي، فإن أعمال الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف تسترشد ببعضها البعض، مما يضمن إعداد تحليلات شاملة ومتسقة عن كيفية تأثير سياسات بلد ما على البلدان الأخرى، أي "تداعياتها". وفي البيئة الاقتصادية العالمية المليئة بالتحديات في الوقت الحاضر لا يزال تنفيذ أعمال الرقابة في الوقت المناسب وعلى نحو يراعي الظروف المختلفة يشكل عاملا حيويا، فهو يتيح تبادل الدروس المستفادة وتزويد البلدان الأعضاء بمشورة مدروسة جيدا بشأن السياسات.

المشورة بشأن السياسات

يناقش المجلس التنفيذي جميع جوانب عمل الصندوق، بدءا من مشاورات المادة الرابعة إلى قضايا السياسات ذات الصلة بالاقتصاد العالمي. ويباشر المجلس التنفيذي عمله بناء على دراسات بشأن السياسات يُعدُّها خبراء الصندوق. وخلال السنة المالية ٢٠٢٥، نشر الصندوق ٥٩ دراسة بشأن السياسات في موقعه الإلكتروني الخارجي. وللاطلاع على قائمة شاملة بدراسات الصندوق بشأن السياسات خلال السنة المالية ٢٠٢٥، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني عن التقرير السنوي عبر الرابط التالي: [imf.org/AR2025].

الإقراض التمويل

المقدم من صندوق النقد الدولي يساعد البلدان الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مع تشجيع النمو الاقتصادي المستدام. ويمكن تقديم هذا التمويل أيضا لمعالجة الاحتياجات الملحة في ميزان المدفوعات الناجمة عن الكوارث الطبيعية. ويمكن تقديم تمويل الصندوق كذلك على أساس وقائي لمعالجة احتياجات تمويل ميزان المدفوعات المحتملة، التي قد تنشأ على سبيل المثال من صدمات سالبة في المستقبل.

ويُقدم الإقراض من صندوق النقد الدولي في المقام الأول من أحد الحسابين التاليين: (١) التمويل من "حساب الموارد العامة" (GRA) بأسعار فائدة تحدَّد كمتوسط أسعار الفائدة السائدة بين العملات العالمية الرئيسية زائد نسبة ربح مضافة إلى التكلفة، و(٢) قروض الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر المقدمة للبلدان منخفضة الدخل بشروط مُيَسَّرة. وخلال السنة المالية ٢٠٢٥، كانت كل القروض المقدمة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بسعر فائدة صفري.[١] ومع دخول الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة حيز التشغيل في عام ٢٠٢٢، يوفر صندوق النقد الدولي في الوقت الحالي ركيزة إقراض ثالثة، تنطوي على هيكل أسعار فائدة موزعة على شرائح مختلفة حسب مجموعات البلدان، بحيث تحصل البلدان منخفضة الدخل على شروط أفضل.

[١] اعتبارا من ١ مايو ٢٠٢٥، بدأ العمل بآلية جديدة لأسعار الفائدة الموزعة على شرائح بالنسبة للموارد الملتزم بها من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بموجب الاتفاقات الجديدة والقروض الجديدة في إطار التسهيل الائتماني السريع (RCF). وبينما ستظل أفقر البلدان منخفضة الدخل تحصل على سعر فائدة صفري، سيتم فرض سعر فائدة موجب على البلدان منخفضة الدخل الأفضل حالا، محسوبا بدقة ليظل أقل كثيرا من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة وأسعار الفائدة السوقية (راجع الدراسة بشأن السياسات https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2024/10/21/2024-Review-Of-The-Poverty-Reduction-And-Growth-Trust-Facilities-And-Financing-Reform-556512).

غانا

نظرة عامة عن السنة المالية ٢٠٢٥

المبادرات على مستوى السياسات

حساب الموارد العامة

اختتم المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠٢٤ مراجعة سياسة الرسوم والرسوم الإضافية، بالتوصل إلى توافق في الآراء حول حزمة شاملة من الإجراءات لخفض تكلفة الاقتراض على البلدان الأعضاء تخفيضا مؤثرا، والحفاظ على آليات الحوافز للاقتراض الحصيف والمؤقت، وتوفير الحماية لقوة ميزانية الصندوق العمومية.

وقد وافق المجلس على التغييرات التالية: (١) خفض هامش الربح المدفوع على سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة من ١٠٠ نقطة أساس إلى ٦٠ نقطة أساس؛ و(٢) رفع المستوى الحدي للاقتراض الذي تفرض عند تجاوزه الرسوم الإضافية من ١٨٧,٥٪ حصة العضوية إلى ٣٠٠٪ من حصة العضوية: و(٣) خفض معدل الرسم الإضافي القائم على المدة من ١٠٠ نقطة أساس إلى ٧٥ نقطة أساس؛ و(٤) تحقيق الاتساق في المستويات الحدية التي تُفرض عند تجاوزها رسوم الالتزام على حد الاستفادة السنوي الطبيعي والتراكمي من موارد حساب الموارد العامة (٢٠٠٪ و٦٠٠٪ من حصة العضوية، بالترتيب). ودخلت هذه التغييرات حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر ٢٠٢٤. ومن المتوقع أن تؤدي حزمة الإصلاحات إلى تخفيض تكاليف الاقتراض بنحو ١,٢ مليار دولار (٨٨٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) سنويا. وسوف تخفض مدفوعات هامش الربح والرسوم الإضافية بمتوسط قدره ٣٦٪. ومن المنتظر تراجع عدد دافعي الرسوم الإضافية من ٢٠ بلدا إلى ١٣ بلدا خلال السنة المالية ٢٠٢٦.

وقد وافق المجلس كذلك على: (١) تحديد دورة مراجعة منتظمة لسياسة الرسوم الإضافية للسماح بتقييم وتحديث إطار سياسة الرسوم الإضافية في الوقت المناسب كل خمس سنوات، أو قبل ذلك إذا اقتضى الأمر؛ و(٢) تعزيز إجراءات الإفصاح والإجراءات التشغيلية لضمان توافر المعلومات الكافية للسلطات عن تكلفة الاقتراض من الصندوق في مرحلة مبكرة من التفاوض بشأن التمويل من حساب الموارد العامة؛ و(٣) تخصيص صافي الربح بعد التوزيعات ضمن الاحتياطي الخاص لحين بلوغه الحد الأدنى للأرصدة الوقائية وقدره ٢٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

واختتم المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٢٤ مراجعة شاملة لحدود الاستفادة من موارد حساب الموارد العامة. وأبقى قرار المجلس حدود الاستفادة الاعتيادية السنوية والتراكمية الكلية من حساب الموارد العامة بنسبة ٢٠٠٪ و٦٠٠٪ من حصص العضوية الحالية، بالترتيب، دون أي تغيير على الحدود المؤقتة السابقة التي كان مقررا انتهاء صلاحيتها في نهاية ٢٠٢٤. وقد راعى القرار تآكل

أوزبكستان

الأرجنتين

قيمة حدود الاستفادة من الموارد مقارنة بعدة عوامل منها المجملات الاقتصادية الكلية، وتطورات الأوضاع العالمية، وموارد الصندوق المتاحة، والضمانات الوقائية الضرورية، من بين عوامل أخرى. وقد أتاح ذلك للصندوق الاستمرار في تلبية الاحتياجات المتغيرة لبلدانه الأعضاء، وإتاحة قدر أكبر من الاستقرار ووضوح المسار في سياق استفادة أعضائه من موارده.

الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر

اختتم المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠٢٤ مراجعة تسهيلات الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وعملياته التمويلية ووافق على مجموعة من الإصلاحات في تسهيلات الصندوق للإقراض الميسر ووضع استراتيجية تمويل مصاحبة تهدف إلى الحفاظ على قدرة صندوق النقد الدولي على تقديم الدعم الكافي للبلدان منخفضة الدخل مع ضمان استعادة الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر قدرته على التمويل ذاتيا. وأقر المجلس التنفيذي اعتمادات إقراض سنوي بالتمويل الذاتي على المدى الطويل للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بمبلغ قدره ٢,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وهو أكثر من ضعف طاقته الإقراضية في الفترة التي سبقت الجائحة. وتم حساب تلك الاعتمادات بدقة لضمان قدرة صندوق النقد الدولي على استخدام موارده الميسرة المحدودة للاستمرار في تقديم الدعم الحيوي لتمويل ميزان المدفوعات في البلدان منخفضة الدخل مع دعم سياساتها الاقتصادية القوية وتشجيع حصولها على تمويل جديد من مصادر أخرى.

ومن أهم التدابير المالية التي تضمنتها حزمة الإصلاحات إنشاء إطار توزيع لموارد حساب الموارد العامة لتيسير توليد موارد تمويل الدعم الإضافية للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.[٢] ويتألف هذا الإطار من (١) خطة توزيع متعددة السنوات بمبلغ تراكمي قدره ٦,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة من صافي دخل أو احتياطيات حساب الموارد العامة يتم تنفيذها من خلال قرارات توزيع سنوية لمبالغ معينة تخضع للشروط المالية لحساب الموارد العامة؛ و(٢) إنشاء حساب مُدار جديد، وهو الحساب المُدار المؤقت للإيداع، تحوَّل إليه مثل تلك المبالغ من حساب الموارد العامة ويتم حفظها وإدارتها من جانب صندوق النقد الدولي وفق شروط أداة هذا الحساب المُدار، لحين توفر ضمانات كافية من البلدان الأعضاء بتقديم التزامات جديدة من موارد تمويل الدعم لصالح الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وسوف تصبح المبالغ الأصلية المحتفظ بها في الحساب المُدار المؤقت للإيداع متاحة للأعضاء للتصرف فيها على أساس نسبة حصصهم بمجرد بلوغ الضمانات ما يعادل ٩٠٪ من المبلغ الكلي. وفي هذه الأثناء، سيتم تحويل دخل الفوائد المكتسب على موارد الحساب المدار بصفة دورية إلى حساب احتياطي الدعم في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

[٢] راجع دراسة "Proposal for a Distribution Framework for GRA Resources to Facilitate Generation of Additional PRGT Subsidies".

ويتضح من الاستجابة حتى الآن التأييد القوي من البلدان الأعضاء لضمان التمويل الذاتي السنوي لطاقة الإقراض من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بمبلغ قدره ٢,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وخلال الشهور السبعة التي أعقبت موافقة المجلس التنفيذي على إنشاء إطار التوزيع، تم استلام ضمانات بالالتزام بما يعادل ٣٤٪ من إجمالي المبلغ المطلوب.

وشملت التدابير الأخرى المتخذة لزيادة حجم الإقراض من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر توفير مساهمات دعم ثنائية إضافية، وتمديد التعليق المؤقت لأداء المنصرفات المستحقة لحساب الموارد العامة نظير التكاليف الإدارية للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر حتى السنة المالية ٢٠٣١.[٣]

وإضافة إلى ذلك، تضمن المراجعة تغييرات في السياسات تعكس تزايد التفاوت الاقتصادي بين البلدان منخفضة الدخل. ومن خلال العمل بآلية جديدة لأسعار الفائدة الموزعة على شرائح (سارية من ١ مايو ٢٠٢٥) سوف يتحسن توجيه موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر القليلة إلى المستحقين من أفقر البلدان منخفضة الدخل، التي تستمر في الاستفادة من الإقراض بفوائد صفرية، بينما يتم فرض أسعار فائدة موجبة، ولكنها لا تزال ميسرة، على الشريحة الأعلى دخلا من البلدان منخفضة الدخل.

وتم تحديد معيار الاستفادة بنسبة قدرها ١٤٥٪ من حصة العضوية للمساعدة في وضع ركيزة لمتوسط حجم الاتفاقات المستقبلية وحجم الإقراض الكلي. وفي الوقت نفسه، ظلت حدود الاستفادة السنوية والتراكمية العادية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر دون تغيير عند ٢٠٠٪ و٦٠٠٪ من حصة العضوية، بالترتيب. وسوف يسمح ذلك بتحقيق المرونة في معايرة حجم الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي. وتم تعزيز الضمانات الوقائية وتبسيطها للحفاظ على قوة وكفاءة إطار إدارة المخاطر، في ضوء ارتفاع حجم الإقراض وازدياد مخاطره. وفي مارس ٢٠٢٥، انتهى خبراء الصندوق من إعداد مذكرة توجيهية تضمنت تفاصيل تطبيق الضمانات الوقائية المعززة بشأن السياسات التي أقرها المجلس التنفيذي في إطار مراجعة عام ٢٠٢٤ المعنية بتسهيلات وتمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

وفي إبريل ٢٠٢٥، انتهى خبراء الصندوق من إعداد كتيب تسهيلات صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل، الذي يوفر توجيهات لخبراء الصندوق حول تسهيلات التمويل الميسر والأدوات غير المالية من الصندوق للبلدان منخفضة الدخل. ويأتي هذا الكتيب لتحديث كتيب شهر إبريل ٢٠٢٣ بإدخال التعديلات الناتجة عن مراجعة عام ٢٠٢٤ المعنية بتسهيلات وتمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

وفي إطار إصلاحات الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وافق المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠٢٤ على زيادة في حجم الاقتراض التراكمي للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بمبلغ قدره ١٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، من ٧١ مليار إلى ٨٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، لاستيعاب الزيادة الجديدة في موارد قروض الصندوق الاستئماني ولتلبية الطلب المتوقع على تلك الموارد في الأجلين المتوسط والطويل. وخلال السنة المالية ٢٠٢٥، قدم اثنان من مقرضي الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر مبلغا قدره ١٦,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في هيئة موارد جديدة لتمويل القروض المقدمة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر – استنادا إلى التقديرات في نهاية السنة المالية. ورغم أنه من المفترض تراجع الإقراض عن مستوياته المرتفعة الأخيرة في ظل تعافي البلدان منخفضة الدخل تدريجيا من الصدمات المتلاحقة وتنفيذها إصلاحات على مستوى سياساتها الداخلية، فإن الطلب على التمويل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر سوف يظل أعلى كثيرا من مستويات الفترة التي سبقت الجائحة في عالم أصبح أكثر عرضة للصدمات.

[٣] في يوليو ٢٠٢١، وافق المجلس التنفيذي على تعليق أداء المنصرفات المستحقة لحساب الموارد العامة نظير تكاليف إدارة الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر عن السنوات المالية من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٦. وصدرت الموافقة على تمديد هذا التعليق لمدة خمس سنوات إضافية عن السنوات المالية من ٢٠٢٧ إلى ٢٠٣١ وذلك في سياق الدراسة بشأن السياسات "مراجعة عام ٢٠٢٤ المعنية بتسهيلات وتمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر – مقترحات الإصلاح". وفي إبريل ٢٠٢٥، وافق المجلس التنفيذي على استثناء مبلغ صغير من قرار تعليق المنصرفات المستحقة لحساب الموارد العامة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وذلك لاسترداد التكاليف الإدارية الزائدة المتعلقة باستثمارات الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

نيوزيلندا

وتم تعزيز استراتيجية الاستثمار كذلك في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر لكي تتماشى مع إطار التمويل الجديد. وتمثل الهدف من تنقيحات استراتيجية الاستثمار في استيعاب الزيادة المحتملة في الحاجة للسيولة مع السماح باستثمار غالبية الأرصدة على مدى أفق زمني طويل لتوليد الدخل.

الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة

اختتم المجلس التنفيذي المراجعة المرحلية للصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة في ٨ مايو ٢٠٢٤. وخلال المراجعة تم حصر التجربة المبدئية لتنفيذ الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، واقتراح بعض التنقيحات في تصميم الصندوق الاستئماني، وتقييم كفاية الموارد والآفاق المالية لهذا الصندوق الاستئماني. وأفادت المراجعة بأن الطلب على الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة كان مرتفعا منذ بدء العمل به في أكتوبر ٢٠٢٢، حيث تم عقد ١٨ اتفاقا بموجبه حتى وقت المراجعة. وخلُصت المراجعة كذلك إلى أنه سيلزم تأمين مساهمات ثنائية إضافية لتلبية الطلب القوي وأن احتياطيات الصندوق الاستئماني كافية وفقا للسيناريو الأساسي وفي ظل مجموعة من سيناريوهات المخاطر. ووافق المجلس التنفيذي كذلك على إجراء تغيير موجه بصفة خاصة لأداة الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة في الحالات التي يجوز فيها الاستمرار في اتفاق بموجب تسهيل الصلابة والاستدامة عندما يتحول البلد العضو من اتفاق بموجب خط الائتمان المرن إلى أداة أخرى مستوفية لمعايير الشرائح الائتمانية العليا.[٤]

وقام خبراء الصندوق بتحديث المذكرة التوجيهية التشغيلية المعنية بالصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة لكي تعكس التغييرات الأخيرة في السياسات. وعلى وجه التحديد، تدمج المذكرة التوجيهية التغييرات التي تقررت في المراجعة المرحلية للصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة وتفعيل إطار التعاون المعزز بين صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لتعزيز العمل المناخي، كما تقدم الإرشادات للفرق القُطْرِية التي تنظر في عمليات تسهيل الصلابة والاستدامة المرتبطة بالتأهب للجوائح (على أساس المبادئ التي تمت الموافقة عليها لزيادة التعاون مع مجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية حول التأهب للجوائح). ويتضمن هذا التحديث كذلك بعض التوضيحات والتنقيحات في المذكرة التوجيهية للفرق القُطْرِية على أساس التجارب التي تم جمعها منذ نشر المذكرة التوجيهية الأصلية. ويغطي كذلك التغييرات في أداة الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة بالنسبة للحالات التي تستخدم خط الائتمان المرن كأداة دعم متزامن لاستيفاء معايير الشرائح الائتمانية العليا.

[٤] دراسة بعنوان "The Resilience and Sustainability Trust—Targeted Modification Regarding the Flexible Credit Line Arrangement as Concurrent Upper Credit Tranche–Quality Instrument": www.imfconnect.org/content/dam/imf/board-meetings/documents/edposts/official/2024/12/1282824.pdf.

كوت ديفوار

كفاية الموارد في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة والصناديق الاستئمانية لتخفيف أعباء الديون

تلقى المجلس التنفيذي في شهر مارس ٢٠٢٥ تقريرا عن مستجدات كفاية الموارد في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة والصناديق الاستئمانية لتخفيف أعباء الديون.

- وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، خلُص التقرير إلى أن آفاق الإقراض لم تتغير بوجه عام مقارنة بالتوقعات السابقة، حيث يتوقع أن يوازن الطلب الإضافي في ٢٠٢٥ إلى حد كبير انخفاض الالتزامات أكثر من المتوقع في ٢٠٢٤. ولا تزال الطاقة الإقراضية للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر متسقة عموما مع متوسط اعتمادات الإقراض السنوي طويل الأجل الذي أقره المجلس التنفيذي وقدره ٢,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، استنادا إلى الإطار متوسط الأجل المتفق عليه. ومن خلال هذه الطاقة الإقراضية وإصلاحات السياسات المعرفة باعتبارها جزءا أساسيا من مراجعة عام ٢٠٢٤ المعنية بالصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، يمكن للصندوق الاستئماني توفير الدعم الكافي لموازين المدفوعات في البلدان منخفضة الدخل في السنوات القليلة القادمة في ظل تزايد عدم اليقين المحيط بالآفاق العالمية.

- وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، فقد أبرز تقرير المستجدات استمرار التقدم الجيد على مستوى المساهمات الثنائية الطوعية، مع توافر موارد كافية لتلبية الطلب المتوقع حتى نهاية ٢٠٢٦. وخلُص التحديث إلى احتياطيات الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة لا تزال كافية في ظل السيناريو الأساسي، رغم أن نسبة صافي تغطية الاحتياطيات إلى الائتمان القائم تنخفض مؤقتا دون الحد الأدنى البالغ ١٠٪ في بعض السيناريوهات المعاكسة، مما يشير إلى زيادة المخاطر، لا سيما من تزايد أسعار الفائدة. وفي الوقت نفسه، لا يزال إجمالي تغطية الاحتياطيات أعلى من ٣٥٪ في السيناريو الأساسي وفي السيناريوهات المعاكسة. ورغم هذه المخاطر، فإن الحد الأقصى لسعر الفائدة بالنسبة لبلدان المجموعة ألف كان يعتبر ملائما، بينما ستظل كفاية الاحتياطيات خاضعة للمتابعة الوثيقة. وسوف تتاح الفرصة لإعادة النظر في مستوى الطلب على المدى المتوسط وانعكاساته على الموارد خلال المراجعة الشاملة للصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، المقرر استكمالها في السنة التقويمية ٢٠٢٦.

المغرب

- وبالنسبة للصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، وهو أداة صندوق النقد الدولي لتقديم تخفيف أعباء خدمة الدين لأفقر بلدانه الأعضاء عند تعرضها لأحداث كارثية تؤهلها لذلك، فقد أتاح مستويات دعم غير مسبوقة أثناء الجائحة حيث أتاح الدعم المقدم من هذا الصندوق الاستئماني تحرير جانب من موارد البلدان وتوجيهها لبنود إنفاق إضافية ساهمت في التخفيف من آثار الجائحة. ومنذ انتهاء الجائحة لم تنشأ أي حالات أو أحداث مؤهلة تتطلب التمويل من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. وتتيح المراجعة التالية للصندوق الاستئماني، المقررة في السنة المالية ٢٠٢٧، فرصة لمعالجة تحدياته التمويلية.

- وبالنسبة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فقد قاربت على الانتهاء. وكان آخر بلد يصل إلى نقطة الإنجاز ويحصل على تخفيف أعباء الديون هو الصومال، في شهر ديسمبر ٢٠٢٣.

حقوق السحب الخاصة

في ١٠ مايو ٢٠٢٤، أجاز المجلس التنفيذي استخدام حقوق السحب الخاصة من جانب البلدان الراغبة في تحويل جزء من حقوق السحب الخاصة لاقتناء أدوات رأسمال هجين يصدرها حائزون معتمدون لحقوق السحب الخاصة (كيانات رسمية معتمدة من الصندوق لحيازة حقوق السحب الخاصة). وأداة رأس المال الهجين هي أداة مالية بأجل استحقاق دائم تتسم بصفات الأسهم وسندات الدين على السواء. ويأتي استخدام حقوق السحب الخاصة لاقتناء أدوات رأسمال هجين بالإضافة إلى سبع عمليات معتمدة لاستخدام حقوق السحب الخاصة مصرح بها من قبل، وهي (١) تسوية الالتزامات المالية، و(٢) القروض، و(٣) التعهدات، و(٤) التحويلات كضمان أداء التزامات مالية، و(٥) المبادلات، و(٦) العمليات الآجلة، و(٧) التبرعات. ومن المنتظر إجراء مراجعة للاستخدام الجديد لحقوق السحب الخاصة عندما تتجاوز المساهمات التراكمية في رأس المال الهجين ١٠ مليارات حقوق سحب خاصة أو مرور سنتين على صدور التفويض بهذا الاستخدام، أيهما أقرب.

خريطة الإقراض

المساعدة المالية التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية ٢٠٢٥

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٥
(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

سعر صرف حق السحب الخاص/دولار أمريكي

في ٣٠ إبريل ٢٠٢٥: ١ حق سحب خاص = ١,٣٥٦١١ دولارا

مفتاح الخريطة

- **AUG** – زيادة الموارد
- **ECF** – التسهيل الائتماني الممدد
- **EFF** – تسهيل الصندوق الممدد
- **FCL** – خط الائتمان المرن
- **RCF** – التسهيل الائتماني السريع
- **RSF** – تسهيل الصلابة والاستدامة

إفريقيا جنوب الصحراء

٦٧٠٩,٦٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جمهورية إفريقيا الوسطى
زيادة الموارد المتاحة من التسهيل الائتماني الممدد ..... ٥,٨٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جمهورية الكونغو الديمقراطية
تسهيل الصلابة والاستدامة..... ٧٩٩,٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
التسهيل الائتماني الممدد ..... ١٣٣٢,٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

إثيوبيا
التسهيل الائتماني الممدد..... ٢٥٥٥,٩٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غينيا
التسهيل الائتماني السريع ..... ٥٣,٥٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كينيا
زيادة الموارد المتاحة من التسهيل الائتماني الممدد ..... ١١٧,٦٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

ليبيريا
التسهيل الائتماني الممدد..... ١٥٥,٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

مدغشقر
تسهيل الصلابة والاستدامة..... ٢٤٤,٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
التسهيل الائتماني الممدد..... ٢٥٦,٦٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

مالي
التسهيل الائتماني السريع ..... ٩٣,٣٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

سان تومي وبرينسيبي
التسهيل الائتماني الممدد..... ١٨,٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

سيراليون
التسهيل الائتماني الممدد..... ١٨٦,٦٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تنزانيا
تسهيل الصلابة والاستدامة..... ٥٩٦,٧٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

زامبيا
زيادة الموارد المتاحة من التسهيل الائتماني الممدد..... ٢٩٣,٤٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

ملحوظة: تم خفض حد استفادة كينيا من موارد تسهيل الصندوق الممدد بمبلغ قدره ٣٣٦,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

آسيا والمحيط الهادئ

١٩٧,٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بابوا غينيا الجديدة
تسهيل الصلابة والاستدامة .... ١٩٧,٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

نصف الكرة الغربي

٢٩٧٦٦,٧٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

الأرجنتين
تسهيل الصندوق الممدد ..... ١٥٢٦٧,٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

شيلي
خط الائتمان المرن ..... ١٠٤٦٥,٨٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

إكوادور
تسهيل الصندوق الممدد ..... ٣٠٠٠,٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

السلفادور
تسهيل الصندوق الممدد ..... ١٠٣٣,٩٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

٩٧٧٠,٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

مصر
تسهيل الصلابة والاستدامة ..... ١٠٠٠,٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

المغرب
خط الائتمان المرن ..... ٣٤٥٠,٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

باكستان
تسهيل الصندوق الممدد ..... ٥٣٢٠,٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كينيا

الجدول ٢–١: الشروط المالية للحصول على الائتمان من حساب الموارد العامة في صندوق النقد الدولي

يعرض هذا الجدول تسهيلات صندوق النقد الدولي للإقراض غير الميسر. ولا تزال اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة في ظل تسهيل الصندوق الممدد هي أدوات الإقراض الأساسية في الصندوق منذ فترة طويلة. وتكمل هذه الاتفاقات اثنتان من أدوات الصندوق لمنع وقوع الأزمات، أي خط الائتمان المرن (FCL) وخط الوقاية والسيولة (PLL). وإضافة إلى ذلك، يقدم الصندوق الإقراض الطارئ بشروط غير مُيَسَّرة من خلال "أداة التمويل السريع" (RFI). كذلك، أنشأ الصندوق خط السيولة قصيرة الأجل (SLL) في عام ٢٠٢٠ لتوفير الدعم للبلدان الأعضاء التي تتمتع بسياسات وأساسيات اقتصادية قوية للغاية.

وفي إطار الاستجابة لجائحة كوفيد–١٩ عقب بدايتها، وافق الصندوق على زيادة مؤقتة في حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من موارد أداة التمويل السريع وحدود الاستفادة السنوية من حساب الموارد العامة بالصندوق، مما ترتب عليه تطبيق إطار الاستفادة الاستثنائية حتى نهاية ٢٠٢١. وفي ديسمبر ٢٠٢١، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على مد العمل لمدة ١٨ شهرا (حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣) بالزيادات المؤقتة في حدود الاستفادة التراكمية في إطار نوافذ الكوارث الطبيعية المعتادة والكبيرة لأداة التمويل السريع، وسمح بعودة جميع حدود الاستفادة الأخرى التي تمت زيادتها بشكل مؤقت إلى مستوياتها فيما قبل الجائحة، وذلك اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢٢ حسب الإطار الزمني المقرر. وفي يونيو ٢٠٢٣، سمح المجلس التنفيذي بعودة حدود الاستفادة السنوية إلى مستوياتها

التسهيل الائتماني (سنة اعتماده)[١]	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمتابعة
اتفاقات الاستعداد الائتماني (SBA) (١٩٥٢)	مساعدة قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات	اعتماد سياسات توفر الثقة في إمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	عمليات شراء على أساس ربع سنوي عموما شريطة الالتزام بمعايير الأداء وشروط أخرى
تسهيل الصندوق الممدد (EFF) (١٩٧٤) (**الاتفاقات الممددة**)	مساعدة متوسطة الأجل لتخطي الصعوبات التي تواجه البلدان الأعضاء في تمويل ميزان المدفوعات والمقترنة بالقضايا الهيكلية	لدى صدور الموافقة، مع وضع جدول أعمال هيكلي وإعداد بيان سنوي مفصل بسياسات الاثني عشر شهرا التالية	مراجعات رُبع سنوية أو نصف سنوية والالتزام بمعايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (FCL) (٢٠٠٩)	أداة مرنة ضمن الشرائح الائتمانية لتلبية جميع احتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية، ولتعزيز ثقة السوق أثناء فترة من ارتفاع المخاطر	مستوى قوي للغاية من الأساسيات الاقتصادية الكلية، وإطار السياسات الاقتصادية، وسجلات أداء السياسات في السابق	الموافقة على الاستفادة من الموارد المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق، وبالنسبة لاتفاقات خط الائتمان المرن لمدة عامين فإنها تخضع لشرط استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد
خط الوقاية والسيولة (PLL) (٢٠١١)	أداة ضمن الشرائح الائتمانية مصممة لتلبية جميع احتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية، وإعطاء دفعة لثقة السوق أثناء فترة من ارتفاع المخاطر	سلامة أطر السياسات، والمركز الخارجي، والنفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، رهنا بإجراء مراجعات نصف سنوية (بالنسبة للاتفاقات في ظل خط الوقاية والسيولة التي تتراوح مدتها بين عام وعامين)
خط السيولة قصيرة الأجل (SLL) (٢٠٢٠)	دعم السيولة في حالة الصدمات الخارجية المحتملة التي تسفر عن احتياجات متوسطة لتمويل ميزان المدفوعات	مستوى بالغ القوة من الأساسيات الاقتصادية الكلية والسياسات الاقتصادية وسجلات أداء السياسات السابقة	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق، ويمكن إعادة الاستفادة من خلال إعادة الشراء، ولا توجد قيود على عدد الاتفاقات اللاحقة في ظل خط السيولة قصيرة الأجل طالما ظل البلد العضو مستوفيا لمعايير الأهلية.
أداة التمويل السريع (RFI) (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لكل البلدان الأعضاء التي لديها احتياجات عاجلة لتمويل موازين مدفوعاتها	النص صراحة على سياسات لمعالجة صعوبات تمويل ميزان المدفوعات. ربما يلزم اتخاذ إجراءات مسبقة	عمليات شراء مباشر بدون الحاجة إلى برنامج مكتمل الملامح أو مراجعات

المصدر: إدارة المالية، صندوق النقد الدولي.

[١] تموَّل القروض التي يقدمها الصندوق من خلال حساب الموارد العامة بصفة أساسية من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصَّص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامه المالي. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته بحقوق السحب الخاصة أو بعملة بلد عضو آخر مقبولة لدى الصندوق ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويُصرف القرض الذي يقدمه الصندوق أو يُسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بعملات أجنبية من الصندوق بعملته المحلية. ويُسدد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية.

[٢] يقرَّر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة (٦٠ نقطة أساس في الوقت الحالي). ويُطَبَّق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة في حساب الموارد العامة خلال كل رُبع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة

قبل الجائحة لكنه مد فترة الزيادات المؤقتة لحدود الاستفادة التراكمية من موارد أداة التمويل السريع حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤. وفي مارس ٢٠٢٣، رُفِعَت حدود الاستفادة السنوية والتراكمية الكلية من حساب الموارد العامة لتصل إلى ٢٠٠٪ و٦٠٠٪ من حصة العضوية، بالترتيب، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وفي مراجعة ديسمبر ٢٠٢٤ الشاملة لحدود الاستفادة من موارد حساب الموارد العامة، قرر المجلس التنفيذي إبقاء حدود الاستفادة السنوية والتراكمية الكلية من موارد حساب الموارد العامة دون أي تغيير بنسبة ٢٠٠٪ و٦٠٠٪ من حصة العضوية، بالترتيب.

ولتحسين الدعم المقدم للبلدان الأعضاء في مواجهة التحديات الاقتصادية، بما فيها تزايد أسعار الطاقة وانعدام الأمن الغذائي من جراء الحرب الروسية في أوكرانيا، وافق صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٢٢ على عقد اتفاقات للاستفادة من نافذة مواجهة صدمة الغذاء في ظل أداتيه للتمويل الطارئ (أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع). وتم تمديد العمل بنافذة مواجهة صدمة الغذاء لمدة ستة أشهر حتى نهاية مارس ٢٠٢٤، وانتهى العمل بها في هذا التاريخ. وتم تمديد العمل بتطبيق زيادة إضافية بنسبة ٢٥٪ من حصة العضوية على حدود الاستفادة التراكمية من الموارد بموجب أداة التمويل السريع للبلدان المؤهلة للاستفادة من هذه الأداة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٦.

حدود الاستفادة من الموارد[1]	الرسوم[2]	جدول السداد (سنوات)	الأقساط
سنوية: ٢٠٠٪ من حصة العضوية تراكمية: ٦٠٠٪ من حصة العضوية	معدل رسم الفائدة مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية، و٧٥ نقطة أساس إضافية عندما يظل القرض القائم أعلى من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
سنوية: ٢٠٠٪ من حصة العضوية تراكمية: ٦٠٠٪ من حصة العضوية	معدل رسم الفائدة مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية، و٧٥ نقطة أساس إضافية عندما يظل القرض القائم أعلى من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٥١ شهرا)[3]	١٠–٤,٥	نصف سنوية
لا توجد حدود موضوعة مسبقا بحد أقصى ٢٠٠٪ من حصة العضوية بالنسبة لاتفاقات خط الائتمان المرن بدون نص صريح على توقعات التخارج	معدل رسم الفائدة مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية، و٧٥ نقطة أساس إضافية عندما يظل القرض القائم أعلى من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
تُتاح نسبة قدرها ١٥٠٪ من حصة العضوية (٣٠٠٪ من حصة العضوية في الظروف الاستثنائية) لمدة ستة أشهر، وتُتاح ٣٠٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على عقد اتفاقات بمدة تتراوح بين عام وعامين؛ بإجمالي استفادة تراكمية بنسبة ٦٠٠٪ من حصة العضوية	معدل رسم الفائدة مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية، و٧٥ نقطة أساس إضافية عندما يظل القرض القائم أعلى من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
حد أقصى ٢٠٠٪ من حصة العضوية، والاستفادة المتجددة من الموارد لمدة ١٢ شهرا. وفي حالة الجمع بين استخدام خط الائتمان المرن وخط السيولة قصيرة الأجل تصل حدود الاستفادة من الموارد إلى ٤٠٠٪ من حصة العضوية بدون نص صريح على توقعات التخارج (أي ٢٠٠٪ من الحصة لكل من خط الائتمان المرن وخط السيولة قصيرة الأجل)	معدل رسم الفائدة مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم الذي يتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية)، ولا يُحتسب الائتمان في ظل خط السيولة قصيرة الأجل ضمن الرسوم الإضافية القائمة على المدة	تُستحق عملية (عمليات) إعادة الشراء في موعد أقصاه ١٢ شهرا من تاريخ الشراء، وتتيح عمليات إعادة الشراء الاستفادة من الموارد بحد أقصى المستوى الذي تمت الموافقة عليه	
سنوية: ٥٠٪ من حصة العضوية (٨٠٪ للكوارث الطبيعية الضخمة) تراكمية: ١٠٠٪ من حصة العضوية (١٣٣,٣٣٪ للكوارث الطبيعية الضخمة)	معدل رسم الفائدة مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية، و٧٥ نقطة أساس إضافية عندما يظل القرض القائم أعلى من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية

غير متكرر بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة، بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويُطبق رسم التزام يُدفع مقدما (١٥ نقطة أساس على المبالغ الملتزم بها حتى ٢٠٠٪ من حصة العضوية، و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ٢٠٠٪ وحتى ٦٠٠٪ من حصة العضوية، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٦٠٠٪ من حصة العضوية) على المبلغ المتاح شراؤه في إطار الاتفاقات (في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني، وتسهيل الصندوق الممدد، وخط الوقاية والسيولة، وخط الائتمان المرن) والمحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويا)؛ ويُرد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات سحب لاحقا في إطار الاتفاق الائتماني المعني. وفيما يخص الاتفاقات في ظل خط السيولة قصيرة الأجل، يبلغ رسم الخدمة ٢١ نقطة أساس، كما يطبق رسم التزام غير قابل للرد بقيمة ٨ نقاط أساس يُسدد عند الموافقة على عقد اتفاق في ظل خط السيولة قصيرة الأجل.

[2] استُحدِث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠. ودخل نظام الرسوم الإضافية الجديد حيز التنفيذ في ١ أغسطس ٢٠٠٩ وتم تحديثه في ١٧ فبراير ٢٠١٦، وفي ١١ أكتوبر ٢٠٢٤.

الجدول ٢–٢: تسهيلات الإقراض المُيسَّر

(تشمل التغييرات اعتبارا من ١ مايو ٢٠٢٥)

يوفر الصندوق ثلاثة تسهيلات للإقراض المُيَسَّر للبلدان منخفضة الدخل، هي:

	التسهيل الائتماني الممدد (ECF)	تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF)	التسهيل الائتماني السريع (RCF)
الهدف	مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق مركز اقتصادي كلي مستقر ومستدام أو الحفاظ عليه أو استعادته أو تحقيق تقدم ملحوظ نحو بلوغه بما يتسق مع تحقيق النمو والحد من الفقر على أساس قوي ودائم.		
الأهلية	البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر		
شروط الاستفادة	البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من مشكلات طويلة الأمد في ميزان المدفوعات	وجود احتياج محتمل (استخدام وقائي) أو فعلي في الأجل القصير لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات وقت الموافقة؛ ضرورة أن يكون هناك احتياج فعلي لكل مبلغ منصرف	وجود احتياج ملح لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات عندما يكون برنامج الشرائح الائتمانية العليا إما متعذرا أو غير ضروري[1]
استراتيجية النمو والحد من الفقر	ينبغي أن يكون البرنامج الذي يدعمه الصندوق متوائما مع أهداف النمو والحد من الفقر التي يتبناها البلد المعني وأن يهدف إلى دعم السياسات التي توفر الحماية للإنفاق الاجتماعي وغيره من أوجه الإنفاق ذات الأولوية		
	تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر (PRS)	يشترط تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر إذا كانت المدة الأصلية للاتفاق بموجب تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF) تتجاوز السنتين	لا يشترط تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر
الشرطية	استيفاء معايير الشرائح الائتمانية العليا؛ المرونة في مسار التصحيح وتوقيته	استيفاء معايير الشرائح الائتمانية العليا	لا توجد شرطية لاحقة: ويستخدم سجل الأداء للتأهل لتكرار الاستخدام (باستثناء في إطار نافذة الصدمات الخارجية ونافذة التصدي للكوارث الطبيعية الكبيرة)
سياسات الاستفادة من الموارد	حددت مراجعة عام ٢٠٢٤ المعنية بالصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر معيار الاستفادة من الموارد بنسبة قدرها ١٤٥٪ من حصة العضوية وحدود الاستفادة السنوية والتراكمية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر عند ٢٠٠٪ و٦٠٠٪ من حصة العضوية، بدءا من الأول من يناير ٢٠٢٥، بالترتيب.		
شروط التمويل[2]	سعر الفائدة على أرصدة القروض القائمة بموجب اتفاق في إطار التسهيل الائتماني الممدد الذي تمت الموافقة عليه قبل ١ مايو ٢٠٢٥: صفر سعر الفائدة على أرصدة القروض القائمة بموجب اتفاق في إطار تسهيل الائتمان الممدد الذي تمت الموافقة عليه في ١ مايو ٢٠٢٥ أو تاريخ لاحق: الفئة ألف: صفر، الفئة ٢–ألف: ٠,٧ x سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، الفئة ٢–باء: ٠,٤ x سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة فترات السداد: ٥,٥–١٠ سنوات	سعر الفائدة على أرصدة القروض القائمة بموجب اتفاق في إطار تسهيل الاستعداد الائتماني الذي تمت الموافقة عليه قبل ١ مايو ٢٠٢٥: صفر سعر الفائدة على أرصدة القروض القائمة بموجب اتفاق في إطار تسهيل الاستعداد الائتماني الذي تمت الموافقة عليه في ١ مايو ٢٠٢٥ أو تاريخ لاحق: الفئة ألف: صفر، الفئة ٢–ألف: ٠,٧ x سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، الفئة ٢–باء: ٠,٤ x سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة فترات السداد: ٤–٨ سنوات رسم الإتاحة: ٠,١٥٪ على المبالغ المتاحة ولكن غير المسحوبة في إطار اتفاق وقائي	سعر الفائدة على أرصدة القروض القائمة بموجب اتفاق في إطار التسهيل الائتماني السريع الذي تمت الموافقة عليه قبل ١ مايو ٢٠٢٥: صفر سعر الفائدة على أرصدة القروض القائمة بموجب اتفاق في إطار التسهيل الائتماني السريع الذي تمت الموافقة عليه في ١ مايو ٢٠٢٥ أو تاريخ لاحق: الفئة ألف: صفر، الفئة ٢–ألف: ٠,٧ x سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، الفئة ٢–باء: ٠,٤ x سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة فترات السداد: ٥,٥–١٠ سنوات

[1] شرطية استيفاء معايير الشرائح الائتمانية العليا هي مجموعة من الشروط ذات الصلة بالبرنامج تهدف إلى ضمان استخدام موارد صندوق النقد الدولي في دعم أهداف البرنامج، مع وجود ضمانات وقائية كافية لموارد الصندوق.

[2] في ١ مايو ٢٠٢٥ بدأ العمل بآلية سعر الفائدة الجديدة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في إطار مراجعة عام ٢٠٢٤ للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ويسري العمل بها على كل الاتفاقات الجديدة بموجب الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والتمويل الطارئ التي تمت الموافقة عليها في ١ مايو ٢٠٢٥ أو في تاريخ لاحق. وتتألف الآلية الجديدة من هيكل أسعار فائدة موزعة على شرائح مختلفة على أساس سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة وسياسة الجمع بين الموارد. وتطبق أسعار الفائدة الموزعة على شرائح على مجموعات (فئات) البلدان، يتم تحديدها باستخدام معايير في إطار سياسة الجمع بين الموارد. وبالنسبة للبلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ولا تستوفي معايير الدخل للجمع المفترض بين الموارد، فإن سعر الفائدة المعمول به على قروض الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر يظل صفرا (الفئة ١). أما البلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وتستوفي معيار الدخل للجمع بين الموارد، فإن سعر الفائدة المعمول به على قروض الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر يكون نسبة من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة حسب مواطن الضعف المتعلق بالديون والنفاذ إلى السوق (الفئة ٢–ألف و٢–باء).

	التسهيل الائتماني الممدد (ECF)	تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF)	التسهيل الائتماني السريع (RCF)
شروط مزج الموارد مع التمويل من حساب الموارد العامة	على أساس نصيب الفرد من الدخل وإمكانية النفاذ إلى الأسواق؛ وترتبط بمواطن الانكشاف لمخاطر الديون. بالنسبة للبلدان الأعضاء المفترض حصولها على تمويل مختلط، يتم مزج الموارد من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة بنسبة واحد إلى اثنين، على ألا تتجاوز الاستفادة من التمويل المُيسّر المعايير السارية (ويصرف الجزء المتبقي بالكامل من حساب الموارد العامة)		
إتاحة الاستخدام الوقائي	غير متوقعة	نعم	لا
مدة وتكرار الاستخدام	من ثلاث إلى خمس سنوات، بحد أقصى خمس سنوات للفترة الكلية، يمكن استخدامه بصورة متكررة	يقتصر الاستخدام عادة على ثلاث سنوات في أي فترة ست سنوات، ويتم تقييمه أولا بأول، مع استثناءات للاتفاقات بموجب تسهيل الاستعداد الائتماني التي تعامل بوصفها وقائية	مبالغ منصرفة مباشرة: إمكانية تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة من الموارد والشروط الأخرى، وقد تم رفع شرط الحد الأقصى للاستخدام المتكرر – أي مرتين خلال أي فترة تبلغ ١٢ شهرا – بصفة مؤقتة حتى ٦ إبريل ٢٠٢١، وتمديده لاحقا حتى نهاية عام ٢٠٢١
الاستخدام المتزامن	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد)	حساب الموارد العامة (اتفاق الاستعداد الائتماني) وأداة تنسيق السياسات	حساب الموارد العامة (أداة التمويل السريع)؛ الائتمان المقدم في إطار أداة التمويل السريع يحتسب ضمن حدود الاستفادة من موارد التسهيل الائتماني السريع

المصدر: إدارة المالية، صندوق النقد الدولي.

الجدول ٢-٣: تسهيل الصلابة والاستدامة

انطلاقا من دوره كالركيزة الثالثة لأنشطة الصندوق الإقراضية، يمثل الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة عنصرا مكملا لحساب الموارد العامة والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر من خلال تقديم تمويل أطول أجلا بتكلفة معقولة إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر، وكذلك الدول الصغيرة، التي تواجه تحديات هيكلية أطول أجلا تفرض مخاطر على استقرار ميزان المدفوعات المتوقع.

الهدف	تخفيض المخاطر المتوقعة على ميزان المدفوعات الناشئة عن التحديات الهيكلية الأطول أمدا ذات الصلة بالصدمات المناخية والجوائح بين البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر والدول الصغيرة.
الغرض	دعم إصلاح السياسات وتوفير تمويل أطول أجلا للحد من المخاطر ذات التأثير البالغ على الاقتصاد الكلي المقترنة بتحديات هيكلية محددة على المدى الطويل.
الأهلية	البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT)، وجميع الدول الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة ويقل نصيب الفرد فيها من إجمالي الدخل القومي عن ٢٥ ضعف الحد التشغيلي المؤهِل للحصول على مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) في ٢٠٢١، وجميع البلدان متوسطة الدخل التي يقل نصيب الفرد فيها من إجمالي الدخل القومي عن ١٠ أضعاف الحد التشغيلي المؤهِل للحصول على مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية في ٢٠٢١.
شروط الاستفادة	مجموعة من تدابير السياسات عالية الجودة تتسق مع الغرض من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، وتنفيذ برنامج تمويلي أو غير تمويلي متزامن يقوم على سياسات مستوفية لمعايير شرائح الائتمان العليا، واستدامة القدرة على تحمل الديون، وكفاية القدرة على السداد لصندوق النقد الدولي.
الشرطية	اتخاذ تدابير للإصلاح تهدف إلى التصدي للتحديات الهيكلية الأطول أجلا المؤهلة للاستفادة من الموارد - مستقلة عن البرنامج المتزامن المستوفي لمعايير شرائح الائتمان العليا؛ مع توقعات التنسيق الوثيق مع البنك الدولي وغيره من بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية ذات الصلة للاستفادة من الخبرات المقارنة والمعرفة المؤسسية.
سياسات الاستفادة من الموارد	الاستفادة من الموارد في حدود المعيار (٧٥٪ من الحصة) مع حد أقصى للاستفادة التراكمية الكلية بنسبة ١٥٠٪ من الحصة أو مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أيهما أقل، على أساس قوة الإصلاحات، واستدامة القدرة على تحمل الدين، والقدرة على السداد للصندوق.
شروط التمويل	سعر الفائدة الموزع على شرائح بلدان المجموعة ألف: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٥٥ نقطة أساس (بحد أقصى ٢,٢٥٪)؛ وبلدان المجموعة باء: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٧٥ نقطة أساس ورسم خدمة ٢٥ نقطة أساس؛ وبلدان المجموعة جيم: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٩٥ نقطة أساس ورسم خدمة ٥٠ نقطة أساس.[١] فترات السداد: ١٠,٥ – ٢٠ سنة.
إتاحة الاستخدام الوقائي	لا.
مدة وتكرار الاستخدام	من المتوقع بوجه عام أن يتزامن الاتفاق بموجب تسهيل الصلابة والاستدامة مع مدة برنامج جديد من برامج الشرائح الائتمانية العليا (في حالة طلب الاثنين معا)، أو مع المدة المتبقية من برنامج قائم ضمن الشرائح الائتمانية العليا (في حالة طلب الاستفادة من موارد تسهيل الصلابة والاستدامة أثناء مراجعة برنامج الشرائح الائتمانية العليا). ويبلغ الحد الأدنى للمدة ١٨ شهرا (و١٢ شهرا بالنسبة للاتفاقات في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة التي تمت الموافقة عليها خلال الأشهر الستة الأولى من بدء تشغيل الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، والتي انقضت مدتها حاليا)، وذلك لإتاحة الوقت الكافي لتنفيذ تدابير الإصلاح اللازمة فيما يخص تسهيل الصلابة والاستدامة، بما في ذلك أي مساعدة فنية لازمة. ويمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيّد بحدود الاستفادة من الموارد. ويمكن في ظروف معينة الاستمرار في اتفاق بموجب تسهيل الصلابة والاستدامة عند نشوء حاجة للتحويل بين برامج مستوفية لمعايير الشرائح الائتمانية العليا.
الاستخدام المتزامن	يشترط تنفيذ برنامج متزامن مستوف لمعايير الشرائح الائتمانية العليا.

المصدر: إدارة المالية، صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: للتأهل للحصول على قرض بموجب تسهيل الصلابة والاستدامة، ينبغي للبلد العضو أن تكون لديه (١) مجموعة من تدابير السياسات عالية الجودة متوافقة مع الغرض من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، و(٢) برنامج تمويلي أو غير تمويلي متزامن يقوم على سياسات مستوفية لمعايير الشرائح الائتمانية العليا، و(٣) واستدامة القدرة على تحمل الدين، وكفاية القدرة على السداد لصندوق النقد الدولي.

[١] وافق المجلس التنفيذي في ١٨ مايو ٢٠٢٣ على وضع حد أقصى لأسعار الفائدة بالنسبة للبلدان الأقل دخلا التي تقترض من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة.

نظرة عامة على الإقراض

واصل صندوق النقد الدولي استجابته لمواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن سلسلة من الصدمات منذ تفشي الجائحة العالمية، بسبل منها الإقراض في إطار البرامج المدعومة بموارد الصندوق. واصل صندوق النقد الدولي استجابته لمواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن سلسلة من الصدمات منذ تفشي الجائحة العالمية، بسبل منها الإقراض في إطار البرامج المدعومة بموارد الصندوق.[٥]

وظل الطلب مرتفعا على الإقراض والدعم بموجب تسهيلات الصندوق خلال السنة المالية ٢٠٢٥. ففي الفترة من ١ مايو ٢٠٢٤ إلى ٣٠ إبريل ٢٠٢٥، تمت الموافقة على طلبات جديدة بلغت قيمتها حوالي ٤٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تركزت في المجالات التالية:

- اتفاقات جديدة للإقراض من حساب الموارد العامة والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، بما فيها الاتفاقات الوقائية: فقد وافق المجلس التنفيذي على عقد ١٠ اتفاقات غير وقائية جديدة مع ١٠ بلدان، منها أربعة اتفاقات بموجب تسهيل الصندوق الممدد التابع لحساب الموارد العامة بإجمالي قدره ٢٤,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وستة اتفاقات بموجب التسهيل الائتماني الممدد التابع للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بإجمالي قدره ٤,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وتمت الموافقة كذلك على اتفاقين وقائيين بموجب خط الائتمان المرن التابع لحساب الموارد العامة بمبلغ قدره ١٣,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وبالإضافة إلى هذه الاتفاقات الإقراضية، حصل اثنان من البلدان الأعضاء على منصرفات تمويل طارئ بمبلغ قدره ١٤٦,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة بموجب تسهيل الائتمان السريع التابع للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.
- تعزيز اتفاقات الإقراض القائمة: قام صندوق النقد الدولي بزيادة الموارد المتاحة من الاتفاقات القائمة لاستيعاب الاحتياجات التمويلية الملحة الجديدة في سياق الحوار الجاري بشأن السياسات وذلك بقيمة قدرها ٤١٦,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ووافق المجلس التنفيذي على زيادة الموارد المتاحة بموجب اتفاقات في إطار التسهيل الائتماني الممدد مع ثلاثة أعضاء. ووافق كذلك على خفض حد استفادة أحد الأعضاء من موارد حساب الموارد العامة بمبلغ قدره ٣٣٦,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.
- ووافق المجلس التنفيذي كذلك على طلبات عقد اتفاقات في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة من خمسة بلدان، هي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، ومدغشقر، وبابوا غينيا الجديدة، وتنزانيا (بإجمالي حوالي ٢,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة).
- تخفيف أعباء الديون بموجب المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك"):[٦،٧] لا يزال عدم اليقين يحيط بتوقعات بلوغ السودان نقطة الإنجاز وفق مبادرة "هيبيك". وقد انتهى العمل في ديسمبر ٢٠٢٢ بالبرنامج المدعوم بموارد الصندوق مع السودان الذي سبقت الموافقة عليه في يونيو ٢٠٢١. وسوف يتعين عقد اتفاق جديد في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر لدعم التقدم نحو بلوغ نقطة الإنجاز وفق مبادرة "هيبيك".[٨]

[٥] حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٥، كان مجموع التزامات الإقراض غير المنصرفة والائتمان القائم من حساب الموارد العامة يبلغ نحو ١٦٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، بينما بلغ مجموع نفس البنود بموجب الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر حوالي ٢٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

[٦] لم يتقدم أي بلد بطلب لتخفيف أعباء الديون في ظل الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون خلال السنة المالية ٢٠٢٥.

[٧] أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "هيبيك" في عام ١٩٩٦ بهدف ضمان ألا يواجه أي بلد فقير عبء مديونية لا يمكنه التعامل معه. والمبادرة هي عملية من خطوتين يتعين على البلدان من خلالها استيفاء معايير معينة، والالتزام بالحد من الفقر عن طريق إجراء تغييرات في السياسات، والبرهنة على سجل أدائها الجيد بمرور الوقت. ويحدد المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن البلد مؤهل للاستفادة من تخفيف أعباء الديون في ظل مبادرة "هيبيك"، وهي المرحلة الأولى (نقطة اتخاذ القرار في ظل مبادرة "هيبيك"). يجوز أن يقدم الدائنون متعددو الأطراف والثنائيون الرسميون مساعدة مرحلية من تخفيف أعباء الديون عن الدين المؤهل للاستفادة من مبادرة "هيبيك" في الفترة الانتقالية، ولدى وفاء البلد بالتزاماته فإنه يحصل على القيمة الكاملة لتخفيف أعباء الديون، وهي المرحلة الثانية (نقطة الإنجاز وفق مبادرة "هيبيك").

[٨] حصل السودان على مساعدة مرحلية لتغطية الفترة بين بلوغه نقطتي اتخاذ القرار في ٢٩ يونيو ٢٠٢١ و٢٨ يونيو ٢٠٢٢، وذلك لتغطية التزامات خدمة الدين على ديون ما قبل تسوية المتأخرات التي استحقت خلال تلك الفترة. ولا يُنتظر حصول السودان على أي مساعدة مرحلية أخرى، بشرط بلوغه نقطة الإنجاز وفق مبادرة "هيبيك" في موعد غايته ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٦، نظرا لعدم استحقاق أي مدفوعات سداد خدمة الدين على السودان قبل هذا التاريخ.

برامج الصندوق والصلابة الاقتصادية العالمية

مع تركيز الاهتمام الخارجي على الحالات الصعبة من البرامج المرموقة المدعومة بموارد الصندوق، غالبا ما يتم إغفال الكثير من أمثلة النجاح. فعلى مدار الثمانين سنة الماضية قام صندوق النقد الدولي بدور محوري في مساعدة شتى البلدان في عضويته على تنفيذ الإصلاحات، وتعزيز الصلابة، وبناء أطر السياسات القوية، واستعادة الرخاء الاقتصادي. وخلال إحدى الندوات التي عقدت مؤخرا على هامش اجتماعات الربيع المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، استعرض صناع السياسات من بنن واليونان وباراغواي تجاربهم عن كيفية مساهمة دعم الصندوق بدور فعال في الرحلة الاقتصادية التي قطعتها بلدانهم – وأبرزوا أهمية الملكية الوطنية لجهود الإصلاح والانخراط المبكر فيها والاستمرار في بذلها. ومن الحالات الأخرى التي برزت مؤخرا عن أهمية تأثير انخراط صندوق النقد الدولي في الجهود الوطنية حالات **كوستاريكا وجامايكا والصومال** على سبيل المثال لا الحصر.

وتبرز حالة كوستاريكا كمثال مهم، حيث أكملت مؤخرا اتفاقا في إطار تسهيل الصندوق الممدد إلى جانب كونها أول بلد يستفيد من موارد تسهيل الصلابة والاستدامة الذي أنشأه الصندوق. وتمكنت كوستاريكا من خلال هذا الانخراط المزدوج من السعي لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتحقيق النمو المستدام، مما ساهم في اكتسابها صلابة اقتصادية في مواجهة صدمات خارجية متعددة وتحقيق واحد من أسرع معدلات النمو على المستوى الإقليمي.

جامايكا

كوستاريكا

وتمثل قصة جامايكا شاهدا آخر على انخراط الصندوق البنّاء في جهود البلدان. فالالتزام بالإصلاح، بدعم من المجتمع المدني والشركاء الدوليين والثنائيين، أتاح لجمايكا فرصة تاريخية لتكون مثالا تحتذي به البلدان الصغيرة الأخرى عن كيفية الخروج من أي أزمة بالتزام راسخ بالحيطة الاقتصادية الكلية وأطر مؤسسية وأطر سياسات قوية.

وفي سياق البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة، نجد التقدم المحرز في الصومال جديرا بالاهتمام. ففي أعقاب الصراع المدمر كان دعم صندوق النقد الدولي بالغ الأهمية في إعادة بناء الاقتصاد والمؤسسات. وكانت الدورات المتتابعة من انخراط الصندوق في جهود الصومال – أولا من خلال أربعة برامج يتابعها خبراء الصندوق ثم اتفاقين بموجب التسهيل الائتماني الممدد – قد أتاحت تنفيذ ما يقارب ١٠٠ إصلاح رئيسي على مدار العقد الماضي دعما لمجموعة كبيرة من الإصلاحات الهيكلية، وتحسينات في تبليغ البيانات والمساءلة، وإعادة الاندماج في المجتمع الدولي. وبفضل هذه الجهود، بلغ الصومال في ديسمبر ٢٠٢٣ نقطة الإنجاز ضمن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما أتاح حصوله على تخفيف لأعباء الديون بمبلغ قدره ٤,٥ مليار دولار. ومن خلال البرنامج المدعوم بموارد الصندوق والدعم المقدم من الصندوق في مجال تنمية القدرات أمكن تحقيق إنجازات كبيرة على مستوى تعبئة الإيرادات المحلية، والإدارة المالية العامة، والإطار المؤسسي للبنك المركزي، والحوكمة، والنظم الإحصائية.

وكل هذه الأمثلة تؤكد التأثير التحويلي لبرامج الصندوق، وتبرز مدى التزام الصندوق بدعم الاستقرار الاقتصادي والنمو عبر السياقات العالمية المتنوعة. وسوف نستعرض تحليلا أكثر شمولا لتأثير برامج الصندوق بالتفصيل في المراجعة القادمة لتصميم برامج الصندوق والشرطية المصاحبة لها.

تنمية القدرات يؤدي

تعزيز قدرات المؤسسات، بما فيها البنوك المركزية ووزارات المالية وإدارات الإيرادات والهيئات الإحصائية وأجهزة الرقابة على القطاع المالي، إلى زيادة فعالية السياسات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو. وينخرط صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع شركائه، في جهود بلدانه الأعضاء لتطوير سياساتها الاقتصادية وتقوية المؤسسات من خلال تقديم المساعدة الفنية والبرامج التدريبية المصممة وفق ظروف كل بلد وحسب الطلب، مع التركيز على القضايا ذات الأهمية للاستقرار الاقتصادي والنمو. وتضم أنشطة تنمية القدرات كذلك مجموعة من الأدوات التشخيصية والمطبوعات وفرص تعلُّم الأقران.

اليابان

أوزبكستان

ويجري الصندوق كل خمس سنوات مراجعة شاملة لاستراتيجيته لتنمية القدرات. وقد حددت مراجعة استراتيجية تنمية القدرات لعام ٢٠٢٤ رؤية الصندوق في مجال تنمية القدرات من أجل بناء المؤسسات والقدرات الفردية. وتركزت مقترحات الإصلاح ضمن هذه المراجعة على زيادة المرونة في تقديم خدمات تنمية القدرات وتصميمها وفق ظروف كل بلد وتحسين اندماجها في المشورة بشأن السياسات وفي تصميم البرامج. وعلى المدى المتوسط، تتضمن الأولويات تحديث تقديم هذه الخدمات بالاستفادة من التطورات التكنولوجية الجديدة، وزيادة فعالية التواجد الميداني من خلال شبكة مراكز المساعدة الفنية والتدريب الإقليمية التابعة للصندوق، وتعزيز التنسيق مع شركاء التنمية الآخرين لزيادة فعالية تنمية القدرات ورفع كفاءتها وتعزيز تمويلها. وسوف تكون مراجعة الرقابة الشاملة الجاري تنفيذها حاليا، وتحدد أولويات أعمال رقابة الصندوق، بمثابة فرصة لتحقيق مزيد من التقدم في دمج تنمية القدرات في أعمال الرقابة.

وتركز أنشطة تنمية القدرات على مجالات خبرة الصندوق الأساسية، مثل الموارد العامة، واستقرار القطاع المالي، وعمليات البنوك المركزية، والأطر الاقتصادية الكلية، والإحصاءات الاقتصادية. وتساعد البلدان على تصميم سياسات اقتصادية كلية أفضل، وتعبئة الإيرادات، ورفع كفاءة الإنفاق، وإنتاج بيانات أفضل للقرارات الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي. ويتمتع الصندوق بمكانة فريدة تؤهله لدعم بلدانه الأعضاء في هذه المجالات، في ظل اتساع نطاق عمله العالمي، وخبراته المؤسسية العالمية المتميزة. وبينما يفيد جميع أعضاء الصندوق من أنشطة تنمية القدرات، فإن الأولوية تكون للبلدان منخفضة الدخل والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، بالإضافة إلى البلدان الأعضاء التي لديها برامج مع الصندوق.

وبناء على طلب سلطات البلد المعنيّ، يقوم أعضاء الفرق القُطرية والخبراء الفنيون من صندوق النقد الدولي بوضع خطة عمل متكاملة وتنفيذها حسب احتياجات البلدان وطاقتها الاستيعابية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من المطبوعات توفر معلومات فنية وتحليلات قُطْرية مقارنة يمكن أن تستفيد منها السلطات الوطنية. ويعمل الصندوق مع البلدان الأعضاء من خلال شبكة عالمية تضم ١٧ مركزا إقليميًا لتنمية القدرات (RCDCs)، وعن طريق تكليف مستشارين مقيمين في مهمات طويلة الأجل داخل البلدان المعنية، وإيفاد بعثات من موظفيه وخبرائه في زيارات قصيرة الأجل (بالتواجد الشخصي أو من بُعد أو بالجمع بينهما – أي من خلال نموذج هجين)، والتدريب في الفصول الدراسية، والدورات

التدريبية المجانية عبر شبكة الإنترنت. ويمول شركاء الصندوق المانحون والبلدان الأعضاء في المراكز الإقليمية لتنمية القدرات حوالي ثُلثي الإنفاق المباشر على أنشطة تنمية القدرات.

ويراجع الصندوق استراتيجيته لتنمية القدرات بانتظام لتعظيم أثرها على قدرة البلدان الأعضاء على إدارة الاقتصاد الكلي بفعالية وزيادة الصلابة المؤسسية. وتسترشد الرؤية الاستراتيجية لأنشطة تنمية القدرات المقدمة من الصندوق بميزة الصندوق التنافسية وأولويات أعماله الرقابية في ظل المشهد العالمي المتطور على مستوى تنمية القدرات والرقابة.

وتركزت مقترحات الإصلاح ضمن هذه المراجعة على زيادة المرونة في تقديم خدمات تنمية القدرات وتصميمها وفق ظروف كل بلد وتحسين اندماجها في المشورة بشأن السياسات وفي تصميم البرامج. وعلى المدى المتوسط، تتضمن الأولويات تحديث تقديم هذه الخدمات بالاستفادة من التطورات التكنولوجية الجديدة، وزيادة فعالية التواجد الميداني من خلال شبكة مراكز المساعدة الفنية والتدريب الإقليمية التابعة للصندوق، وتعزيز التنسيق مع شركاء التنمية الآخرين لزيادة فعالية تنمية القدرات ورفع كفاءتها وتعزيز تمويلها.

ومن المعالم المرحلية المهمة في السنة المالية ٢٠٢٥ انطلاق المرحلة الثانية من صندوق البيانات لدعم القرارات (D4D)، وهو أداة صندوق النقد الدولي الرئيسية للتمويل متعدد الشركاء للتدريب الإحصائي والمساعدة الفنية للاقتصادات النامية، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى جانب الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. وفي هذه المرحلة الجديدة، التي يدعمها الشركاء المانحون الحاليون والجدد، سوف يوسع صندوق البيانات لدعم القرارات من نطاق تغطيته ليشمل مجالات جديدة ذات صلة بالبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ومنها البيانات الضخمة ومعايير البيانات. وكانت السنة المالية ٢٠٢٥ شاهدا أيضا على افتتاح مركز صندوق النقد الدولي الإقليمي الجديد في الرياض، الذي سيكثف دعم الصندوق لعملية صنع السياسات الاقتصادية في منطقة مجلس التعاون الخليجي وبوجه أعم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويمثل هذا المكتب الإقليمي جزءا رئيسيا من الشراكة الأوسع في تنمية القدرات، تم إنشاؤه بالتعاون بين وزارة المالية في المملكة العربية السعودية وصندوق النقد الدولي في شهر أغسطس ٢٠٢٤ – بمساع امتدت لعشر سنوات بتكلفة قدرها ٢٧٩ مليون دولار. وفي إبريل ٢٠٢٥، وقع صندوق النقد الدولي والسلطات الوطنية في باراغواي خطاب تفاهم بشأن إنشاء برنامج تدريب إقليمي في أسونسيون، باراغواي.

أما مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، وهو مشروع تعاوني مشترك بين صندوق النقد الدولي، والبلدان الأعضاء، وشركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف، فقد احتفى بالذكرى السنوية العشرين لإنشائه كجهة تقديم المساعدة الفنية وأنشطة التدريب المصممة خصيصا لتلبية احتياجات بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٤ بلدا (راجع الصفحة ٤٨). ويقدم هذا المركز أنشطة بناء القدرات، وييسر عمليات الإصلاح في البلدان الأعضاء، كما يدعم إدماج المنطقة في الاقتصاد العالمي. ومن خلال موقع المركز داخل المنطقة وتعاونه الوثيق مع المنظمات وجهات تقديم المساعدة الفنية الأخرى على المستوى الإقليمي فإنه ييسر التنسيق الوثيق فيما بين الشركاء المانحين ومع المبادرات الاقتصادية القائمة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وواصل برنامج صندوق النقد الدولي للتعلم عبر الإنترنت توسعه، بما يتماشى مع توصيات المراجعة الاستراتيجية لتنمية القدرات، وذلك للسماح بمواصلة تقديم أنشطة تنمية القدرات من خلال مجموعة من الطرائق ودعم الدمج بين تنمية القدرات وأعمال الرقابة. وفي السنة المالية ٢٠٢٥، تم إطلاق ١٧ دورة دراسية جديدة مفتوحة وواسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت – منها ثمان دورات باللغة الإنجليزية وتسع دورات بلغات أخرى – بحيث يصل إجمالي عدد الدورات المقدمة في تلك السنة إلى ١٥٧ دورة تدريبية. وتوسَّع البرنامج كذلك في مجموعة وسائله للتعلُّم المصغر على قناة التعلُّم التابعة لمعهد صندوق النقد الدولي، بحيث أضاف أكثر من ٨٠ من تسجيلات الفيديو الموجزة الجديدة والمتاحة عند الطلب ومخصصة لتسليط الضوء على موضوعات معينة، ومعالجة الثغرات المعرفية، ودعم تطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل. وتم استحداث سبع دورات تدريبية بالنظام المختلط، الذي ينطوي على محتوى تدريبي عبر شبكة الإنترنت وعبر التواجد الشخصي. ولأول مرة يتم تنظيم دورة عن التواصل بشأن سياسة الاقتصاد الكلي كدورة تدريبية قائمة بذاتها وشاملة، مصممة عمدا بنظام مختلط (راجع صفحة ٥٠).

مصر

عشرون عاما من بناء القدرات الاقتصادية الكلية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شهد عام ٢٠٢٤ الذكرى السنوية العشرين لإنشاء مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط الذي يمثل علامة فارقة في دعم تنمية القدرات من الصندوق. فقد أنشئ مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في سياق جهود تعاونية بين صندوق النقد الدولي، وبلدانه الأعضاء، وشركائه في التنمية وأصبح دوره فعالا في تشجيع إجراء الإصلاحات عبر المنطقة وفي دعم جهود بلدانه الأعضاء في بناء مؤسسات اقتصادية كلية قوية وتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة تهدف إلى تعزيز الاستقرار والنمو الاحتوائي عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وكانت فكرة إنشاء مركز إقليمي للمساعدة الفنية في منطقة الشرق الأوسط قد طُرحت في أكتوبر ٢٠٠٣ أثناء مؤتمر المانحين الدولي لإعادة إعمار العراق المنعقد في العاصمة الإسبانية مدريد. وكان الهدف الأساسي هو مساعدة البلدان في مرحلة ما بعد الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وإقامة المؤسسات الأساسية لصنع السياسات من خلال تقديم جهود تنمية القدرات الموجهة؛ وفي نهاية المطاف غطى المركز مجموعة أكبر من البلدان الأعضاء شملت اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وتم افتتاح مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط رسميا في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٤، في العاصمة اللبنانية بيروت. وضم في عضويته مبدئيا عشرة بلدان، هي: أفغانستان، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وليبيا، والسودان، وسوريا، والضفة الغربية وغزة، واليمن. وفي ٢٠١٦ انضم إلى عضوية المركز كل من الجزائر وجيبوتي والمغرب وتونس. ولتكملة أنشطة المساعدة الفنية التي يقدمها مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، أنشأ الصندوق بالتعاون مع الكويت في عام ٢٠١١ مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط لتقديم التدريب الاقتصادي للبلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية. وهذا المركز هو أحد مراكز الصندوق للتدريب الإقليمي لصالح البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويتعاون المركزان على نحو وثيق، حيث يقدم مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق

لبنان

المغرب

الشكل البياني ٢-١:

ميزانيات المراحل الأولى إلى الخامسة

بملايين الدولارات الأمريكية

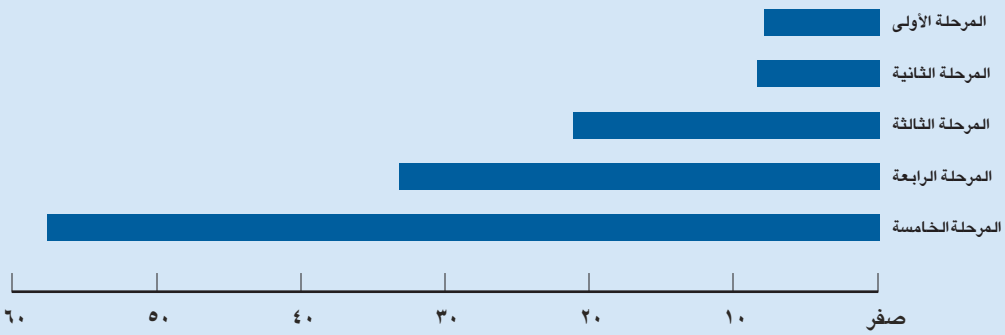

المصدر: إعداد معهد تنمية القدرات بصندوق النقد الدولي.

الأوسط دورات تدريب عملية للمسؤولين من البلدان الأعضاء في مركز الصندوق للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط في الكويت.

وتُنظَّم أنشطة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ضمن دورات تمويلية، يطلق عليها اسم "مراحل البرنامج". ووفقا لما يتضح في الشكل البياني ٢-١، **اتسع نطاق عمليات المركز بدرجة ملحوظة**. وفي الفترة السابقة للمرحلة الحالية، التزم صندوق النقد الدولي بخطة توسع طموحة في تقديم خدماته في مجال تنمية القدرات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تحقق النمو لمركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بفضل الدعم القوي من شركاء التنمية والزيادة الضخمة في المساهمة المالية المقدمة من الصندوق بحد ذاته في سياق استراتيجيته المعنية بالدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. وقد أضيفت عدة مسارات عمل جديدة إلى مجموعة أنشطة المركز، كما أن عدد المستشارين الإقليميين الذين يشرفون على خدمات تنمية القدرات ويقدموها للبلدان الأعضاء قد ازداد إلى ثلاثة أضعاف تقريبا خلال هذه المرحلة. **ومن المتصور تحقيق نمو إضافي في السنوات المقبلة، بما يتيح لمركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط تلبية الاحتياجات الكبيرة لتنمية القدرات في المنطقة بصورة أفضل.**

التواصل بشأن سياسة الاقتصاد الكلي: أول دورة تدريبية من صندوق النقد الدولي معدة خصيصا بالنظام المختلط

في يناير ٢٠٢٥، نجح معهد التدريب الاقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة في تقديم دورة تدريبية بالنظام المختلط عن التواصل بشأن سياسة الاقتصاد الكلي (MPC) لتكون علامة فارقة في منهج تنمية القدرات والتدريب في صندوق النقد الدولي. ولأول مرة يتم تنظيم دورة تدريبية قائمة بذاتها وشاملة عن التواصل بشأن سياسة الاقتصاد الكلي – وهو جانب بالغ الأهمية في سياسة الاقتصاد الكلي. وهذه هي أول مرة أيضا تُصمم فيها عمدا دورة تدريبية جديدة بالنظام المختلط.

ورغم أن الحضور الشخصي لا يزال بمثابة حجر الزاوية في تدريب تنمية القدرات، فإن التقدم السريع في علوم التعلُّم، وتصميم العملية التعليمية، وتكنولوجيا التعليم يتيح فرصة هائلة لمزج طرائق التدريس وتحسين المخرجات. ومنذ عام ٢٠٢١ نجحت أكثر من ٢٠ دورة تدريبية قدمها الصندوق بالنظام المختلط في تحسين مخرجات التعلُّم ورفع مستوى رضا الدارسين. وجدير بالذكر أن كل هذه الدورات بالنظام المختلط كانت نماذج معدلة من دورات تدريب متوفرة بالفعل من خلال الحضور الشخصي.

وتأتي الدورة التدريبية عن التواصل بشأن سياسة الاقتصاد الكلي لتضع معيارا جديدا لهذا النمط من التدريب باعتبارها أول دورة مصممة من البداية للنهاية بنظام التعلُّم المختلط. وقد تم تصميم هذه الدورة لتلبية الطلب من السلطات الوطنية، لا سيما البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة، للحصول على تدريب في التواصل يتلاءم مع ظروفها بحيث يزود المشاركين بالمهارات اللازمة لنقل المفاهيم الاقتصادية الكلية بوضوح وفعالية.

واستغرقت هذه الدورة ١٠ أيام من التعلُّم عبر الإنترنت بالوتيرة التي يحددها المتدرب، أعقبها أسبوع من الجلسات التفاعلية بالحضور الشخصي. وبلغ إجمالي المشاركين ٣٠ مشاركا من ١٤ بلدا، من بينهم مسؤولون من البنوك المركزية ووزارات المالية، وانخرطوا في موضوعات تتعلق بمبادئ التواصل، واستراتيجيات المشاركة الجماهيرية، وتقييم التأثير.

سنغافورة

وعززت الجلسات بالحضور الشخصي مشاركات المتدربين، فأتاحت لهم فرصة التعامل مع تحديات واقعية من خلال تمرينات المحاكاة العملية ودراسات الحالة. وأتاح استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي سهولة التعلُّم النشط، معززا التطبيق العملي للاستراتيجيات المكتسبة من التدريب.

ولم تقتصر هذه الدورة بالنظام المختلط على تزويد المشاركين بالمهارات الضرورية فحسب، بل إنها شجعت على تكوين شبكة من المتخصصين الحريصين على تحسين استراتيجيات التواصل داخل مؤسساتهم. وتشكل هذه المبادرة مثالا على التزام الصندوق بالتميز في التدريب، ليساهم في آخر المطاف في صنع السياسات الاقتصادية الكلية على نحو أكثر استنارة وفعالية في أنحاء العالم.

جميع الدورات التدريبية على المنصة الإلكترونية متاحة مجانا في أي وقت وفي أي مكان، مما يجعل البرنامج سلعة عامة عالمية وفي طليعة وسائل نشر المعرفة والمهارات من أجل اقتصاد عالمي أكثر استدامة واحتواء للجميع.

الشكل البياني ٢-٢:

أهم المستفيدين المستهدفين:

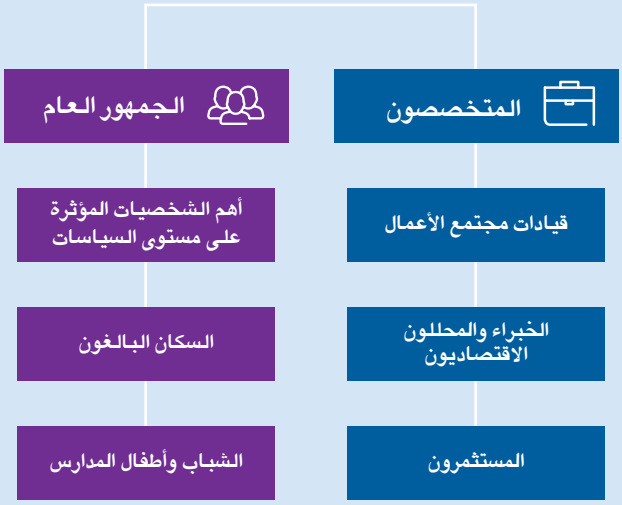

المصدر: إعداد معهد تنمية القدرات بصندوق النقد الدولي.

تنمية القدرات في أرقام

السنة المالية ٢٠٢٥

٣٨٢ مليون دولار
للمشورة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، وتعلم الأقران

٢٩٨٩ مشروعا لتنمية القدرات، ضم ١٦٢٢ خبيرا

٥٣٨ دورة تدريبية قُدِمت

٢٧٠٨٥ مشاركا في برنامج التعلم عبر شبكة الإنترنت

٦ لغات استُخدِمت للتدريب

١٩١١٢ مسؤولا تلقوا التدريب

٢ من الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات من بين أكثر ١٠ بلدان حصلت على دعم تنمية القدرات

الشكل البياني ٢-٣: **إنفاق صندوق النقد الدولي حسب المخرجات الرئيسية، السنة المالية ٢٠٢٥**[1]

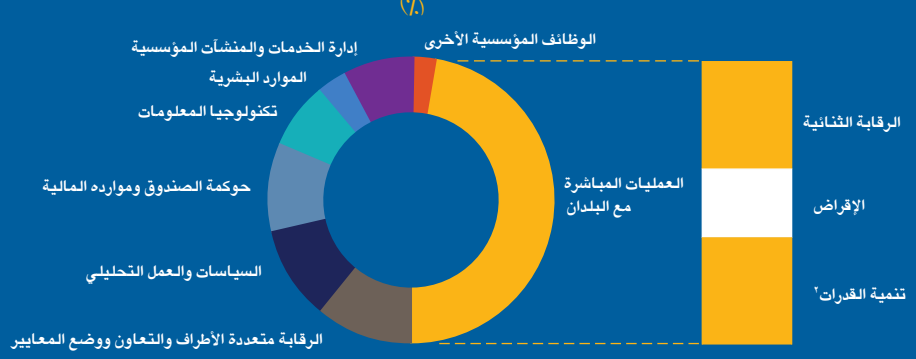

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
[1] باستثناء الاحتياطيات المركزية. العمليات المباشرة مع البلدان لا تشمل سوى الانخراط المباشر فقط مع البلدان الأعضاء.
[2] تقديم التدريب فقط. وتُستبعد منه أنشطة تنمية القدرات المتعلقة بالسياسات والأدوات التحليلية وغيرها من مجالات مخرجاته.

تنمية القدرات في أرقام

الشكل البياني ٢–٤:
أنشطة تنمية القدرات المقدمة حسب المنطقة
السنة المالية ٢٠٢٥
(٪ من المجموع)

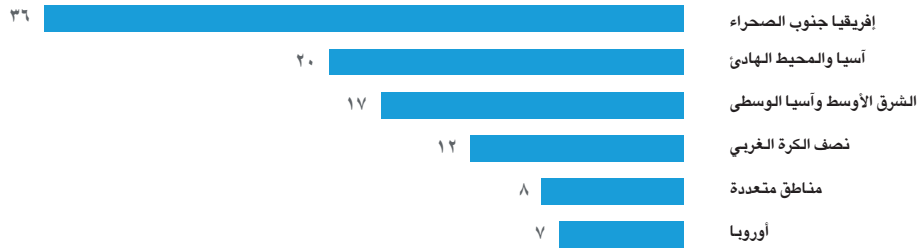

المصادر: برنامج تنظيم وإدارة تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–٥:
أنشطة تنمية القدرات المقدمة حسب مجموعة دخل البلدان
السنة المالية ٢٠٢٥
(٪ من المجموع)

المصادر: برنامج تنظيم وإدارة تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–٦:
أنشطة تنمية القدرات المباشرة المقدمة حسب الموضوع
السنة المالية ٢٠٢٥
(٪ من المجموع)

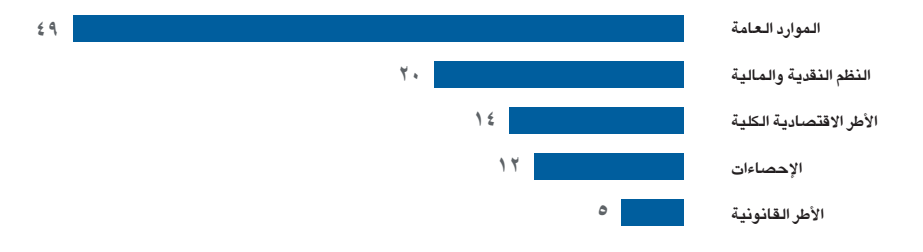

المصادر: برنامج تنظيم وإدارة تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–٧:

المشاركة
في البرامج التدريبية حسب منطقة منشأ المشاركين
السنة المالية ٢٠٢٥
(عدد المشاركين)

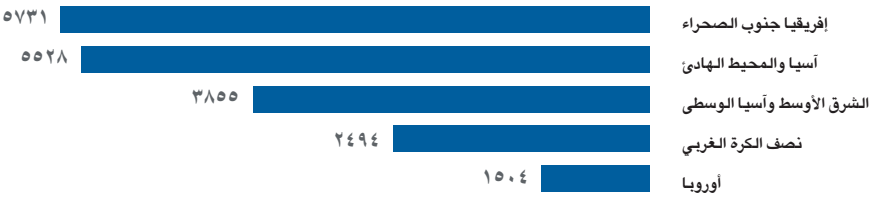

المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات التابع لصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بيانات أولية. يندرج معظم التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج تدريب معهد تنمية القدرات، ويتضمن التدريب الذي ينظمه المعهد ويقدمه بالتعاون مع إدارات أخرى داخليا في المقر الرئيسي للصندوق وعالميا في مراكز تنمية القدرات الإقليمية التابعة للصندوق في مختلف أنحاء العالم، وفي هيئة برامج معدة خصيصا للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك دورات الصندوق عبر شبكة الإنترنت التي يستكملها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارات المختصة في الصندوق أو الشركاء الخارجيين بتقديم التدريب في مراكز تنمية القدرات الإقليمية خارج نطاق برنامج تدريب معهد تنمية القدرات.

الشكل البياني ٢–٨:

المشاركة
في البرامج التدريبية حسب مجموعة دخل المشاركين
السنة المالية ٢٠٢٥
(عدد المشاركين)

المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات التابع لصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بيانات أولية. يندرج معظم التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج تدريب معهد تنمية القدرات، ويتضمن التدريب الذي ينظمه المعهد ويقدمه بالتعاون مع إدارات أخرى داخليا في المقر الرئيسي للصندوق وعالميا في مراكز تنمية القدرات الإقليمية التابعة للصندوق في مختلف أنحاء العالم، وفي هيئة برامج معدة خصيصا للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك دورات الصندوق عبر شبكة الإنترنت التي يستكملها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الإدارات المختصة في الصندوق دورات تدريبية خارج نطاق برنامج التدريب التابع لمعهد تنمية القدرات.

أكبر عشرة شركاء لصندوق النقد الدولي في تنمية القدرات
(المساهمات بالدولار الأمريكي على مدار السنوات الثلاث الماضية، السنوات المالية ٢٠٢٢ – ٢٠٢٥)

١– اليابان
٢– الاتحاد الأوروبي
٣– المملكة العربية السعودية
٤– سويسرا
٥– الصين
٦– فرنسا
٧– ألمانيا
٨– الهند
٩– هولندا
١٠– الكويت

ملحوظة: استنادا إلى متوسط الاتفاقات الموقعة على أساس سنوي من السنة المالية ٢٠٢١ إلى السنة المالية ٢٠٢٥، بما في ذلك الدعم المقدم مباشرة من البلدان المضيفة إلى المراكز الإقليمية لتنمية القدرات.

أكبر عشرة بلدان تلقت دعم الصندوق في مجال تنمية القدرات
(السنة المالية ٢٠٢٥، الإنفاق بالدولار الأمريكي)

١– أوكرانيا
٢– سيراليون
٣– موريتانيا
٤– مدغشقر
٥– سري لانكا
٦– كمبوديا
٧– غامبيا
٨– أوزبكستان
٩– غانا
١٠– بابوا غينيا الجديدة

المصادر: برنامج تنظيم وإدارة تنمية القدرات ونظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات التابعين لصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أكبر عشرة بلدان تلقت التدريب حسب عدد المشاركين
(السنة المالية ٢٠٢٥، أسابيع المشاركين)

١– الهند
٢– بنغلاديش
٣– الكاميرون
٤– الفلبين
٥– سري لانكا
٦– نيجيريا
٧– الصين
٨– نيبال
٩– إندونيسيا
١٠– كمبوديا

المصادر: بيانات أولية. نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات التابع لصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: أسابيع المشاركين = عدد المشاركين مضروبا في مدة الدورة.

الجدول ٢–٤: الصناديق المواضيعية والقُطرية لأنشطة الصندوق لتنمية القدرات
(حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٥)

الاسم	الشركاء
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)	كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا وقطر والمملكة العربية السعودية وسويسرا والمملكة المتحدة
مبادرة تنمية القدرات في سياق أزمة كوفيد–١٩	بلجيكا وكندا والصين وألمانيا واليابان وكوريا وسنغافورة وإسبانيا وسويسرا
صندوق البيانات لدعم القرارات (D4D)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والمملكة العربية السعودية وسويسرا
برنامج تسهيلات إدارة الديون (بالاشتراك مع البنك الدولي)	بنك التنمية الإفريقي والنمسا وكندا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة
صندوق استقرار القطاع المالي (FSSF)	الصين وبنك الاستثمار الأوروبي وألمانيا وإيطاليا وكوريا ولكسمبرغ والمملكة العربية السعودية والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة
الشراكة العالمية للمالية العامة (GPFP)	بلجيكا والصين والدانمرك والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان ولكسمبرغ وهولندا والمملكة العربية السعودية والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة
الصندوق الاستئماني المواضيعي المعني بإدارة الموارد الطبيعية (MNRW)	أستراليا والاتحاد الأوروبي وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة
الصندوق الاستئماني لتعبئة الإيرادات (RMTF)	أستراليا وبلجيكا والدانمرك والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة
صندوق تنمية القدرات لصالح الصومال	كندا والاتحاد الأوروبي وإيطاليا والمملكة العربية السعودية والسويد والمملكة المتحدة
أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية (TADAT)	الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة
صندوق تنمية القدرات لصالح أوكرانيا	كندا، والاتحاد الأوروبي، وفنلندا، وآيرلندا، واليابان، ولاتفيا، وليتوانيا، وهولندا، وبولندا، والجمهورية السلوفاكية، وسويسرا

المصدر: معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات.

ملحوظة: الشركاء يمثلون الاتفاقات الموقعة، والاعتمادات التي وافق عليها المانحون، والتحويلات لمراحل تالية حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٥.

الجدول ٢–٥: مراكز صندوق النقد الدولي الإقليمية لتنمية القدرات
(حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٥)

الاسم	الشركاء	البلدان الأعضاء
معهد التدريب لصالح إفريقيا (ATI)	الصين وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي وألمانيا وموريشيوس (البلد المضيف) والمملكة العربية السعودية	٤٥ بلدا في إفريقيا جنوب الصحراء مؤهل للحصول على التدريب من المعهد
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا (AFC)	بلجيكا والصين والاتحاد الأوروبي وفرنسا وغابون (البلد المضيف) وألمانيا	بوروندي والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون وسان تومي وبرينسيبي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا (AFE)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وهولندا والنرويج والمملكة العربية السعودية وسويسرا وتنزانيا (البلد المضيف) والمملكة المتحدة	إريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا (AFS)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وموريشيوس (البلد المضيف) والمملكة العربية السعودية وسويسرا والمملكة المتحدة	أنغولا وبوتسوانا وجزر القُمُر وإسواتيني وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب إفريقيا وزامبيا وزمبابوي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا (AFW)	بلجيكا والصين وكوت ديفوار (البلد المضيف) والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والمملكة العربية السعودية وسويسرا	بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتوغو
مركز المساعدة الفنية الإقليمي الثاني لمنطقة غرب إفريقيا (AFW2)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وغانا (البلد المضيف) والمملكة العربية السعودية وسويسرا والمملكة المتحدة	كابو فيردي وغامبيا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي (CARTAC)	بربادوس (البلد المضيف) وكندا وبنك التنمية الكاريبي والصين والبنك المركزي لدول شرق الكاريبي والاتحاد الأوروبي وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة	أنغيلا، وأنتيغوا وبربودا، وأروبا وجزر البهاما وبربادوس وبليز وبرمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر كوراساو ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهايتي وجامايكا ومونتسيرات وسانت مارتن، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وغرينادين، وسورينام، وترينيداد وتوباغو، وجزر تركس وكايكوس
المركز الإقليمي لتنمية القدرات في القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا (CCAMTAC)	بنك التنمية الآسيوي والصين والاتحاد الأوروبي وكازاختسان (البلد المضيف) وكوريا وبولندا وروسيا وسويسرا والولايات المتحدة	أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان ومنغوليا وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان

المصدر: معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات.

ملحوظة: يقدم صندوق النقد الدولي كذلك دورات تدريبية من خلال برامج التدريب الإقليمية وفي مقره الرئيسي في واشنطن العاصمة. الشركاء يمثلون الاتفاقات الموقعة، والاعتمادات التي وافق عليها المانحون، والتحويلات لمراحل تالية حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٥.

الاسم	الشركاء	البلدان الأعضاء
مركز المساعدة الفنية لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية (CAPTAC-DR)	كندا ومصرف التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى وكولومبيا والاتحاد الأوروبي وغواتيمالا (البلد المضيف) ولكسمبرغ والمكسيك والنرويج وإسبانيا	كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما
مركز تنمية القدرات المشترك بين الصين وصندوق النقد الدولي (CICDC)	الصين (البلد المضيف)	الصين ومجموعة من البلدان الأخرى مؤهلة للحصول على التدريب
مكتب صندوق النقد الدولي لأعمال تنمية القدرات في تايلند (CDOT)	اليابان وتايلند (البلد المضيف)	البلدان المستفيدة الأساسية: كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفييت نام. والمشروعات المختارة الواقعة في نطاق مكتب الصندوق لأعمال تنمية القدرات في تايلند تغطي كذلك بلدانا أخرى في جنوب شرق آسيا وفي منطقة جزر المحيط الهادئ
معهد التدريب الاقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة (STI)	اليابان وسنغافورة (البلد المضيف)	٣٨ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مؤهل للحصول على التدريب
معهد فيينا المشترك (JVI)	النمسا (البلد العضو الرئيسي والمضيف) وشركاء/مانحون دوليون	٣١ بلدا (منها ٣٠ بلدا في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية، والقوقاز وآسيا الوسطى، فضلا على إيران) مؤهلا للحصول على التدريب
مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)	الكويت (البلد المضيف)	البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية مؤهلة للحصول على التدريب.
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC)	الاتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، هولندا، المملكة العربية السعودية، سويسرا	أفغانستان والجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس، والضفة الغربية وغزة، واليمن
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ (PFTAC)	بنك التنمية الآسيوي وأستراليا والاتحاد الأوروبي وفيجي (البلد المضيف) واليابان وكوريا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة	جزر كوك وفيجي وكيريباتي وجزر مارشال وميكرونيزيا وناورو ونيوي وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وتيمور ليشتي وتوكلو وتونغا وتوفالو وفانواتو
مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC)	أستراليا والاتحاد الأوروبي والهند (البلد المضيف) وكوريا والمملكة المتحدة	بنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وسري لانكا

السيدة كريستالينا غورغييفا، المدير العام، في اجتماع مجموعة السبعة بخصوص إفريقيا أثناء الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢٤ في واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي ودوره الداعم للنظام الاقتصادي والمالي العالمي

يؤيد صندوق النقد الدولي التعاون الدولي ويحث عليه، ويشارك في مبادرات لتشجيع الحوكمة الاقتصادية وتنسيق السياسات والاستقرار المالي على المستوى العالمي. ولتحقيق ذلك، فإنه يشارك في كبرى المنظمات الدولية والهيئات المعنية بوضع المعايير المالية، مستغلا خبرته للمساعدة في تشكيل المشهد المالي والاقتصادي العالمي.

ورغم أن الصندوق ليس عضوا رسميا في مجموعة العشرين فقد ظل ناصحا ومراقبا أمينا منذ إنشاء هذه المنظمة. ويساهم الصندوق، مستندا إلى مجالات خبرته الأساسية، في المناقشات الاستراتيجية حول القضايا الاقتصادية الكلية والمالية التي يقودها وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية. ويشارك في اجتماعات المسار المالي لمجموعة العشرين، حيث يقدم مساهماته في مجموعة العمل المعنية بالإطار ومجموعة عمل البنيان المالي الدولي.

وتتناول مجموعة العمل المعنية بالإطار مجموعة من قضايا السياسات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك الآفاق والسياسات العالمية لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن شاملا للجميع؛ وتتناول مجموعة عمل البنيان المالي الدولي موضوعات أخرى حيوية في نطاق المهام المنوطة بالصندوق، بما في ذلك تدفقات رؤوس الأموال، ومواضع التعرض لمخاطر الديون، والحوكمة الاقتصادية العالمية، والنظام النقدي الدولي، وشبكة الأمان المالي العالمية، والمدفوعات العابرة للحدود، والابتكارات المالية.

وفي سياق مجموعة العشرين أيضا، يشارك الصندوق في عضوية مبادرة مجموعة العشرين بشأن ثغرات البيانات التي يتعاون أعضاؤها لمعالجة جوانب القصور في البيانات وتحسين جودة البيانات الاقتصادية والمالية وزيادة إتاحتها.

الاقتصادي الفرنسي لورنس توبيانا، والسيدة كريستالينا غورغييفا مدير عام الصندوق، ووزير المالية البرازيلي فرناندو حداد في فعالية مجموعة العشرين أثناء اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢٤ في واشنطن العاصمة.

ويستفيد الصندوق أيضا من خبراته في اجتماعات المسار المالي لمجموعة السبعة، حيث يقدم الدعم التحليلي، والتوصيات بشأن السياسات، والتحديثات حول التطورات العالمية في القضايا الاقتصادية الكلية والمالية، بما في ذلك الحالات القُطْرية.

ويشكل خبراء الصندوق وإدارته العليا عنصرا محوريا في ضمان مساهمة رؤى المؤسسة في صياغة المناقشات الدائرة حول التحديات الاقتصادية الملحة في اجتماعات أكبر اقتصادات العالم. فمدير عام الصندوق عضو في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، كما يشارك خبراء الصندوق في الاجتماعات العامة واللجان ومجموعات العمل الدولية، بما في ذلك مجلس الاستقرار المالي، والمؤسسات المعنية بوضع المعايير القطاعية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية.

ومن خلال هذه المشاركات، يمثل صندوق النقد الدولي مصالح بلدانه الأعضاء بسماتها المختلفة، بما فيها البلدان التي قد لا يكون لها تمثيل مباشر في مناقشات التنظيم المالي العالمية. ويساهم في تطوير السياسات المعنية بتنظيم أعمال البنوك وشركات التأمين والأوراق المالية، ومعايير إعداد التقارير المالية، بحيث يضمن مراعاة آراء اقتصادات الأسواق الصاعدة في الأطر التنظيمية العالمية.

ومن الأمثلة الملحوظة على جهود الصندوق في تشجيع التعاون متعدد الأطراف تحليلاته لآفاق النمو العالمي وما يصاحبها من توصيات بشأن السياسات؛ ومعالجته لمواضع التعرض لمخاطر الديون؛ وجهوده لتقوية شبكة الأمان المالي العالمية، وتعزيز نظم المدفوعات العابرة للحدود، ومناقشة المخاطر المصاحبة للابتكار المالي.

ومن خلال مشاركة الصندوق في المنتديات الدولية، والهيئات التنظيمية، والمبادرات بشأن السياسات، فإنه يمارس دورا حيويا في تقوية التعاون الاقتصادي العالمي. ويساهم في ضمان بقاء قضايا الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتنظيم المالي، والتنمية المستدامة في موضع الصدارة من الحوكمة الاقتصادية العالمية.

من نحن

صندوق النقد الدولي
الهيكل التنظيمي
IMF.ORG/ORGCHART

الولايات المتحدة

جيرون كليك | أندريه رونكاليبا | ريكاردو إيركولي | فيدا بون | باهادور بيجاني | أدريانو يوبيسي | أرنو فيرناند بويسيه | يغيت كوركماز ياشار | ليوناردو مادكور | زيانا منديز بيتولو | محمد معيط | جون ميزوغوتشي

المديرون التنفيذيون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٥

يتولى المجلس التنفيذي مسؤولية تسيير الأعمال اليومية للصندوق، ويتألف من ٢٥ مديرا تنفيذيا، تنتخبهم البلدان الأعضاء أو مجموعات البلدان الأعضاء، بالإضافة إلى المدير العام الذي يتولى رئاسة المجلس.

والبلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد عضو على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، ويوافق على التمويل المقدم من الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المؤقتة التي تواجهها في ميزان المدفوعات، إلى جانب إشرافه على جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات.

الولايات المتحدة

فريق الإدارة العليا

مدير عام صندوق النقد الدولي هو رئيس موظفي الصندوق ورئيس المجلس التنفيذي. ويعاون المدير العام في أداء مهامه نائب أول للمدير العام وثلاثة نواب آخرون للمدير العام.

النائب الأول للمدير العام
غيتا غوبيناث

نائب المدير العام
كنجي أوكامورا

المدير العام
كريستالينا غورغييفا

نائب المدير العام
نايجل كلارك

نائب المدير العام
بو لي

الولايات المتحدة

المديرون التنفيذيون والمناوبون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٥

محمد الراشد فهد الجعويني	المملكة العربية السعودية
باهادور بيجاني محمد القرشي	الجزائر، غانا، إيران، ليبيا، المغرب، باكستان، تونس
أرنو فيرناند بويسيه بول–سايمون بوناك	فرنسا
جيرون كليك فلاديسلاف راشكوفان مارنيكس فان ريج	أندورا، أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، جمهورية مقدونيا الشمالية، رومانيا، أوكرانيا
ريكاردو إركولي مايكل ماسوراكيس	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو
صن–ووك كيم مارك بلاكمور ني لوو	أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ميكرونيزيا، منغوليا، ناورو، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، فانواتو
ياتي كورنياتي كاويفود سوماونغ	بروني دار السلام، كمبوديا، جمهورية فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييتنام
باتريك وشفسكي كريستوف بومان–كيستن	أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، ليختنشتاين، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمنستان، أوزبكستان
محمد معيط علي الحوسني	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، جزر ملديف، عُمان، قطر، الصومال، الإمارات العربية المتحدة، اليمن
ليوناردو مادكور أوسكار هندريك	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي
زيانا مندیز بيتولو دانييل مونيفار ساستري جيراردو زونيغا فيياسينيور	كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا
جون ميزوغوتشي شونتارو هارا	اليابان
ريجيس نسوندیه مبوياامو ماتونغولو	بوروندي، كاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، غابون، كينيا، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، جنوب السودان، السودان، أوغندا
فيدا بون مات تروت	المملكة المتحدة
أندريه رونكالييا بيرناردو أكوستا فيليبي أنتونز	البرازيل، كابو فيردي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور ليشتي، ترينيداد وتوباغو
يورغ ستيفان لودغار ووكن	ألمانيا
كريشنامورتي فينكاتا سابرامانيان باهاث كومبور جيدارا هاريشاندر	بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا
أدريانو يوبيسي بيدرو سيلفا فويلوا فومنديني	أنغولا، بوتسوانا، جزر القُمُر، إسواتيني، ليسوتو، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، جنوب إفريقيا، تنزانيا، زامبيا، زمبابوي
شاغر جينا فيتزجيرالد	أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سان فنسنت وجزر غرينادين
شاغر شاغر	الولايات المتحدة
فيتاش فازيليوشكاش إنغريد سولبرغ	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد
واتارا ووتابونا عمر دياكيتي أفولابي أولويكيره	بنن، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سييراليون، توغو
يغيت كوركماز باشار كريستيان جاست دانييل بالوتاي	النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا
كسينيا يوداييفا سيرغيه بوتابوف	روسيا، سوريا
جينغجين جانغ مينغ آي	الصين

كبار المسؤولين في صندوق النقد الدولي

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٥

إدارات المناطق الجغرافية	
أبيبيه سيلاسي	مدير الإدارة الإفريقية
كريشنا سرينيفاسان	مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ
ألفريد كامر	مدير الإدارة الأوروبية
جهاد أزعور	مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
رودريغو فالديس	مدير إدارة نصف الكرة الغربي
الإدارات الوظيفية	
جولي آن كوزاك	مدير إدارة التواصل
برنارد لاورز	مدير إدارة المالية
فيتور غاسبار	مدير إدارة شؤون المالية العامة
دومينيك ديروال	مدير معهد تنمية القدرات
يان ليو	المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية
توبياس أدريان	المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
بيير-أوليفييه غورينشا	المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث
ألبرت كرويسي	كبير الإحصائيين ومسؤول البيانات، ومدير إدارة الإحصاءات
جيلا بازارباشيوغلو	مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة
مكاتب المعلومات والاتصال	
أكيهيكو يوشيدا	مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
روبرت باول	الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة
جيمس جون	مدير مكاتب الصندوق في أوروبا
إدارات الخدمات المساندة	
براين كريستنسن	مدير إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية
كاتريونا برفيلد	مدير إدارة الموارد البشرية
شيرين حامد	مسؤول المعلومات الأول ومدير إدارة تكنولوجيا المعلومات
سيدا أوغادا	أمين الصندوق، إدارة أمانة صندوق النقد الدولي
المكاتب	
ميشيل شانون	مدير مكتب الميزانية والتخطيط
بابلو مورينو	مدير مكتب التقييم المستقل
آشلين فاندر كولف	مدير مكتب التدقيق الداخلي
ديريك بيلز	رئيس مكتب الاستثمار
رومي باورز	مدير مكتب إدارة المخاطر
كاميلا أندرسن	رئيس مكتب إدارة التحوّل

الموارد

الميزانية

أقر المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٢٤ صافي اعتمادات الميزانية الإدارية للسنة المالية ٢٠٢٥ بمبلغ قدره ١٥٠١ مليون دولار، إلى جانب الميزانيتين الإرشاديتين للسنتين الماليتين ٢٠٢٦ و٢٠٢٧. وزادت الموارد الكلية للإدارات زيادة محدودة، حيث جاءت الشريحة النهائية من زيادة الموارد المقررة على ثلاث سنوات في السنة المالية ٢٠٢٥ مطابقة تقريبا لمواصلة الإلغاء التدريجي للموارد المؤقتة.

وبلغت اعتمادات الميزانية الإدارية الكلية ١٩٢٥ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٢٥، منها ٢٧٦ مليون دولار في هيئة عمليات رد التكاليف من جهات خارجية عن أنشطة تنمية القدرات. وتضمنت الميزانية الكلية كذلك ٨٣ مليون دولار في هيئة ترحيلات موارد غير مستخدمة ممولة من الصندوق من السنوات السابقة و٨ مليون دولار ترحيلات ممولة خارجيا. وتمت الموافقة على الميزانية الرأسمالية بمبلغ قدره ١٢٢ مليون دولار لاستخدامها على مدار ثلاث سنوات لدعم المشروعات الرأسمالية المرتبطة بالمنشآت والبنود كثيفة استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتكاليف تراخيص الحوسبة السحابية ذات الصلة.

وخلال السنة المالية ٢٠٢٥، بلغت المصروفات الإدارية الفعلية ١٤٥١ مليون دولار، أو ٩٦,٧٪ من الميزانية الصافية المعتمدة و٩٧,٥ من الميزانية العامة، باستثناء ديوان المديرين التنفيذيين ومكتب التقييم المستقل. وارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة ١٥٪ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٤ ليصل إلى ١٢٧,٣ مليون دولار. وجاء هذا التغيير مدفوعا في المقام الأول بزيادة حجم الاستثمار المرتبط بالمنشآت الذي بلغ ٦٢ مليون دولار، ويعكس الاستثمار في تحديث أماكن العمل بالمقر الرئيسي، والمكاتب الميدانية، ومشروعات دورة الحياة في مبنيي المقر الرئيسي. وارتفع كذلك الإنفاق على البنود كثيفة الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات ليصل إلى ٦٥,٣ مليون دولار (منه ٤٣,٥ مليون دولار على التكاليف المباشرة و٢١,٨ مليون دولار على التكاليف المرتبطة بالحوسبة السحابية). وتضمن ذلك الاستثمارات في الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، وتحديثات معدات وأجهزة الشبكة الحاسوبية، بالإضافة إلى الاستثمارات الجديدة مثل تعظيم انخراط الشركاء في تنمية القدرات، والإدارة الاستراتيجية لمحفظة تكنولوجيا المعلومات، وإنشاء منصة علم البيانات.

وتعكس ميزانية السنوات المالية ٢٠٢٥–٢٠٢٧ التعقيدات المستمرة في التطورات الاقتصادية العالمية، التي تدفع زيادات الطلب الكثيفة. فلا يزال الصندوق مضطلعا بدور بالغ الأهمية في (١) مساعدة البلدان الأعضاء على حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإعادة بناء هوامش الأمان، وتشجيع الإصلاحات الموجهة لتحقيق النمو، و(٢) تعزيز التعاون الدولي لتقوية شبكة الأمان المالي العالمية وهيكل تصميم الدين ولدعم التحولات الهيكلية الجارية التي تتطلب العمل المشترك. ولا تزال ميزانية الصندوق للسنوات المالية ٢٠٢٥–٢٠٢٧ تسترشد بمبادئ المرونة

الجدول ٣–١: اعتمادات الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للسنوات المالية ٢٠٢٤ – ٢٠٢٦

(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	السنة المالية ٢٠٢٤		السنة المالية ٢٠٢٥		السنة المالية ٢٠٢٦	
	الميزانية الكلية	النتيجة	الهيكلية	الميزانية الكلية	النتيجة	الهيكلية	الميزانية الكلية
إجمالي الاعتمادات الممولة من الصندوق	**١,٥٥٣**	**١,٤٥٠**	**١,٥٤٩**	**١,٦٤٢**	**١,٤٩٢**	**١,٦٠٢**	**١,٦٩٤**
صافي الميزانية الإدارية	١,٤١١	١,٤١٠	١,٥٠١	١,٥٠١	١,٤٥١	١,٥٥٢	١,٥٥٢
منها زيادة تكاليف الأمن السيبراني	–	–	–	–	–	–	٨
منها الاجتماعات السنوية	٧	–	–	–	–	–	–
المقبوضات العامة[١]	٤٤	٤٠	٤٩	٤٩	٤١	٥١	٥١
ترحيلات (الحد الأقصى) وأخرى مؤقتة	٩٨	–	–	٩٣	–	–	٩١
إجمالي الاعتمادات الممولة خارجيا	**٢٥٧**	**٢١٦**	**٢٧٦**	**٢٨٣**	**٢٢٥**	**٢٨٨**	**٢٩٦**
مقبوضات (مرتبطة غالبا بتنمية القدرات)	٢٥٠	٢١٩	٢٧٦	٢٧٦	٢٢٥	٢٨٨	٢٨٨
ترحيلات (الحد الأقصى)	٧	–	–	٨	–	–	٨
إجمالي اعتمادات الميزانية الإدارية	**١,٨١٠**	**١,٦٦٦**	**١,٨٢٥**	**١,٩٢٥**	**١,٧١٧**	**١,٨٩٠**	**١,٩٩٠**
رأسمالية[٢]	**١٠٨**	**١١٠**	**١٢٢**	**١٢٢**	**١٢٧**	**١٣٣**	**١٣٣**
المنشآت	٤٧	٤٩	٥١	٥١	٦٢	٦١	٦٢
تحديث مبنى المقر الرئيسي[٢]	–	–	٣	٣	صفر	صفر	صفر
كثيفة استخدام تكنولوجيا المعلومات – نفقات مباشرة	٤١	٤٢	٤٥	٤٥	٤٣	٤٥	٤٥
كثيفة استخدام تكنولوجيا المعلومات – المعادل الرأسمالي لنفقات الحوسبة السحابية	٢٠	١٩	٢٣	٢٣	٢٢	٢٦	٢٦
بنود للتذكرة:							
الترحيلات	٨٧	–	–	٧٩	–	–	٧٣

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط، صندوق النقد الدولي. ملحوظة: حاصل جمع الأرقام قد لا يعادل المجموع نتيجة استخدام التقريب. CD = تنمية القدرات.

[١] مستبعدا منها المقبوضات الممولة خارجيا.

[٢] تعكس توافر التمويل لمدة ثلاث سنوات.

وانضباط الميزانية، بدعم من الجهود المستمرة لإعادة ترتيب الأولويات ورصد الوفورات. وارتكزت كذلك على التعاون القوي مع المؤسسات الأخرى، بما يضمن الاستمرار في التركيز على المجالات ضمن نطاق المهام المنوطة بالصندوق، مع تناول أنواع جديدة من الطلب. ولا تزال الجهود مستمرة لتقوية العمليات الداخلية، مع التركيز على الكفاءة والفعالية على السواء في تلبية الاحتياجات المتغيرة، في ظل التغيرات التكنولوجية السريعة.

وفي شهر إبريل ٢٠٢٥، أقر المجلس التنفيذي الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠٢٦ بمبلغ قدره ١٥٥٢ مليون دولار (١٥٠٨ مليون دولار بسعر الدولار في السنة المالية ٢٠٢٥). ورغم الزيادة الهيكلية المحدودة لتكملة الاحتياجات الحيوية المتعلقة بالأمن السيبراني، فإن صافي الموارد الكلية للإدارات سوف يتراجع قليلا، نظرا لاستمرار الإلغاء التدريجي للموارد المؤقتة لفترة الجائحة.

نموذج الدخل، والرسوم، والفائدة التعويضية، واقتسام الأعباء، ومجموع الدخل الشامل

نموذج الدخل

يتولد دخل الصندوق أساسا من خلال أنشطته المتعلقة بالإقراض والاستثمار (الشكل البياني ٣–١). ويُستمد دخل الإقراض من الرسوم التي يتم فرضها على استخدام الائتمان من حساب الموارد العامة، بما في ذلك رسوم الخدمة، ورسوم الالتزام. وإضافة إلى ذلك، يخضع استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي لرسوم إضافية في ظل ظروف معينة، وفقا لما سبق ذكره في الجزء الثاني، ورسوم خاصة في ظروف معينة. ويعتمد نموذج دخل الصندوق كذلك على الدخل الاستثماري المتولد من الأصول في حساب الدخل الثابت

الشكل البياني ٣-١: نموذج الدخل لدى الصندوق

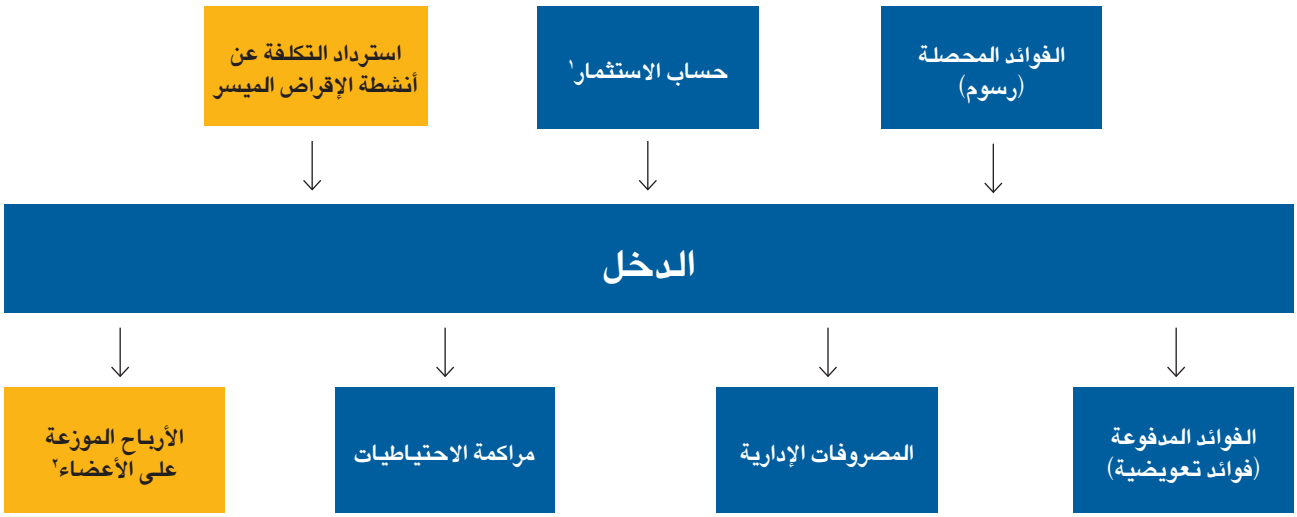

المصدر: إدارة المالية، صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المساحات المظللة باللون البرتقالي تمثل العناصر التي أُضيفَت إلى نموذج الدخل في عام ٢٠٠٨. وكان المتصور في نموذج الدخل لعام ٢٠٠٨ أنه عند اعتبار أرصدة الصندوق الوقائية كافية تماما، يصبح من الملائم أن ينظر المجلس التنفيذي في أداء مدفوعات الأرباح الموزعة إلى البلدان الأعضاء.

[1] وافق المجلس التنفيذي على دفعة أولية بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار يتم تحويلها إلى حساب الموارد العامة لتغطية النفقات الإدارية. وتماشيا مع قاعدة الدفعات الحقيقية الثابتة، سوف تتم زيادة القيمة الدولارية للدفعات المستقبلية سنويا على أساس مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي.

[2] حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٥، لم تكن البلدان الأعضاء قد اعتمدت سياسة الأرباح الموزعة. وفي الوقت نفسه، وافق المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠٢٤ على إطار توزيع لموارد حساب الموارد العامة لتيسير توليد موارد تمويل الدعم الإضافية للصندوق الاستثماني للنمو والحد من الفقر ودعم الطاقة الإقراضية السنوية للصندوق الاستثماني للنمو والحد من الفقر الممول ذاتيا بمبلغ قدره ٢,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ويتألف إطار التوزيع من (١) خطة توزيع متعددة السنوات بمبلغ تراكمي بحد أقصى ٦,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة من موارد حساب الموارد العامة يتم تنفيذها من خلال قرارات توزيع سنوية؛ و(٢) إنشاء حساب مُدار جديد، أي الحساب المُدار المؤقت للإيداع، لحفظ مثل تلك الإيداعات. واعتبارا من السنة المالية ٢٠٢٥، تحددت المبالغ السنوية لتكون بمثابة التصرُّف في الدخل الصافي لحساب الموارد العامة عن السنة المالية ذات الصلة و/أو تخفيض الاحتياطي العام لصندوق النقد الدولي.

الفرعي وحساب الوقف الفرعي في حساب الاستثمار. ونظرا للطبيعة العامة لهذه الأموال، تتضمن السياسة الاستثمارية للصندوق، من جملة أمور أخرى إجراء تقييم دقيق لمستويات المخاطر المقبولة وكذلك الضمانات الوقائية بغية الحد من تضارب المصالح الفعلي والمفترض. وفي يناير ٢٠٢٢، قام المجلس التنفيذي بمراجعة استراتيجية الاستثمار والموافقة عليها.

الرسوم

لا تزال الرسوم المفروضة على الائتمان القائم هي مصدر الدخل الرئيسي للصندوق، مما يعكس المستويات المرتفعة من الأنشطة الإقراضية. ويتألف المعدل الأساسي لرسم الفائدة على التمويل من الصندوق من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة زائد هامش ربح ثابت يُعبَّر عنه بنقاط الأساس.

ويفرض الصندوق أيضا رسوما إضافية على مبالغ الائتمان الكبيرة التي تتجاوز مستوى حديا معينا مقارنة بحصة البلد العضو (الرسوم الإضافية القائمة على المستوى)، وترتفع في الحالات التي يتجاوز فيها الائتمان ذلك المستوى الحدي لفترة زمنية معينة (الرسوم الإضافية القائمة على المدة) (الجدول ٢-١).

وفي أكتوبر ٢٠٢٤، في سياق مراجعة سياسة الرسوم والرسوم الإضافية، وافق المجلس التنفيذي على خفض معدل رسم الفائدة على سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة من ١٠٠ نقطة أساس إلى ٦٠ نقطة أساس عن الفترة المتبقية من السنة المالية ٢٠٢٥ اعتبارا من ١ نوفمبر ٢٠٢٥، والسنة المالية ٢٠٢٦. وفي إبريل ٢٠٢٥، وافق المجلس التنفيذي على إبقاء هامش الربح عند ٦٠ نقطة أساس للسنة المالية ٢٠٢٦ نظرا لأنه لم تكن هناك تغيرات أساسية تبرر أي تعديل في هذا الهامش.

الولايات المتحدة

وإلى جانب الرسوم والرسوم الإضافية، يفرض الصندوق رسوم الخدمة، ورسوم الالتزام، والرسوم الخاصة. ويُفرض رسم الخدمة بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من حساب الموارد العامة. ويُفرض رسم الالتزام في بداية كل فترة مدتها ١٢ شهرا على المبالغ المتاحة للشراء بموجب اتفاقات حساب الموارد العامة أثناء تلك الفترة. ويصبح رسم الالتزام قابلا للرد بمجرد أن تتم عملية شراء بموجب الاتفاق أثناء الفترة التي يغطيها الرسم (باستثناء حالة الاتفاقات بموجب خط السيولة قصيرة الأجل حيث لا يكون هذا الرسم قابلا للرد). ويفرض الصندوق كذلك الرسوم الخاصة على عمليات إعادة الشراء المتأخرة أو المدفوعات التي فات موعد سدادها، وذلك خلال الستة أشهر الأولى فقط من تأخر البلد العضو في السداد.

الفائدة التعويضية والفوائد على الاقتراض

على جانب النفقات، يدفع الصندوق فوائد (فائدة تعويضية) لبلدانه الأعضاء مقابل مراكزهم الدائنة في حساب الموارد العامة (المعروفة باسم "مراكز شرائح الاحتياطي المعوضة"). وسعر الفائدة التعويضية في الوقت الراهن مساو لسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة. ويدفع الصندوق كذلك الفائدة على أي قروض قائمة في إطار الاتفاقات الجديدة للاقتراض بسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة (راجع قسم "التمويل").

اقتسام الأعباء:

يمكن تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء توزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة على نحو متساو بين الأعضاء المدينين والدائنين.

توزيع الدخل الصافي ومجموع الدخل الشامل

بلغ الدخل الصافي في حساب الموارد العامة للسنة المالية ٢٠٢٥ مبلغا قدره ٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣,١ مليار دولار)، قبل قرار توزيع الدخل الصافي وما ارتبط به من تحويل مبلغ ١,٣٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١,٨١ مليار دولار) من موارد حساب الموارد العامة إلى الحساب المدار المؤقت للودائع الذي تم إنشاؤه في أكتوبر ٢٠٢٤. ويعكس الدخل الصافي في الأساس الدخل من نشاط الإقراض القوي ودخل الاستثمار، بما في ذلك جزءا من الدخل من الحساب الفرعي للدخل الثابت ودفعة أولية من حساب الوقف الفرعي بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار يتم تحويلها إلى حساب الموارد العامة لتغطية النفقات الإدارية. وبلغ مجموع دخل الصندوق الشامل للسنة المالية ٢٠٢٥ مبلغا قدره ٣,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٤,٤ مليار دولار)، بما في ذلك الدخل المحتجز في حساب الاستثمار وقدره ٠,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٠,٩ مليار دولار) والمكسب المتحقق من

إعادة القياس المتعلقة بمعاشات التقاعد وقدره ٠,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٠,٤ مليار دولار) نتيجة إعادة قياس أصول والتزامات برامج مزايا الموظفين في صندوق النقد الدولي، تماشيا مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (معيار المحاسبة الدولية رقم ١٩، "مزايا الموظفين").

التمويل

يتيح صندوق النقد الدولي موارده للبلدان الأعضاء من خلال أربع قنوات، وهي: الإقراض العادي (بشروط غير ميسرة) من حساب الموارد العامة، والإقراض بشروط مُيَسَّرة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، والإقراض الأطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة (وردت مناقشتها جميعا في الجزء الثاني)، ومن خلال إدارة حقوق السحب الخاصة التي تتيح للمشاركين فيها مبادلة حيازاتهم من حقوق السحب الخاصة بعملات قابلة للاستخدام الحر.

الحصص: من أين تأتي أموال الصندوق؟

توفر البلدان الأعضاء في الصندوق، البالغ عددها ١٩١ بلدا، موارد الإقراض أساسا من خلال مدفوعات الحصص، التي تتحدد كذلك على أساسها، وعلى أساس عدد الأصوات الأساسية، قوتها التصويتية. وتشكل اتفاقات الاقتراض متعددة الأطراف واتفاقات الاقتراض الثنائية خط الدفاع الثاني والثالث في أوقات الأزمات. وتتيح هذه الموارد للصندوق طاقة إقراضية تقدر بحوالي تريليون دولار لتقديم القروض بشروط غير ميسرة لدعم بلدانه الأعضاء. أما أنشطة الإقراض الميسر، والتمويل طويل الأجل بتكلفة ميسورة لمواجهة التحديات الهيكلية الأطول أجلا، وتخفيف أعباء الديون لصالح البلدان منخفضة الدخل فيتم تمويلها من خلال صناديق استئمانية مستقلة قائمة على المساهمات.

ويُخصص لكل بلد عضو حصة عضوية تستند بوجه عام إلى مركزه في الاقتصاد العالمي. ويبلغ مجموع حصص العضوية في الصندوق ٤٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٤٦ مليار دولار)[١] . وتستند قيمة حق السحب الخاص، وهو وحدة الحساب في الصندوق، إلى سلة عملات (راجع قسم "حقوق السحب الخاصة").

وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على إجراء مراجعات دورية لحصص عضوية البلدان. ويُشترط إجراء مجلس المحافظين، على فترات لا تتجاوز الخمس سنوات، مراجعة عامة للحصص واقتراح أي تعديلات يرى ملاءمتها. وتتناول المراجعة العامة للحصص مسألتين رئيسيتين، هما حجم الزيادة الكلية للحصص وتوزيع هذه الزيادة على البلدان الأعضاء. أولا، تتيح المراجعة العامة للحصص قيام الصندوق بتقدير مدى كفاية الحصص من حيث احتياجات تمويل ميزان المدفوعات في البلدان الأعضاء ومن حيث قدرة الصندوق الذاتية على المساعدة في تلبية تلك الاحتياجات، على حد سواء. ثانيا، تسمح المراجعة العامة بإجراء زيادات في حصص البلدان الأعضاء على نحو يعكس التغيرات في مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي. ويجوز لمجلس المحافظين كذلك أن يوافق، في أي وقت آخر، على إدخال تعديلات على حصص أعضاء منفردين بناء على طلبهم.

وتنطوي عملية تعديلات كل الحصص أولا على اتخاذ المجلس التنفيذي قرارا في هذا الشأن، بأغلبية الأصوات المُدلى بها. ويحال اقتراح المجلس التنفيذي بعد ذلك إلى مجلس المحافظين للتصويت عليه. وتتطلب موافقة مجلس المحافظين أغلبية خاصة بنسبة

[١] لم يعرب بعد اثنان من البلدان الأعضاء، هما إريتريا وسوريا، عن قبولهما الزيادة المقترحة في حصة عضوية كل منهما في ظل المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. ولدى قبولهما زيادة حصصهما، ودفع نصيبهما، سيصل مجموع حصص العضوية في الصندوق إلى ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية. وقد تتضمن قرارات مجلس المحافظين كذلك شروطا إضافية لسريان تعديل الحصص، مثل حد أدنى لقبول فرادى الأعضاء للزيادات في حصص عضوية كل منهم. وأخيرا، يجب أن يقبل البلد العضو بزيادة حصة عضويته ويدفع نصيبه لكي تصبح هذه الزيادة الجديدة سارية.

علما بأن المراجعات العامة لا تترتب عليها دائما زيادات في الحصص. فقد خلُصت سبع مراجعات عامة إلى عدم الحاجة لأي زيادة في الحصص الكلية. وفي المراجعات التسع الأخرى تراوحت زيادات الحصص بين ٣١٪ و١٠٠٪. وشملت زيادات الحصص في إطار المراجعات العامة واحدا أو أكثر من العناصر الثلاثة المحتملة التالية: (١) عنصر زيادة تناسبية متساوية موزعة على كل الأعضاء حسب أنصبة حصصهم الحالية، و(٢) عنصر زيادة انتقائية موزعة على كل الأعضاء وفقا لصيغة الحصص، و(٣) عنصر زيادة مخصصة موزعة على مجموعة فرعية من الأعضاء وفقا لمعايير متفق عليها.[٢]

وفي ٧ نوفمبر ٢٠٢٣، رفع المجلس التنفيذي اقتراحا إلى مجلس المحافظين بزيادة قدرها ٥٠٪ في الحصص المخصصة للبلدان الأعضاء بالتناسب مع حصصهم الحالية (أي زيادة تناسبية متساوية في الحصص). وفي ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣، اختتم مجلس المحافظين المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص (المراجعة السادسة عشرة) ووافق على الزيادة المقترحة بنسبة ٥٠٪ في حصص البلدان الأعضاء (بواقع ٢٣٨,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو ٣٢٣,٦ مليار دولار)، ليصل مجموع حصص العضوية ٧١٥,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٩٧٠,٦ مليار دولار).

ولدى سريان زيادة الحصص، سيتم خفض الموارد المقترضة التي تشمل الاتفاقات الجديدة للاقتراض والإلغاء التدريجي لاتفاقات الاقتراض الثنائية. وينص القرار على شرطين عامين لسريان زيادات حصص العضوية بموجب المراجعة السادسة عشرة:

- الشرط الأول هو عدم جواز سريان زيادة الحصص بموجب المراجعة السادسة عشرة ما لم يعرب خطيا عدد من الأعضاء لا تقل حصصهم بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠٢٣ عن ٨٥٪ من مجموع الحصص عن قبول زيادة حصصهم. وحدد القرار الموعد النهائي لتبليغ الصندوق بقبول الأعضاء لزيادات الحصص في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٤، ونص على أنه يجوز للمجلس التنفيذي تمديد هذا الموعد النهائي حسبما يراه ملائما.
- والشرط الثاني هو عدم جواز سريان زيادة الحصص بموجب المراجعة السادسة عشرة ما لم يعرب المشاركون في الاتفاقات الجديدة للاقتراض عن قبولهم اللازم لسريان العمل بخفض الاتفاقات الجديدة للاقتراض.

وبمجرد استيفاء هذين الشرطين، تصبح زيادة حصة البلد العضو سارية لدى قبوله زيادة حصته ودفع قيمتها. وفي ٨ نوفمبر ٢٠٢٤، مدد المجلس التنفيذي الموعد النهائي لتبليغ الصندوق بقبول الأعضاء الزيادات في حصص عضويتهم بموجب المراجعة السادسة عشرة حتى ١٥ مايو ٢٠٢٥.[٣]

ولدى تنفيذ هذه الزيادة في الحصص، فإنها ستعزز من طابع الصندوق كمؤسسة قائمة على الحصص، عن طريق خفض الاعتماد على الاقتراض. وسوف تضمن تعديلات تكوين الطاقة الإقراضية اضطلاع حصص العضوية بالدور الرئيسي في طاقة الصندوق الإقراضية للمساعدة في حماية الاستقرار المالي العالمي والاستجابة لاحتياجات بلدانه الأعضاء في عالم أصبح يتسم بعدم اليقين ومعرضا للصدمات.

[٢] للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع عمليات صندوق النقد الدولي المالية، الفصل الثاني.

[٣] في ٩ مايو ٢٠٢٥، وافق المجلس التنفيذي على تمديد المهلة المقررة لقبول زيادة حصص العضوية وخفض الاتفاقات الجديدة للاقتراض بموجب المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص، وذلك لمدة ٦ أشهر إضافية تنتهي في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٥. وبمقتضى هذا التمديد يتم كذلك تمديد فترة التبليغ بقبول زيادات الحصص بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، حيث كان من المقرر انقضاء الموعد النهائي السابق في ١٥ مايو ٢٠٢٥.

الولايات المتحدة

مدفوعات الحصص

استوفيت في ٢٦ يناير ٢٠١٦ شروط زيادة حصص العضوية إلى الضعف والتي صدرت الموافقة بشأنها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، من ٢٣٨,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٢٣,٤ مليار دولار) إلى ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٤٧ مليار دولار) . وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٥، كانت كل البلدان الأعضاء باستثناء بلدين، قد أدت مدفوعات حصص عضويتها، بما يشكل أكثر من ٩٩٪ من مجموع زيادات الحصص، وبلغ مجموع الحصص ٤٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٤٦ مليار دولار).

اقتراض صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي، كما أسلفنا، هو مؤسسة قائمة على حصص العضوية. غير أن الموارد المقترضة لا يزال لها دور رئيسي في تكملة الموارد المستمدة من الحصص من خلال الاتفاقات الجديدة للاقتراض واتفاقات الاقتراض الثنائية التي تشكل خط الدفاع الثاني والثالث، بالترتيب، بعد حصص العضوية.

وتمثل الاتفاقات الجديدة للاقتراض مجموعة من الاتفاقات الائتمانية مع ٤٠ مشاركا يبلغ مجمل مساهماتهم في الوقت الحالي ٣٦٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ولدى سريان المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص سيتم خفض الحجم الكلي للاتفاقات الجديدة للاقتراض إلى حوالي ٣٠٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ومن المقرر أن تسري الفترة الحالية للاتفاقات الجديدة للاقتراض حتى نهاية عام ٢٠٢٥. وفي شهر يوليو ٢٠٢٤، وافق المجلس التنفيذي – على أساس انقضاء المدة دون اعتراض – على تجديد الاتفاقات الجديدة للاقتراض لمدة خمس سنوات أخرى من ١ يناير ٢٠٢٦ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٣٠. ويمكن تفعيل موارد الاتفاقات الجديدة للاقتراض عندما تنشأ الحاجة إلى تكملة موارد الصندوق لدرء أي خلل في النظام النقدي الدولي أو التواؤم معه. ويقتضي هذا التفعيل قبول مشاركين يساهمون بنسبة لا تقل عن ٨٥٪ من المبالغ المساهم بها ضمن مجموع الاتفاقات الائتمانية للمشاركين المؤهلين للتصويت. وقد سبق تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض عشر مرات في الفترة بين إبريل ٢٠١١ وفبراير ٢٠١٦، وهو تاريخ آخر تفعيل لها.

وكما أُشير سلفا، تشكل اتفاقات الاقتراض الثنائية خط الدفاع الثالث بعد حصص العضوية والاتفاقات الجديدة للاقتراض. ودخلت الجولة الحالية من اتفاقات الاقتراض الثنائية (٢٠٢٠) حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢١، وبمدة مبدئية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. وبعد صدور قرار من المجلس التنفيذي في مايو ٢٠٢٣ وما أعقبه من موافقة الدائنين المشاركين في اتفاقات الاقتراض الثنائية، تم تمديد العمل بهذه الاتفاقات لمدة سنة واحدة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وفي سياق المراجعة السادسة عشرة، في مارس ٢٠٢٤، وافق المجلس التنفيذي، شريطة قبول الدائنين، على إطار لتعديل اتفاقات الاقتراض الثنائية، ومن ثم تمديد العمل بها لما بعد نهاية ٢٠٢٤ لكي تكون بمثابة اتفاقات انتقالية للحفاظ على طاقة الصندوق الإقراضية لحين دخول زيادة الحصص بموجب المراجعة السادسة عشرة حيز التنفيذ. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٥، تم تمديد ٣٥ اتفاقا من اتفاقات الاقتراض الثنائية لما بعد نهاية ٢٠٢٤، مما أتاح للصندوق إجمالي مبلغ ائتماني يعادل نحو ١١٨,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ولا يتم تفعيل الموارد

بموجب اتفاقات الاقتراض الثنائية إلا إذا كان حجم موارد الصندوق الأخرى المتاحة للتمويل قد انخفض دون مستوى حدي قدره ١٠٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة وإما أن يكون قد تم تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض أو لا تتوافر موارد غير ملتزم بها في ظل الاتفاقات الجديدة للاقتراض. ويقتضي تفعيل اتفاقات الاقتراض الثنائية موافقة دائنين ثنائيين يمثلون ٨٥٪ من مجموع مبالغ الائتمان الملتزم بها.

حقوق السحب الخاصة

حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام ١٩٦٩ ليكون مكملا للاحتياطيات الرسمية لبلدانه الأعضاء. ويُستخدم حق السحب الخاص كوحدة حساب في الصندوق وبعض المنظمات الدولية الأخرى. وحق السحب الخاص ليس عملة ولا استحقاقا على الصندوق، إنما هو استحقاق محتمل على عملات أعضاء الصندوق القابلة للاستخدام الحر. ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة (جميع الأعضاء في الوقت الحالي) مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر.

وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفقا لسلة من خمس عملات، هي الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني، وتخضع العملات المدرجة فيها لمراجعة دورية؛ وقد أجريت آخر مراجعة لتقييم سلة عملات حقوق السحب الخاصة في مايو ٢٠٢٢، وبدأ العمل بسلة العملات المحدّثة في ١ أغسطس ٢٠٢٢.

وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٥، بلغ مجموع مخصصات حقوق السحب الخاصة الموزعة على البلدان الأعضاء ٦٦٠,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل ٨٩٦ مليار دولار تقريبا)، بما في ذلك توزيعات شهر أغسطس ٢٠٢١ بقيمة قدرها ٤٥٦,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل ٦٥٠ مليار دولار تقريبا)– هي الأكبر في تاريخ توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة– في سياق جائحة كوفيد–١٩.

ولتعظيم منافع هذا التوزيع، حث الصندوق البلدان ذات المراكز الخارجية القوية على تحويل جانب من حقوق السحب الخاصة طواعية إلى البلدان الأشد احتياجا. واتساقا مع هذه التوصية، قامت عدة بلدان أعضاء بالفعل بتحويل جانب من مخصصات حقوق السحب الخاصة لدعم تمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة. وفي ١٠ مايو ٢٠٢٤، وافق المجلس التنفيذي على استخدام حقوق السحب الخاصة في اقتناء أدوات رأسمال هجين يصدرها حائزون معتمدون لحقوق السحب الخاصة. ويخضع هذا الاستخدام الجديد لحقوق السحب الخاصة لحد أقصى تراكمي كلي قدره ١٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة للحد من مخاطر السيولة في سوق حقوق السحب الخاصة. ويتيح هذا التفويض للبلدان الأعضاء إمكانية استخدام حقوق السحب الخاصة في اقتناء أدوات رأسمال هجين يصدرها حائزون معتمدون– على سبيل المثال، بنوك التنمية متعددة الأطراف. وتأتي هذه العملية الجديدة المصرح بها بالإضافة إلى العمليات السبع المصرح بها من قبل، وهي (١) تسوية الالتزامات المالية، و(٢) القروض، و(٣) التعهدات، و(٤) التحويلات كضمان أداء التزامات مالية، و(٥) المبادلات، و(٦) العمليات الآجلة، و(٧) التبرعات.

المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي

منذ يونيو ٢٠٢١، لدى قيام السودان بتسوية متأخراته للصندوق، لم تعد هناك أي حالات متأخرات طويلة الأمد مستحقة للصندوق. ولتجنب المتأخرات وتسويتها، يُطبق الصندوق استراتيجية تعاونية معززة بشأن المتأخرات. وتتألف هذه الاستراتيجية من ثلاثة عناصر: الوقاية، والتعاون المكثف والإجراءات التصحيحية. والوقاية هي خط الدفاع الأول ضد ظهور حالات جديدة من المتأخرات، وتشمل، ضمن جملة أمور، رقابة الصندوق على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء، وشرطية السياسات المقترنة باستخدام موارد الصندوق، وتقييم قدرة البلدان الأعضاء على السداد، وتقييمات الضمانات الوقائية لدى البنوك المركزية في البلدان الأعضاء التي تحصل على موارد الصندوق، والمساعدة الفنية المقدمة من الصندوق. ويتضمن التعاون المكثف برامج يتابعها خبراء الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء التي عليها متأخرات في إنشاء سجل أداء بشأن السياسات والمدفوعات، ومن ثم تسوية المتأخرات المستحقة للصندوق في نهاية المطاف. وأخيرا، تُطبق الإجراءات التصحيحية – وفق جدول زمني تصاعدي – على البلدان الأعضاء التي عليها التزامات مالية لم تسدد للصندوق في موعدها ولا تتعاون بكفاءة مع الصندوق لمعالجة مشكلات متأخراتها.

المساءلة والشفافية

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩١ بلدا، ويطبق نظاما من الضوابط والتوازنات لضمان المساءلة – من عمليات التدقيق الداخلي والخارجي إلى إدارة المخاطر وتقييمات سياساته وعملياته. وبالمثل، يُتوقع من موظفي الصندوق مراعاة أعلى معايير الأخلاقيات وقواعد السلوك في مكان العمل.

لجان المجلس التنفيذي

يتمثل الغرض العام من لجان المجلس التنفيذي في بحث القضايا الواقعة ضمن نطاق اختصاصها بمزيد من التفصيل وإحالة المسائل التي تتطلب مناقشات إضافية إلى المجلس بكامل هيئته. ولجان المجلس التنفيذي ليست أجهزة صنع القرار، وإنما المجلس التنفيذي بكامل هيئته وحده لديه سلطة صنع القرار. ويعاد تشكيل لجان المجلس كل عامين في أعقاب دورة الانتخاب الدوري للمديرين التنفيذيين. ويراعى عند تشكيل أعضاء اللجان تحقيق التوازن الجغرافي والجنساني؛ والحاجة لتناوب التداول مع قدر من الاستمرارية؛ والحفاظ على قدر معقول من توزيع أعباء عمل اللجان بين المديرين التنفيذيين. ويجوز للمديرين التنفيذيين المشاركة في جميع اجتماعات لجان المجلس، باستثناء لجنة الأخلاقيات، التي تقتصر اجتماعاتها على الأعضاء وأمين سر اللجنة الدائم. وهناك في الوقت الحالي سبع لجان تابعة للمجلس التنفيذي بالإضافة إلى مجموعة عمل معنية بالتنوع الجنساني.

لجنة جدول الأعمال والإجراءات (APC): تقدم التوصيات بشأن طرق دعم الإعداد والتنفيذ المنهجي لبرنامج عمل وجدول أعمال المجلس التنفيذي وفق مبادئ الإدارة الفعالة. وتحث اللجنة على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بسلامة توقيت توزيع الوثائق، وانعقاد اجتماعات المجلس وتوقيتها وترتيباتها اللوجستية وغيرها من الأمور ذات الصلة لتجنب التكتل في جدول المجلس، وإتاحة الوقت الكافي للمديرين التنفيذيين للإعداد لتلك الاجتماعات، وتيسير كفاءة استخدام الوقت المخصص لاجتماعات المجلس.

الولايات المتحدة

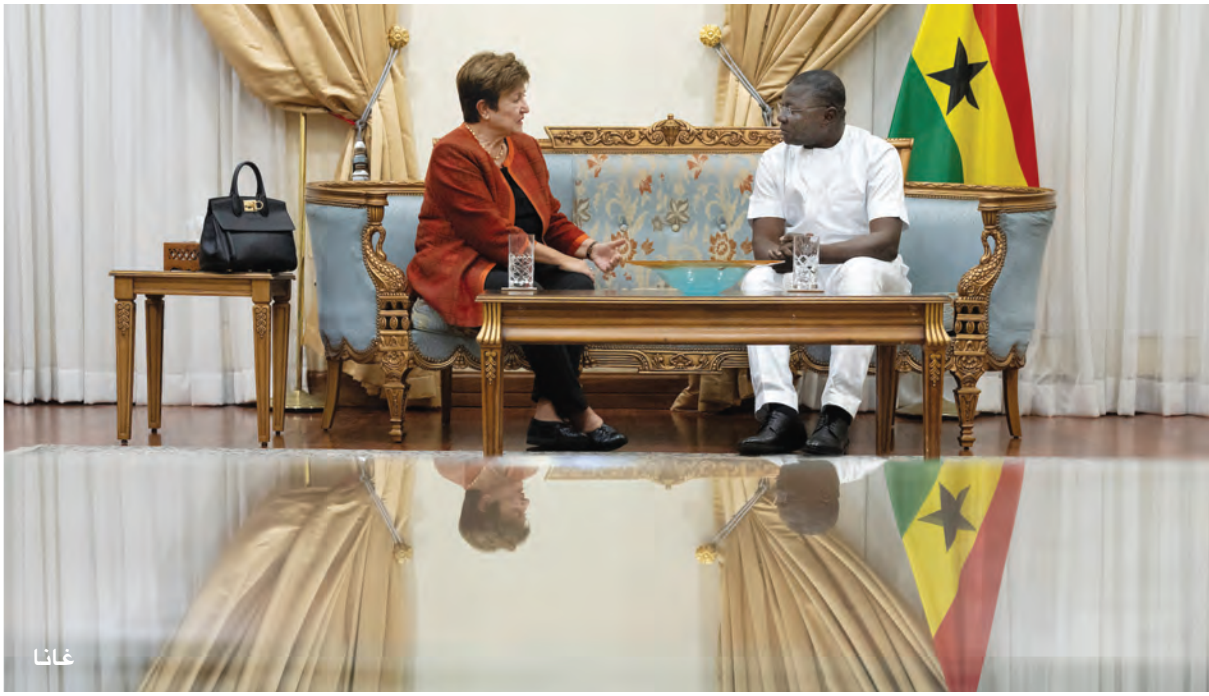

غانا

لجنة الشؤون الإدارية للمجلس التنفيذي (CAM): تتولى دراسة الجوانب العامة للسياسة الإدارية المحالة إليها من المجلس التنفيذي أو من أحد المديرين التنفيذيين، بخصوص المديرين التنفيذيين أو مناوبيهم أو كبار مستشاريهم ومستشاريهم ومساعديهم للشؤون الإدارية، وإعداد التقارير بشأنها ورفعها إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ القرار. وبالنسبة للحالات الفردية التي تنطوي على فرادى المديرين التنفيذيين أو مناوبيهم أو كبار مستشاريهم ومستشاريهم ومساعديهم للشؤون الإدارية وليست لها انعكاسات أوسع نطاقا فسوف تنظر فيها اللجنة وتتخذ القرار بشأنها عند طلب أحد المديرين التنفيذيين بدون إحالتها للمجلس التنفيذي أو النظر فيها من جانب المجلس. وقد تنظر اللجنة في السياسة الإدارية المعينة التي تنطوي عليها كل حالة وتضع التوصيات بشأنها. وقد تضع اللجنة مشروعات الميزانية لمكاتب المديرين التنفيذيين مجتمعة أو منفردة وتنظر فيها وتحيلها إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ القرار، وتضطلع بتنفيذ مسؤوليات الميزانية ذات الصلة التي يكلفها بها المجلس التنفيذي.

لجنة الأخلاقيات (EC): تنظر في الأمور المتعلقة بمدونة قواعد السلوك لأعضاء المجلس التنفيذي. وبالإضافة إلى ذلك، بناء على طلب المديرين التنفيذيين، فإن اللجنة توفر لهم التوجيهات حول جوانب السلوك الأخلاقي، بما في ذلك سلوكيات مناوبيهم وكبار مستشاريهم ومستشاريهم ومساعديهم للشؤون الإدارية. ولجنة الأخلاقيات مسؤولة كذلك عن إسداء المشورة حول الأمور التي قد تنشأ عن تطبيق معايير السلوك الأخلاقي على المدير العام وفق أحكام عقد عمل المدير العام.

لجنة التقييم (EVC): تضطلع بالمتابعة الوثيقة لوظيفة التقييم في صندوق النقد الدولي وتقديم المشورة للمجلس التنفيذي حول المسائل المتعلقة بالتقييمات، بما فيها تقييمات مكتب التقييم المستقل. وتقوم اللجنة أيضا بمراجعة التقرير السنوي بالتعاون مع مجموعة مخصصة من الخبراء الأعضاء في اللجنة.

لجنة الاتصال بالبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى (LC): من منطلق الرغبة في تشجيع زيادة الاتساق في جدول أعمال الأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية والإنمائية الدولية، وخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات الاقتصادية، تضطلع هذه اللجنة بحصر التطورات في سياسات وبرامج المنظمات الدولية الأخرى المنوطة بها مهام تكميلية لمهام الصندوق، ولا سيما البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

الولايات المتحدة

وتقوم اللجنة بجمع المعلومات عن تلك المنظمات وتحافظ على اتصالها الوثيق بها، حسب الحاجة، بهدف مواكبة التطورات المتغيرة فيها. وتقدم اللجنة التوصيات إلى المجلس التنفيذي بشأن علاقات الصندوق مع هذه المنظمات حسب الاقتضاء.

لجنة معاشات التقاعد (PC): تقرر كل الأمور التي لها طابع السياسة العامة والناشئة عن "نظام تقاعد الموظفين"، وكل الأمور الأخرى، بما فيها تفسيرات أحكام نظام التقاعد حسب الاقتضاء بموجب أحكام هذا النظام أو المرفوعة إليها من أي لجنة قامت بتعيينها. وتضم اللجنة في عضويتها المدير العام، بحكم منصبه؛ وأربعة مديرين تنفيذيين ينتخبهم المديرون التنفيذيون كل سنتين؛ وموظف واحد من موظفي الصندوق يعينه المدير العام؛ وموظف واحد من موظفي الصندوق ينتخبه المشاركون كل سنتين.

اللجنة المخصصة لاختيار أعضاء لجنة التدقيق الخارجي (ASC): تنعقد هذه اللجنة للتوصية بمرشح ملائم للإنضمام كعضو جديد إلى "لجنة التدقيق الخارجي" (EAC) التي يؤدي نظام تعييناتها بالتعاقب كل ثلاث سنوات إلى شغور منصب أحد الأعضاء كل سنة. وتتألف هذه اللجنة المخصصة في المعتاد من خمسة مديرين تنفيذيين.

مجموعة العمل المعنية بالتنوع الجنساني: تشجيع صنع القرار في المجلس التنفيذي على نحو أكثر قوة ومصداقية واحتواء للجميع من خلال تعزيز تمثيل المرأة في المجلس التنفيذي وفي مناصب المستشارين وكبار المستشارين في مكاتب المديرين التنفيذيين. ولتحقيق هذا الهدف، تضع مجموعة العمل التوصيات للمجلس التنفيذي حول استراتيجيته للتنوع الجنساني المتغيرة؛ وتحفز تنفيذ تلك الاستراتيجية داخل المجلس التنفيذي وبالتعاون مع البلدان الأعضاء؛ وترفع تقارير منتظمة لسير العمل في تنفيذ الاستراتيجية إلى المجلس التنفيذي لإحالتها إلى مجلس المحافظين.

الضوابط والتوازنات

يُجري صندوق النقد الدولي تدقيقا لحسابات جميع عملياته. وتهدف آليات التدقيق إلى تحسين الحوكمة والشفافية والمساءلة، وتتضمن شركة للتدقيق الخارجي، وشركة مستقلة للتدقيق الخارجي، ولجنة التدقيق الخارجي المستقلة، ومكتب التدقيق والتفتيش الداخلي (OIA).

ولجنة التدقيق الخارجي هي لجنة مستقلة عن الصندوق وعن مجلسه التنفيذي، وتتبع مجلس المحافظين، وتضطلع بمسؤوليات الإشراف العام على التدقيق الخارجي السنوي للكشوف المالية في صندوق النقد الدولي وإطار الدقيق الداخلي.

أما مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي فهو جهة تقديم الضمانات والاستشارات المستقلة لحماية وتعزيز الصندوق. وترتكز مهامه على محورين: (١) تقييم فعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية في الصندوق؛ و(٢) العمل كجهة استشارية وداعمة لتحسين أساليب عمل الصندوق من خلال إسداء المشورة بشأن أفضل الممارسات. ولضمان استقلالية هذا المكتب عن الإدارات والمكاتب الأخرى في الصندوق، فإنه يتبع المدير العام مباشرة، ويعمل تحت الإشراف الوظيفي للجنة التدقيق الخارجي.

وقد شملت عمليات التدقيق التي أجراها مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي في ٢٠٢٥ عدة مجالات رئيسية، بما في ذلك دعم برامج التحديث في صندوق النقد الدولي، وإدارة مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع العامة الرسمية التابعة للصندوق على شبكة الإنترنت، ومتابعة تنفيذ الصندوق للتوصيات الصادرة عن مراجعة الضمانات المؤسسية.

وقد أصدر المكتب كذلك تقرير "المتابعة الدوري الرابع عشر بشأن حالة خطط الإدارة للتنفيذ استجابة لتوصيات مكتب التقييم المستقل التي أقرها المجلس التنفيذي". وعلى الرغم من استمرار عبء العمل الثقيل على كاهل موظفي الصندوق، فقد تم تنفيذ عددا قياسيا من إجراءات الإدارة استجابة لتوصيات مكتب التقييم المستقل التي أقرها المجلس التنفيذي، كما أن وتيرة التنفيذ كانت مماثلة للوتيرة المسجلة في تقرير المتابعة الدوري السابق.

الأرصدة الوقائية:

الأرصدة الوقائية في صندوق النقد الدولي، المؤلفة من الأرصدة المعدلة في الاحتياطي العام والاحتياطي الخاص، هي عنصر أساسي في إطار المؤسسة متعدد الطبقات لإدارة المخاطر المالية وحماية موارد البلدان الأعضاء. وتوفر الأرصدة الوقائية هامش أمان لحماية الصندوق من الخسائر المحتملة الناجمة عن مخاطر الائتمان والدخل وغيرها من المخاطر المالية. وتساعد في حماية قيمة الأصول الاحتياطية الممثلة بمراكز البلدان الأعضاء في الصندوق وتمثل ركيزة لتبادل الأصول التي يقدم الصندوق بموجبها المساعدة المالية للبلدان التي لديها احتياجات لتمويل موازين مدفوعاتها. وقد تحقق هدف الأرصدة الوقائية على المدى المتوسط وقدره ٢٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية السنة المالية ٢٠٢٤.

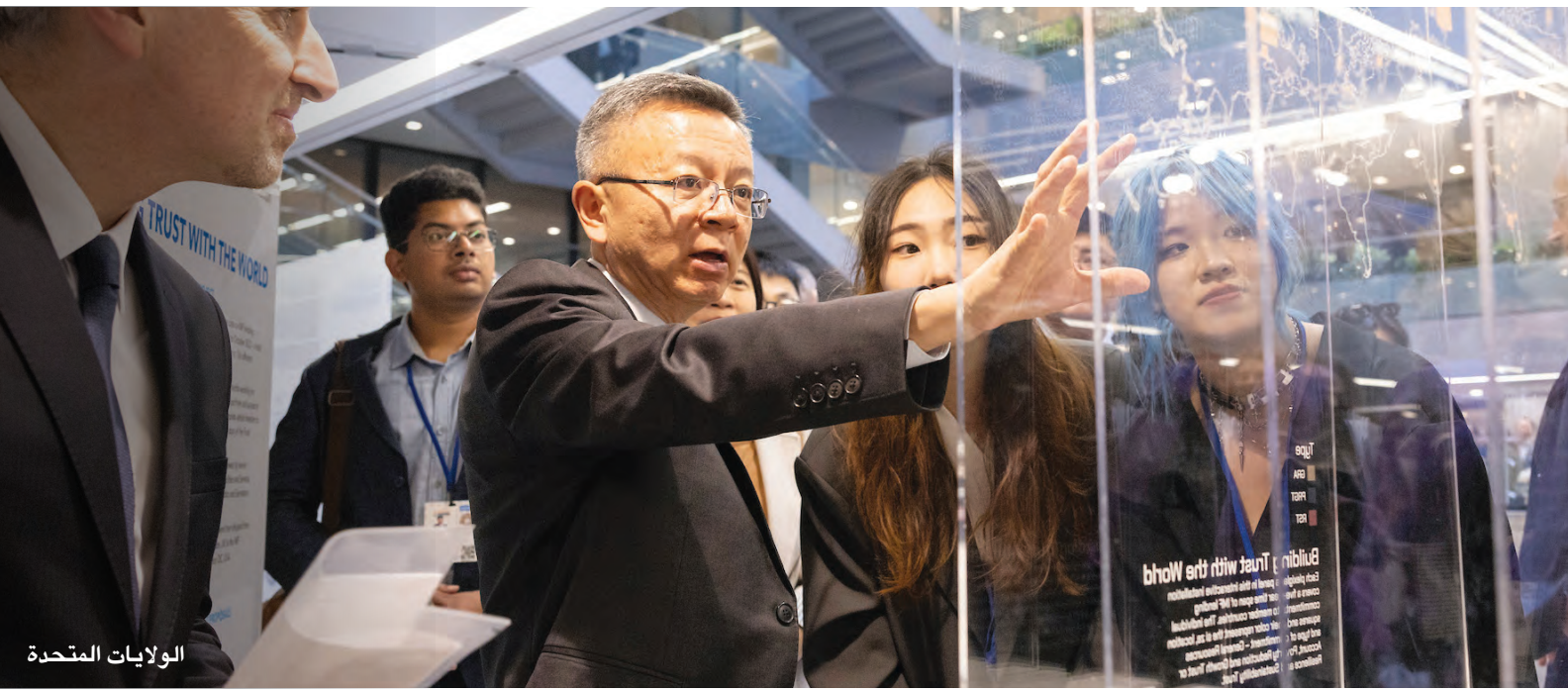

الولايات المتحدة

إدارة المخاطر المؤسسية

يضطلع مكتب إدارة المخاطر (ORM) بوظيفة ذات طابع مركزي لإدارة المخاطر في الصندوق، ويشكل خط الدفاع الثاني في هيكل حوكمة إدارة المخاطر في الصندوق، بحيث يقوم بالإشراف المستقل على تقييمات المخاطر المؤسسية في الإدارات لضمان التركيز على تحديد ومعالجة المخاطر المؤسسية ذات الأهمية البالغة. ويباشر مكتب إدارة المخاطر دعم وتسيير تنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق بالإضافة إلى كشوف درجة تحمل المخاطر ومستويات درجة تحمل المخاطر التي أقرها المجلس التنفيذي. ويعمل المكتب كذلك على تعزيز عملية صنع القرار في الصندوق القائمة على المخاطر وذلك من خلال جهود القيادة والوعي وتحليل المخاطر الاستراتيجية، والمتعلقة بالأعمال، والتشغيلية، والمالية، وذات الصلة بالسمعة، فضلا على المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة على المستوى المؤسسي.

التعلم من التجربة

يُجري مكتب التقييم المستقل (IEO) عمليات تقييم مستقلة وموضوعية على أساس معايير ذات صلة بالمهام المنوطة بالصندوق. ويتمتع هذا المكتب باستقلالية تامة عن فريق الإدارة العليا للصندوق وموظفيه، ويعمل على أساس من الاستقلالية عن المجلس التنفيذي. ويتمثل الغرض من المكتب في تقوية ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتعزيز مصداقية الصندوق لدى الأطراف الخارجية، ودعم مسؤوليات الحوكمة المؤسسية والإشراف التي يضطلع بها المجلس التنفيذي. واختتم مكتب التقييم المستقل أعمال رابع تقييماته الخارجية في شهر يوليو ٢٠٢٤، مؤكدا من جديد الدرجة العالية من المصداقية ودقة المنهج في مباشرة المهام المنوطة به. وفي السنة المالية ٢٠٢٥، استكمل مكتب التقييم المستقل عمليتي تقييم، هما "التطور المستمر في تنفيذ المهام المنوطة بالصندوق"، و"سياسة الصندوق للاستفادة الاستثنائية من موارده"، وأطلق ثلاث عمليات تقييم جديدة، هي: "مشورة الصندوق بشأن سياسة المالية العامة"، و"صندوق النقد الدولي وتغير المناخ"، و"انخراط الصندوق في قضايا الديون في البلدان منخفضة الدخل". ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن مكتب التقييم المستقل عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://IEO.IMF.org.

قواعد أخلاقيات وسلوك الموظفين

يطبق صندوق النقد الدولي إطارا شاملا للقواعد الأخلاقية. ويقدم مكتب الأخلاقيات المشورة للإدارة العليا وإدارة الموارد البشرية حول تطوير المعايير الأخلاقية داخل الصندوق، كما يوفر لموظفي الصندوق المعلومات وفرص التوعية والتدريب والتواصل الخارجي، بالإضافة إلى تقديم المشورة والتوجيهات التي تراعي السرية حول قواعد السلوك. ويشرف المكتب على عملية الإقرار السنوي بشأن مراعاة السلوك الاخلاقي والقيم الأساسية، وبرنامج الإفصاح المالي لموظفي الصندوق. وخلال السنة المالية ٢٠٢٥، قام مكتب الأخلاقيات بتعزيز جهوده في مجالات التواصل، والتواصل الخارجي، والتدريب وتمت الاستعانة به بشأن مبادرات تطوير السياسات، بما في ذلك سياسة الصندوق المعدلة بشأن الهدايا والضيافة وسياسة الصندوق الجديدة لمكافحة الاحتيال ومكافحة الفساد.

ويوجد في الصندوق كذلك مسؤول للشكاوى يتسم عمله بالسرية والاستقلالية وعدم التحيز ويعد أحد الموارد غير الرسمية لحل المشكلات المرتبطة بالوظائف. ويضطلع مكتب التحقيقات الداخلية بعمليات الاستعلام وإجراء التحقيقات في ادعاءات سوء السلوك، بما فيها حالات انتهاك مدونة قواعد السلوك. ويتيح الصندوق الخط الساخن للإبلاغ عن التجاوزات، يديره طرف خارجي مستقل، لتلقي البلاغات من موظفي الصندوق أو الجمهور العام بسرية ودون الكشف عن هوية صاحبها، فيما يتعلق بالاشتباه في سوء سلوك أحد موظفي الصندوق.

الانخراط في العمل المجتمعي

يجتمع صندوق النقد الدولي بانتظام مع القادة السياسيين والسلطات في البلدان وينخرط بشكل دوري في جهود مجموعة كبيرة من ممثلي القطاع الخاص ووسائل الإعلام والأطراف المعنية غير الحكومية مثل المجتمع الأكاديمي ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء البرلمانات والنقابات العمالية والقيادات الشبابية. ومن خلال الفرص التي يوفرها مثل هذا الحوار الثنائي يتاح للصندوق شرح مناهج عمله ويتمكن من التعلم من الآخرين لتحسين مشورته بشأن السياسات.

تقييم الضمانات الوقائية

عندما يقدم الصندوق التمويل لأحد البلدان الأعضاء، يجري عادة تقييما للضمانات الوقائية للتأكد بدرجة معقولة من قدرة البنك المركزي في البلد المعني على إدارة موارد الصندوق بالشكل الملائم وتوفير البيانات النقدية الموثوقة في إطار برنامج يدعمه الصندوق.

تقييمات الضمانات الوقائية المستكملة حتى الآن
طالع المزيد على شبكة الإنترنت

في نهاية إبريل ٢٠٢٥

٤١٠ عمليات

تقييم تم إجراؤها، شملت

١٠٦ بنوك مركزية

تم استكمال ١٠ منها في السنة المالية ٢٠٢٥، و٤ لا تزال قيد التنفيذ في نهاية السنة المالية ٢٠٢٥

وتتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في ستة مجالات، وهي:

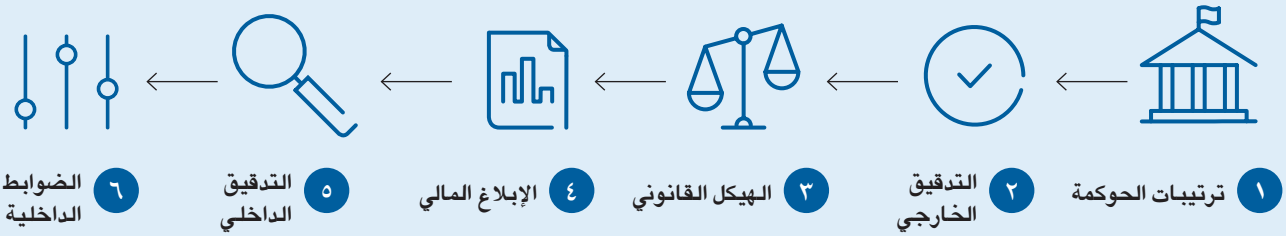

ومنذ عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية إبريل ٢٠٢٥، أُجريت ٤١٠ عملية تقييم شملت ١٠٦ بنوك مركزية؛ وتم استكمال ١٠ منها خلال السنة المالية ٢٠٢٥، و٤ منها لا تزال قيد التنفيذ في نهاية السنة المالية.

كذلك يتابع الصندوق التقدم الذي تحرزه البنوك المركزية في سياق جهودها لتحسين أطر الضمانات الوقائية وتنفيذ التوصيات الصادرة ضمن عمليات التقييم. وتستمر أعمال المتابعة طالما ظل ائتمان الصندوق قائما، ويخضع حاليا قرابة ٨٠ بنكا مركزيا لمتابعة الصندوق.

وبالإضافة إلى ذلك، يُجري الصندوق مراجعات للضمانات الوقائية المالية في الخزانة العامة للدولة عند تقدم أحد البلدان الأعضاء بطلب الاستفادة الاستثنائية من موارد الصندوق في الحالات التي يتم فيها توجيه جزء كبير من الأموال — ٢٥٪ على الأقل — لتمويل ميزانية الدولة وكذلك في الحالات التي تنطوي على انكشافات ائتمانية مجمعة كبيرة مع توجيه كذلك ما لا يقل عن ٢٥٪ من الموارد لتمويل الميزانية. وخلال السنة المالية ٢٠٢٥، كانت هناك مراجعتان للضمانات الوقائية المالية قيد التنفيذ في نهاية السنة المالية.

وتعقد كذلك الندوات حول الضمانات الوقائية في إطار أنشطة التواصل الخارجي. وخلال السنة المالية ٢٠٢٥، عُقِدت ثلاث ندوات إقليمية وتناولت أهم الممارسات الدولية في إطار الضمانات الوقائية، بما في ذلك المخاطر الناشئة في عمليات البنوك المركزية. وفي سياق تنفيذ المقترح الوارد في مراجعة عام ٢٠٢٢ لسياسات تقييم الضمانات الوقائية الذي يقضي بإجراء تواصل خارجي على أساس إقليمي حول الحوكمة، عُقِد منتديان انصب التركيز فيهما على قضايا مواضيعية وموضوعات إقليمية مميزة. وقد نظم هذان المنتديان البنك المركزي في إكوادور والبنك المركزي في جنوب إفريقيا، بالترتيب. وعُقد منتدى تاسع رفيع المستوى حول حوكمة البنوك المركزية في مدينة الرياض وتناول موضوعات مثل التحول الرقمي، والتكنولوجيا المالية، واستقلالية البنوك المركزية، ومعايير التدقيق الداخلي الجديدة، ومراكز حقوق الملكية السالبة، وغيرها من الموضوعات المتعلقة بالحوكمة. ومن أنشطة التواصل الخارجي الأخرى المشاركة في عدة مؤتمرات تغطي نطاقا عريضا من مجالات إطار الحوكمة والرقابة في البنوك المركزية، وهو الإطار المعروف اختصارا باسم "غيلريك". وشملت هذه المؤتمرات المؤتمر الثامن عشر لمجموعة العمل الدولية المعنية بالمخاطر التشغيلية في روما، واجتماع المجموعة الاستشارية لمجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان (IAASB) ومجلس المعايير الدولية لقواعد أخلاقيات المحاسبين (IESBA) في نيويورك، ومنتدى قيادات التدقيق في البنوك المركزية (Central Bank Audit Leadership Forum) في كندا، والحلقة التطبيقية للمحاسبين في الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي في سانت كيتس ونيفيس، بالإضافة إلى الحلقة التطبيقية لمنتدى كبار المسؤولين في مجلس الذهب العالمي في فرنسا.

المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

الاستدامة البيئية والمبادرات الخيرية هي من صميم عمل برنامج المسؤولية الاجتماعية المؤسسية في صندوق النقد الدولي.

الولايات المتحدة

إثيوبيا

الاستدامة البيئية

يلتزم صندوق النقد الدولي بتطبيق ممارسات مسؤولة ضمن عملياته، مسترشدا في ذلك بقيمه الأساسية وأهدافه الاستراتيجية. وفي عام ٢٠٢٥، واصل الصندوق خطواته المؤثرة نحو تحقيق الاستدامة البيئية عن طريق تبسيط إجراءاته واعتماد تدابير عملية تركز على الكفاءة، والمحافظة على الموارد، والصلابة التشغيلية. ومن أهم الإنجازات في هذا الشأن ما يلي:

كفاءة استخدام الطاقة في التكنولوجيا والعمليات: أدت كفاءة استخدام الطاقة في الإضاءة، والتحديث الجزئي لنظامي التدفئة والتبريد، وتعديل جدول عمليات المباني خارج مواعيد العمل الرسمية إلى المساعدة لحد كبير في تعويض أثر زيادة نسبة إشغال المباني على استخدام الكهرباء.

خفض الهدر والمحافظة على الموارد: من خلال تطبيق برنامج تقليل الهدر الغذائي، تمكن الصندوق من المحافظة على قرابة ٦ ملايين غالون من المياه ومن الهدر الغذائي لما يعادل ٦٨ ألف وجبة غذائية تقريبا منذ عام ٢٠١٨.

المشتريات من أجل الأداء والكفاءة: استهدفت التعزيزات المدخلة على ممارسات المشتريات تحديد عوامل الكفاءة في المنتجات والخدمات. فعلى سبيل المثال، في إطار برنامج معتمد مؤخرا لتجديد أجهزة الكمبيوتر المحمولة، وقع اختيار المؤسسة على معدات أقل استهلاكا للطاقة بنحو الثُلث مقارنة بالنماذج السابقة.

مؤشرات الأداء الرئيسية لتأثير اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية: في إطار شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس "آيزو ٢٠١٢١"، تم وضع منهجيات قياس ومستهدفات محسنة لتحسين رصد الممارسات وعلامات التقدم المستدامة. وحصل صندوق النقد الدولي مجددا على تلك الشهادة عن الإدارة المستدامة للفعاليات في شهر إبريل ٢٠٢٥ ليؤكد من جديد التزامه بتخفيف الأثر البيئي لاجتماعاته.

الاستفادة من تكنولوجيا الاجتماعات عن بُعد: استخدام تكنولوجيا الاجتماعات عن بُعد المتطورة باستمرار يتيح للصندوق فرصة التواصل والانخراط بصفة متكررة ومستمرة مع المسؤولين في البلدان الأعضاء وغيرهم من الشركاء، مع المساعدة أيضا في تقليل السفر المتعلق بالبعثات.

وقد تم تنسيق هذه الإنجازات وغيرها من المبادرات عن طريق مجلس الاستدامة البيئية في الصندوق الذي يشجع على إيجاد الحلول التكنولوجية والقائمة على العمليات والتي تهدف إلى ترسيخ الممارسات التشغيلية المسؤولة والكفاءة. وفي المجمل، استطاع صندوق النقد الدولي أن يخفض تأثيره على البيئة في عام ٢٠٢٤ على النحو الموضح في الشكل البياني ٣–٢.

الشكل البياني ٣-٢: انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تاريخيا على أساس الموقع لعمليات الصندوق المادية (السنوات التقويمية ٢٠١٠ - ٢٠٢٤)

(إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون)

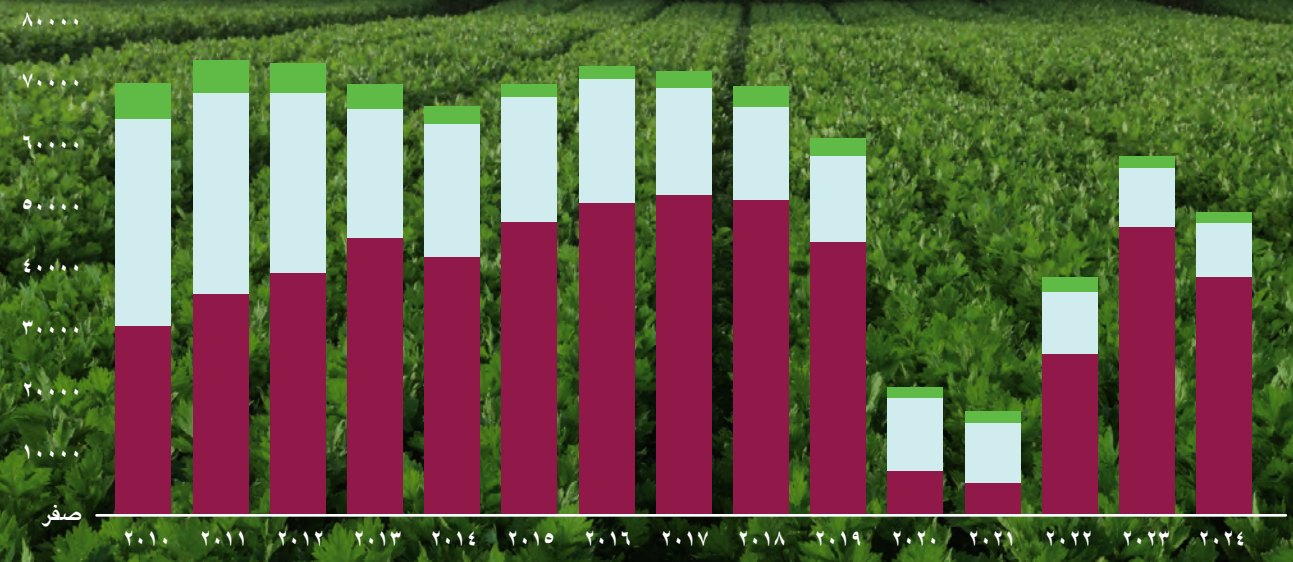

النطاق ١: الانبعاثات من الديزل، البنزين، الغاز الطبيعي، غاز البروبان، غازات التبريد، السيارات.

النطاق ٢: الانبعاثات من الكهرباء.

النطاق ٣: الانبعاثات نتيجة السفر، وأنشطة الشحن ونقل الطرود، والنفايات، واستخدام المياه، وانتقالات الموظفين.

وقد انخفض إجمالي الانبعاثات في ٢٠٢٤ بنسبة ١٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣ مما يرجع أساسا لانخفاض انبعاثات النطاق ٣.

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية.

برنامج العطاء معا في صندوق النقد الدولي

برنامج العطاء معا هو برنامج الصندوق الخيري الذي تدعمه تبرعات الموظفين والمتقاعدين، ومساهمة الصندوق بمضاهاة مبالغ التبرعات. وينطوي كذلك على المنح، والتبرعات من الإدارة العليا، والأنشطة التطوعية.

وقد شهد العام الماضي أزمات متعددة – بما فيها الزلازل المدمرة في ميانمار وتايلند وفانواتو وفيضانات مهلكة في الأرجنتين والبرازيل وشرق وغرب ووسط إفريقيا. وأدى استمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، ولبنان، وأوكرانيا، والضفة الغربية وغزة، وإسرائيل، وارتفاع تكلفة المعيشة إلى تفاقم التحديات التي يواجهها الناس حول العالم.

وقد تحرك صندوق النقد الدولي لمواجهة تلك التحديات بتقديم دعم هائل. وبلغ مجموع التبرعات من الموظفين والإدارة العليا والمتقاعدين، ومساهمات الصندوق بمضاهاة مبالغ التبرعات إجمالي قدره ٥,١٧٥ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٥.

حملة العطاء لفصل الخريف – "معا في صف واحد"

ركزت حملة هذا العام على تحقيق السلام والرخاء ودعمت تقديم المعونة للمحتاجين من خلال المنظمات التي تركز على مكافحة الجوع، وتوفير الرعاية الصحية، ومواجهة الكوارث الطبيعية. وجمعت الحملة مبلغا قدره ٣ ملايين و٢٤٤ ألف و٧٧٨ دولارا في هيئة تبرعات ومبالغ مضاهاة التبرعات. وبلغت نسبة مشاركة الموظفين في حملة العطاء معا هذا العام ٦١,٢٪ إجمالا – بواقع ٢٤٣٧ موظفا و٣٢٢ متقاعدا، مما يوضح قوة المشاركة في الحملة والدعم المستمر لنشاطها.

الأعمال الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث

نظم برنامج العمل معا ١١ حملة لجمع التبرعات لدعم الأعمال الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث، حيث جمع إجمالي ٥٤٦ ألف و٥٦١,١٣ دولارا (بما فيه مبالغ مضاهاة التبرعات من المؤسسة) لدعم المواطنين في الأرجنتين، والبرازيل، وشرق إفريقيا، ولبنان، وميانمار، والسودان، وتايلند، وفانواتو، وغرب ووسط إفريقيا، بالإضافة إلى هؤلاء في البلدان المتضررة من إعصار ياغي في جنوب شرق آسيا. وتم توجيه تلك المساهمات إلى منظمات الإغاثة الدولية التي تقدم الإعانات الحيوية والدعم للأطفال والأسر المتضررة على أرض الواقع في هذه البلدان.

الشكل البياني ٣–٣: تبرعات الموظفين والمتقاعدين ومبالغ مضاهاة التبرعات، السنوات المالية ٢٠١٦– ٢٠٢٥

(بملايين الدولارات الأمريكية)

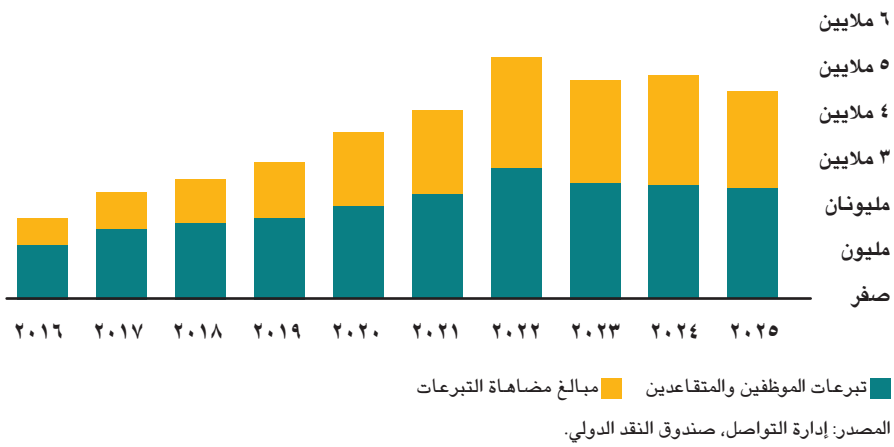

المصدر: إدارة التواصل، صندوق النقد الدولي.

برنامج "العطاء معا" بالأرقام خلال السنة السنة المالية ٢٠٢٥

٥٤٦٥٦١ دولار

لدعم الأعمال الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث

٥٥ ألف دولار

تبرعات من الإدارة العليا

٤٥٨٥٦١ دولار

في هيئة منح وتبرعات مؤسسية، تم توجيهها بالكامل إلى

٥١

منظمة تتلقى الدعم

المنح والتبرعات المؤسسية

لا يزال صندوق النقد الدولي داعما مستمرا للمبادرات المجتمعية ينصب تركيزه على الصلابة والاستقلال على المستوى الاقتصادي في منطقة واشنطن العاصمة من خلال الشراكات والمنح السنوية. وخلال السنة المالية ٢٠٢٥، قدم برنامج "العطاء معا" ٣٣ منحة وتبرعا مؤسسيا إلى المنظمات الخيرية في منطقة واشنطن العاصمة بلغت ٤٢٩ ألف وخمسمائة دولار.

العمل التطوعي

يشكل العمل التطوعي جزءا أساسيا ومرغوبا في برنامج العطاء معا. وقد تم تنظيم فعاليات ومبادرات تطوعية على مدار السنة، غالبا بقيادة موظفي الصندوق، بالشراكة مع الجمعيات الخيرية.

وفي سبتمبر ٢٠٢٤، أطلق صندوق النقد الدولي أولى حملاته للتبرع بالدم بالشراكة مع الصليب الأحمر الأمريكي، جمعت ٢٥ وحدة من الدم بالإضافة إلى وحدتين من التبرع بخلايا الدم الحمراء المضاعفة – تكفي لإنقاذ أكثر من ٨٠ حياة. وتم تنظيم حملة لاحقة للتبرع بالدم في إبريل ٢٠٢٥، ضمت ٥٢ موظفا متطوعا و٣٠ متبرعا لأول مرة جمعت ٣٩ وحدة من الدم، يمكنها المساهمة في إنقاذ حوالي ١٢٠ حياة.

وفي شهر فبراير، تكريما ليوم الخدمة الوطني في ذكرى مارتن لوثر كينغ الابن، شارك موظفو الصندوق وإدارته العليا في فعالية تطوعية نظمها برنامج "العطاء معا" بالشراكة مع منظمة Sixdegrees.org، وهي مؤسسة غير هادفة للربح في فيرجينيا الشمالية أسسها في عام ٢٠٠٧ الممثل الحائز على جائزة غولدن غلوب والموسيقي ومحب العمل الخيري، كيفين بيكون. وتطوع أكثر من ٤٠٠ موظف من موظفي الصندوق بتخصيص جانب من وقتهم لتعبئة عبوات النظافة الشخصية للمحتاجين في منطقة واشنطن العاصمة من خلال الشراكة مع مؤسسات منها Miriam's Kitchen و Community of Hope و Everybody Wins DC و Lasagna Love و Catholic Charities of DC و Mosaic Foundation.

وبالإضافة إلى الفعاليات التطوعية على مستوى الصندوق بأكمله، بدأ فريق الإدارة العليا والمديرون التنفيذيون في السنة المالية ٢٠٢٥ أنشطتهم التطوعية الخاصة لدعم المجتمعات المحلية بالشراكة مع الجمعيات الخيرية المحلية.

العطاء من الموظفين والمتقاعدين سنويا في أرقام

بلغ إجمالي التبرعات من الموظفين والمتقاعدين ومساهمات الصندوق بمضاهاة مبالغ التبرعات ٤٦٧٤٩٩٥ دولار (راجع الشكل البياني ٣–٣). ويشمل هذا المبلغ ما تحقق في حملة العطاء لفصل الخريف والعطاء طوال السنة، بالإضافة إلى التبرعات المقدمة في حملات الأعمال الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث.

موظفونا ومهمتنا وثقافتنا

يحرص صندوق النقد الدولي على تعيين وترقية الموظفين ممن توفر فيهم أعلى معايير الخبرة والكفاءة الفنية، ممثلين نطاقا عريضا من مجموعة متنوعة من البلدان الأعضاء التي نعمل على خدمتها، مع ضمان دعم بيئة عمل معززة لقيمة العمل وقادرة على احتواء جميع فئات القوة العاملة. ويعطي الصندوق أولوية لتنمية قدرات الموظفين من خلال تشجيع ثقافة التعلم، مع إتاحة فرص لتعميق وتوسيع نطاق الخبرات عبر نطاق أنشطة الصندوق المختلفة. ويستثمر الصندوق في تحديث عملياته وممارساته، مسخرا التطورات التكنولوجية الجديدة على نحو يراعي المبادئ الأخلاقية للحفاظ على دوره كجهة عمل مفضلة تعمل في خدمة أعضائها من جميع أنحاء العالم. وفي يناير ٢٠٢٥، قامت مجموعة عمل على مستوى الصندوق بعرض تقريرها على المجلس التنفيذي حول مستجدات التقدم نحو بلوغ معايير عام ٢٠٢٥ لمستوى تمثيل الموظفين في الصندوق، إلى جانب تحليل لأهم المبادرات المتخذة منذ عام ٢٠٢١ وتوصياتها المبدئية لعام ٢٠٣٠. ووافقت الإدارة العليا في الصندوق على توصيات مجموعة العمل بتمديد العمل بالمعايير الحالية حتى عام ٢٠٣٠.

١ أغسطس ٢٠٢٥

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٥، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم ٧ (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، تم نشر الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٥ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت. وتم نشر الكشوف المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٥ لإدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف، في الملحق السادس وعلى الرابط الإلكتروني www.imf.org/AR2025. وقد خضعت عمليات التدقيق الخارجي لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد حسين إيزنغوما (رئيسا)، والسيد تيروهيسا تاماي، والسيدة كاثرين إنغرام، وذلك وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

مع أطيب التحيات،

كريستالينا غورغييفا
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٥

طالع المزيد على شبكة الإنترنت

IMF.ORG/AR2025

يمكنك الحصول على التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥ وتنزيله إلكترونيا بالإضافة إلى الكشوف المالية وموارد إضافية أخرى على الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي. IMF.org/AR2025

هذا التقرير السنوي من إعداد قسم الناشر بإدارة التواصل في صندوق النقد الدولي، بالتشاور مع مجموعة مختلفة من إدارات الصندوق. وأشرف على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير كل من جيريمي هاريسون وهارييت تولبات وجيم بيردو، في إطار توجيهات لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة أندريه رونكاليا. وباشر مهام المحرر الرئيسي هيون-سونغ كانغ، وتولت نسيم أميني عباس مهام المحرر ومدير المشروع. وشغلت دينيس بيرغيرون منصب مدير الإنتاج. وقام بترجمة النسخة العربية وإعدادها للنشر موظفو شعبة اللغة العربية التابعة لقسم الخدمات اللغوية في صندوق النقد الدولي.

© حقوق الطبع والنشر. صندوق النقد الدولي ٢٠٢٥. جميع الحقوق محفوظة.

التصميم: Feisty Brown, feistybrown.com

تصميم الصفحة الإلكترونية:
Cantilever, cantilever.co

الصور الفوتوغرافية:

الغلاف علوي/أيسر	Getty/Nikada
الغلاف علوي/أيمن	Getty/Westend61
الغلاف سفلي/أيسر	IMF Photo/Valerie Plesch
الغلاف سفلي/أيمن	Getty/alvarez
الغلاف الأمامي الداخلي/١	IMF Photo/Amanuel Sileshi
صفحة ٣	IMF Photo/Scott McIntyre
صفحة ٤	IMF Photo/Kim Haughton
صفحة ٦	Getty/Anucha Sirivisansuwan
صفحة ٨	IMF Photo/Melissa Lyttle
صفحة ١٠	IMF Photo/Tom Brenner
صفحة ١٢	Getty/Cavan Images
صفحة ١٤	IMF Photo/Elyor Nemat
صفحة ١٥	IMF Photo/Sergey Ponomarev
صفحة ١٦	IMF Photo
صفحة ٢٠	crystal51
صفحة ٢١	IMF Photo/Linh Pham
صفحة ٢٢	IMF Photo/Melissa Lyttle
صفحة ٢٢	IMF Photo/Yam G-Jun
صفحة ٢٤	IMF Photo/Amanuel Sileshi
صفحة ٢٧	IMF Photo/Andrew Caballero-Reynolds
صفحة ٢٨	IMF Photo/Elyor Nemat
صفحة ٢٩	IMF Photo/Ernesto Benavides
صفحة ٣١	IMF Photo
صفحة ٣٢	IMF Photo
صفحة ٣٣	IMF Photo/Jake Lyell
صفحة ٣٤	Buena Vista Images
صفحة ٤٢	Abdulkadir Hirabe
صفحة ٤٢	IMF Photo/Scott McIntyre
صفحة ٤٣	Stig Stockholm Pedersen
صفحة ٤٤	IMF Photo/Noriko Hayashi
صفحة ٤٦	IMF Photo/Elyor Nemat
صفحة ٤٨	IMF Photo/Dalia Khamissy
صفحة ٤٨	IMF Photo
صفحة ٤٩	IMF Photo/Jake Lyell
صفحة ٥١	Aaron.Wende Photography
صفحة ٥٨	IMF Photo/Melissa Lyttle
صفحة ٥٩	IMF Photo/Tom Brenner
صفحة ٦٠	IMF Photo/Cory Hancock
صفحة ٦٢	IMF Photo/Kim Haughton
صفحة ٦٤	IMF Photo/Kim Haughton
صفحة ٦٨	IMF Photo/Kim Haughton
صفحة ٧١	IMF Photo/Valerie Plesch
صفحة ٧٤	IMF Photo/Valerie Plesch
صفحة ٧٦	IMF Photo/James Mertz
صفحة ٧٨	IMF Photo/Kim Haughton
صفحة ٧٩	IMF Photo/Tom Brenner
صفحة ٨١	IMF Photo/Allison Shelley
صفحة ٨٤	IMF Photo/James Mertz
صفحة ٨٦	IMF Photo/Amanuel Sileshi
صفحة ٨٧	IMF Photo

الاختصارات

AML/CFT	anti-money laundering/combating the financing of terrorism مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
BBA	bilateral borrowing agreement اتفاق اقتراض ثنائي
CCRT	Catastrophe Containment and Relief Trust الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون
CD	capacity development تنمية القدرات
CMAP	Climate Macroeconomic Assessment Program برنامج تقييم انعكاسات المناخ على الاقتصاد الكلي
COVID-19	disease caused by the coronavirus نتيجة الإصابة بفيروس كورونا
DMF	Debt Management Facility تسهيل إدارة الدين
DSSI	Debt Service Suspension Initiative مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين
ECF	Extended Credit Facility التسهيل الائتماني الممدد
EFF	Extended Fund Facility تسهيل الصندوق الممدد
EMDE	emerging market and developing economy اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
FCL	Flexible Credit Line خط الائتمان المرن
FSAP	Financial Sector Assessment Program برنامج تقييم القطاع المالي
FSSF	Financial Sector Stability Fund صندوق استقرار القطاع المالي
FY	financial year سنة مالية
G20	Group of Twenty مجموعة العشرين
GDP	gross domestic product إجمالي الناتج المحلي
GNI	gross national income إجمالي الدخل القومي
GRA	General Resources Account حساب الموارد العامة
HIPC	Heavily Indebted Poor Countries البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
IDA	International Development Association المؤسسة الدولية للتنمية
IEO	Independent Evaluation Office مكتب التقييم المستقل
IMF	International Monetary Fund صندوق النقد الدولي
MNRW	Managing Natural Resource Wealth الصندوق الاستئماني المواضيعي المعني بإدارة الموارد الطبيعية
NAB	New Arrangements to Borrow الاتفاقات الجديدة للاقتراض
PFTAC	Pacific Financial Technical Assistance Center مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ
PIMA	Public Investment Management Assessment تقييم إدارة الاستثمار العام
PLL	Precautionary and Liquidity Line خط الوقاية والسيولة
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
PRS	Poverty Reduction Strategy استراتيجية الحد من الفقر
RCF	Rapid Credit Facility التسهيل الائتماني السريع
RFI	Rapid Financing Instrument أداة التمويل السريع
RSF	Resilience and Sustainability Facility تسهيل الصلابة والاستدامة
RST	Resilience and Sustainability Trust الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة
SBA	Stand-By Arrangement اتفاق استعداد ائتماني
SCF	Standby Credit Facility تسهيل الاستعداد الائتماني
SDR	special drawing right حق السحب الخاص
SLL	Short-Term Liquidity Line خط السيولة قصيرة الأجل
UCT	upper credit tranche شريحة ائتمانية عليا
UN	United Nations الأمم المتحدة

"سنظل على الدوام جسرا لنقل السياسات الاقتصادية السليمة إلى بلداننا الأعضاء، وسنواصل السعي الحثيث لنكون أكثر فعالية وحسما، ومنبرا مرحِبا بوحدة البلدان في مواجهة التحديات العالمية".

كريستالينا غورغييفا
المدير العام

مطبوعات الصندوق

9 798229 011488
ARABIC